

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

مساهمة تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة
دراسة ميدانية - مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" للفترة (2012-2014) -

تحت إشراف

الأستاذ:

لياس قلاب ذبيح

من إعداد الطلبة

- إيمان خوالد

-فاطمة الزهراء دحماني

السنة الجامعية: 2014-2015

كلمة شكر وتقدير

الشكر والحمد والثناء لله تعالى على ما وهبنا من النعم فقد أحيانا من عدم وهدانا من ضلالة وعلمنا وعافانا وأوانا وكسانا، فله الحمد كما ينبغي لجلاله وجهه وعظم سلطانه.

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا وبالقران الكريم المنزل تعلمنا وبسورة العلق أنارت دربنا وفتحت طريق العلم أمام أعين الأنام.

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى نبع العون، إلى من وجهنا دون وهن، إلى من زودنا بكل شحن، إلى الأستاذ القدير قلاب ذبيح لياس المشرف على هذه المذكرة، لك منا الشكر الجزيل وخالص الاحترام والتقدير ودمت الشعاع المنير جزاك الله عنا كل خير

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير الذين رافقونا طيلة مسيرة الدراسة وكانوا لنا

شكر ممزوج بالدعاء والاستغفار لكل أساتذتي، من التعليم الابتدائي إلى الجامعي، بلغهم الله منازل الشهداء ومراتب ومرافقة الأنبياء، اللهم رب اجعلهم ممن قلت فيهم: "أدخلوا الجنة بما كنتم تعملون" أمين.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى الاستاذ خمقاني بدر الزمان الذي لم ييخل علينا بمد يد العون.

كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم باستقراء محتويات هذا العمل وإثرائه.

كما نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا لكل من قدم لنا يد المساعدة، من قريب او بعيد، في إنجاز هذا العمل

قائمة المحتويات الاختصارات:

رقم الصفحة	المحتويات
-	
IV-I	كلمة شكر وتقدير
VI-V	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
(أ- و)	قائمة الرموز
	مقدمة عامة
الفصل الأول: عرض وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عرض القوائم المالية
3	المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي
3	أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي
3	ثانياً: خصائص النظام المحاسبي المالي
4	ثالثاً: أهداف النظام المحاسبي المالي
4	المطلب الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي
4	أولاً: مفهوم القوائم المالية
5	ثانياً: الخصائص النوعية للقوائم المالية
6	ثالثاً: أهمية القوائم المالية
6	رابعاً: أهداف القوائم المالية
7	المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
7	أولاً: عرض الميزانية المالية
9	ثانياً: عرض حساب النتائج
11	ثالثاً: عرض جدول سيولة الخزينة
14	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لتحليل المالي للقوائم المالية

14	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية
14	أولاً: تعريف التحليل المالي للقوائم المالية
15	ثانياً: مقومات التحليل المالي للقوائم المالية
16	ثالثاً: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي للقوائم المالية
17	المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي
18	المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي
18	أولاً: النسب المالية
19	ثانياً: التوازنات المالية
20	ثالثاً: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات
21	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية
21	المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية
21	أولاً: الميزانية المالية والميزانية المالية المختصرة
23	ثانياً: تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات المالية
26	ثالثاً: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية
29	المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج
29	أولاً نسب تحليل حسابات النتائج
30	ثانياً: التحليل بواسطة نسب المردودية
31	ثالثاً: التحليل بواسطة القدرة على التمويل المالي
32	المطلب الثالث: تحليل جدول سيولة الخزينة
34	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتعثر المالي
37	المطلب الأول: مفهومه التعثر المالي والمظاهر الدالة على حدوثه
37	أولاً: مفهوم التعثر المالي والمصطلحات ذات الصلة به
39	ثانياً: مظاهر التعثر المالي
40	المطلب الثاني: أسباب ومراحل التعثر المالي للمؤسسات
40	أولاً: أسباب التعثر المالي للمؤسسات
43	ثانياً: مراحل التعثر المالي

45	المطلب الثالث: أنواع التعثر المالي للمؤسسات
45	أولا: مؤسسات حديثة التكوين
47	ثانيا: مؤسسات فنية
48	ثالثا: المؤسسات الناضجة
50	المبحث الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي
50	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنبؤ بالتعثر المالي
50	أولا: مفهوم التنبؤ المالي
51	ثانيا: أهمية ومصادر التنبؤ بتعثر المؤسسات:
51	ثالثا: خطوات التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر
52	المطلب الثاني: أساليب ومحددات التنبؤ بالتعثر المالي
52	أولا: أساليب التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي
53	ثانيا: محددات عملية التنبؤ بالتعثر المالي
54	المطلب الثالث: أنواع التنبؤ والانتقادات الموجهة للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة
54	أولا: أنواع التنبؤ المالي بالتعثر المالي
55	ثانيا: الانتقادات الموجهة للتنبؤ بالتعثر المالي
57	المبحث الثالث: نسب ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي وطرق العلاج
57	المطلب الأول: أهم نسب التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة
60	المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة
60	أولا: نموذج ألتمان
62	ثانيا: نموذج بيفر
62	ثالثا: نموذج كيدا
62	ثالثا: نموذج Sherrod
64	المطلب الثالث: الوسائل المستخدمة لعلاج التعثر المالي
64	أولا: إعادة الهيكلة
65	ثانيا: الاندماج
65	ثالثا: التأجير
66	رابعا: تغيير الشكل القانوني
66	خامسا: التصفية
66	سادسا: البيع

67	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"
69	تمهيد
70	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"
70	المطلب الأول: أدوات الدراسة
71	المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة
71	أولاً: النشأة والتطور
72	ثانياً: طبيعة نشاط المؤسسة
73	ثالثاً: أهداف المؤسسة
73	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"
77	المبحث لثالث: عرض وتحليل للقوائم المالية للمؤسسة
77	المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية للمؤسسة.
77	أولاً: عرض الميزانيات المالية للمؤسسة
79	ثانياً: تحليل الميزانيات المالية للمؤسسة
85	المطلب الثاني: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج
85	أولاً: عرض حساب النتائج للمؤسسة
87	ثانياً: تحليل حساب النتائج للمؤسسة
91	المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول سيولة الخزينة للمؤسسة
91	أولاً: عرض جدول سيولة الخزينة للمؤسسة
91	ثانياً: تحليل جدول سيولة الخزينة للمؤسسة
94	المبحث الثالث: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة
94	المطلب الأول: أهم النسب التنبؤ بالتعثر المالي
96	المطلب الثاني: تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي على المؤسسة
101	المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج
103	خلاصة الفصل الثالث
105	الخاتمة
109	قائمة المراجع
116	قائمة الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	بيان الجدول	رقم الجدول
22	تمثيل الميزانية الوظيفية	(1 -1)
22	الميزانية المالية المختصرة	(2 -1)
23	رؤوس الأموال العاملة الأخرى	(3 -1)
24	العوامل التي تؤثر على رأس المال العامل	(4 -1)
27	نسب السيولة	(5 -1)
27	نسب التمويل والاستقلالية المالية	(6 -1)
28	نسب النشاط	(7 -1)
29	أهم النسب المستخرجة من حسابات النتائج	(8 -1)
30	نسب المردودية	(9 -1)
31	حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال	(10 -1)
31	طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية	(11 -1)
32	أهم نسب سيولة الخزينة	(12 -1)
33	النسب المالية المقارن لسيولة الخزينة والميزانية	(13 -1)
38	التفرقة بين التعثر والفشل المالي	(1 -2)
58	أهم نسب التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة	(2 -2)
59	النسب المالية الخاصة بنموذج ألتمان	(3 -2)
62	النسب المالية المستخدمة في نموذج كيدا	(4 -2)
63	النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrod	(5 -2)
63	تصنيف المؤسسات حسب Sherrod	(6 -2)
77	التحليل العمودي للميزانيات المالية المختصرة للفترة (2012 - 2014)	(1 -3)
78	التحليل الأفقي للميزانيات المالية المختصرة للفترة (2012 - 2014)	(2 -3)
80	الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة 2012	(3 -3)
80	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2013	(4 -3)
80	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2014	(5 -3)
81	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي للفترة (2012 - 2014)	(6 -3)
81	حساب الاحتياج لرأس المال العامل خلال الفترة (2012 - 2014)	(7 -3)

81	الخزينة الصافية للمؤسسة خلال الفترة (2012 – 2014)	(8 -3)
82	نسب السيولة للمؤسسة للفترة (2012- 2014)	(9 -3)
84	نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة للفترة (2012- 2014)	(10 -3)
85	نسب النشاط للمؤسسة للفترة (2012- 2014)	(11 -3)
86	التحليل العمودي لحساب النتائج المختصرة للفترة (2012- 2014)	(12 -3)
86	التحليل العمودي لحساب النتائج المختصرة للفترة (2012- 2014)	(13 -3)
87	حساب معدل الإدماج	(14 -3)
87	نسب تجزئة القيمة المضافة للفترة (2012 – 2014)	(15 -3)
88	حساب معدلات المردودية للمؤسسة للفترة (2012 – 2014)	(16 -3)
90	حساب القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة للفترة (2012 – 2014)	(17 -3)
91	نسب تقييم الربحية للمؤسسة للفترة (2012 – 2014)	(18 -3)
92	حساب احتياجات الخزينة الأساسية للمؤسسة مطاحن مرمورة	(19 -3)
92	نسبة كفاية سيولة الخزينة التشغيلية	(20 -3)
92	نسبة العائد على الأصول من سيولة الخزينة التشغيلية	(21 -3)
93	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	(22 -3)
94	أهم النسب التي تتنبأ بالتعثر المالي للمؤسسة	(23 -3)
96	النسب المستخدمة في نموذج بيفر	(24 -3)
98	النسب المالية الخاصة بنموذج التمان	(25 -3)
99	النسب المالية المستخدمة في نموذج كيدا	(26 -3)
100	النسب المالية المستخدمة في Sherrod	(27 -3)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	بيان الشكل	رقم الشكل
17	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	(1 -1)
45	تعثر المؤسسات حديثة التكوين	(1 -2)
47	تعثر المؤسسات الفتية	(2 -2)
48	تعثر المؤسسات الناضجة	(3 -2)
61	مسار النسب المالية حسب نموذج بيفر	(4 -2)
61	النسب المالية في المؤسسات المتعثرة والمؤسسات غير المتعثرة حسب بيفر	(1 -2)
76	الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة مطاحن مرمورة "قلمة".	(2 -2)
82	مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة للفترة (2012 – 2014)	(3 -3)
96	مسار النسب المالية للمؤسسة مطاحن حسب نموذج بيفر	(4 -3)

قائمة الملاحق:

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
117	الميزانية المالية جانب الأصول	01
118	الميزانية المالية جانب الأصول	02
119	حساب النتائج حسب الطبيعة	03
120	حساب النتائج حسب الوظيفة	04
121	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة	05
122	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة	06
123	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2012 جانب الأصول	07
124	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2012 جانب الخصوم	08
125	حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2012	09
126	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2012	10
127	الملحق رقم 7 لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2012	11
128	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2013 جانب الأصول	12
129	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2013 جانب الخصوم	13
130	حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2013	14
131	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2013	15
132	الملحق رقم 7 لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2013	16
133	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2014 جانب الأصول	17
134	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2014 جانب الخصوم	18
135	حساب النتائج لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2014	19
136	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2014	20
137	الملحق رقم 7 لمؤسسة مطاحن مرمورة لسنة 2014	21

قائمة الاختصارات والرموز:

الدلالة	الاختصار أو الرمز
المعايير المحاسبية الدولية	IAS
النظام المحاسبي المالي	SCF
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	FR _{ng}
موارد الاستغلال	E _{ex}
استخدامات الاستغلال	R _{ex}
الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال	BFR _{ex}
موارد خارج الاستغلال	E _{hex}
استخدامات خارج الاستغلال	R _{hex}
الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال	BFR _{hex}
الاحتياج لرأس المال العامل	BFR
الحزينة الصافية	TN
القيمة المضافة	VA
رقم الأعمال	CA
الفائض الإجمالي للاستغلال	EBE
القدرة على التمويل الذاتي	CAF

المقدمة العلمية

تعمل المؤسسة الاقتصادية في ظل ظروف محفوفة بمخاطر كثيرة على مستوى البيئة الذي ينشط فيها خصوصا ما تعلق بالجانب المالي، حيث تهدد هذه المخاطر وجود المؤسسة وتزيد من احتمالات تعرضها للمخاطر المالية، ما اوجب عليها إعطاء أهمية بالغة للتنبؤ بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية.

إذ يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسة الاقتصادية بهدف التنبؤ بالمخاطر المالية، عن طريق تحليل القوائم المالية التي تمثل قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات بحيث يظهر تحليل مخرجات النظام المحاسبي نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية، فالتحليل المالي يكتسب أهمية كبيرة لدى مستعمليه يوما بعد يوم لما يقدمه من معلومات فمدلوله الحقيقي لا يقتصر على مجرد قراءة للأرقام التي تظهر في القوائم المالية، إنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد على التنبؤ باتجاهات مستقبلية، من خلال المؤشرات المالية وذلك باستعمال مجموعة من أدوات وأساليب التحليل المالي التي تقوم على اختبار قدرة هذه النسب المالية في التنبؤ.

ولعل من ابرز المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية هو خطر التعثر المالي الذي يعبر عن اختلال المؤسسة نتيجة مواجهة ظروف غير متوقعة تجعلها غير قادرة على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها إن لم يتم معالجته، هذا ما يفرض ضرورة إتباع مجموعة من الطرق والأساليب التي تساهم في التنبؤ بهذا الخطر.

ولعل من أبرزها النسب المالية، التحليل الأفقي والعمودي التي تشكل القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدما في هذا مجال التنبؤ، إلا أن الأساس في ذلك هو صياغة هذه النسب بأسلوب علمي يحقق أكبر فائدة نحو الأساليب الحديثة للتحليل المالي، بحيث تقلل قدر الإمكان الجهد والوقت للوصول إلى نتائج أكثر دقة، لذلك ظهرت دراسات متقدمة في السنوات القليلة الماضية جرى فيها تحديث النسب المالية التقليدية واختيار مجموعة منها على شكل نسب مركبة تستخدم في التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المالي، وذلك من خلال دمج هذه النسب مع مجموعة من الأساليب الإحصائية لتكوين بعض النماذج الإحصائية التي تمكن من التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة، حيث أثبتت الدراسات السابقة عدم جدوى استخدام كل نسبة على حده في التنبؤ بتعثر المؤسسات.

إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

كيف يتم استخدام التحليل المالي للقوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

— هل ساهم النظام المحاسبي المالي في دعم التحليل المالي بمعلومات وقوائم حديثة؟



- هل يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية مؤشر كافي للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة؟
- هل تؤدي النماذج الإحصائية للتنبؤ بالتعثر المالي لنفس القرار؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة الذكر قمنا بطرح الفرضيات التالية التي سيتم اختبارها من خلال البحث:

- النظام المحاسبي المالي ساهم في دعم التحليل المالي بمعلومات وقوائم حديثة.
- تحليل القوائم المالية يعتبر مؤشر كافي للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة.
- لا تؤدي النماذج الإحصائية المتخصصة بالتعثر المالي إلى نفس القرار.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع المالية المطروحة ألا وهي مشكلة التعثر المالي وإبراز القدرة على التنبؤ بها عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية للكشف المبكر عن هذا الخطر بهدف إتباع السياسات والطرق التصحيحية تجنباً لتعرض المؤسسة للانحيار والتعثر، كما تكمن في العناصر التالي:

- استخدام التحليل المالي للقوائم المالية يساهم في توفير معلومات مالية تساعد على بناء نسب مالية تفيد في عملية التنبؤ.
- الكشف المبكر عن الانحرافات والإختلالات التي يواجهها الهيكل المالي للمؤسسة. للمساهمة بالمزيد من الدقة في التنبؤ والتحليل.
- كونه يساهم في تحليل ظاهرة التعثر المالي وضبط المفاهيم المتعلقة بها وإبراز أهم أبعادها.
- يبين اهم المعايير والمؤشرات المستخدمة في التحليل المالي لتقييم المركز المالي للمؤسسة على ارض الواقع للوصول لتشخيص الوضعية الفعلية للمؤسسة في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية.
- إبراز دور وأهمية النماذج الإحصائية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف كالأتي:
- التعرف على أهم الأساليب، الأدوات ومؤشرات التحليل المالي للقوائم المالية، بهدف استخدامها في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- تحليل ظاهرة التعثر المالي وضبط المفاهيم المتعلقة بها وإبراز أهم أبعادها.
- تحديد أهم النماذج الإحصائية التي تقوم على المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية.

المقدمة العامة :

– اختبار قدرة النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي من خلال أهم النماذج الإحصائية.

– تطبيق النسب والنماذج السابقة الذكر في إحدى المؤسسات الاقتصادية التي تهدف للتنبؤ بوضعها المالي.

مبررات اختيار الموضوع:

– الميول الشخصي لهذا الموضوع لما يلعبه من دور هام على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

– ارتباط الموضوع محل الدراسة ارتباطا وثيقا بنوع التخصص العلمي الذي ندرسه، نظر لصبغه المالية للموضوع.

– محاولة الوقوف على أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات.

المنهج المتبع:

قصد تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل وللإجابة على الإشكال المطروح، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الوصفي عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بالتحليل المالي للقوائم المالية، أساليبه، أدواته، أهم المؤشرات المالية المستخرجة منه، وكذا التعريف بظاهرة التعثر المالي، أسبابه مراحلها بالإضافة إلى استخراج أهم النسب والنماذج الدالة على حدوثه.

أما المنهج التحليلي فاستعملناه في تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة ومقارنتها بدليل الاستمرارية للنماذج الإحصائية بهدف معرفة وضع المؤسسة المالي.

أدوات الدراسة:

لإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من أدوات البحث العلمي والمتمثلة في الأشكال والجداول، البيانات والمنحنيات، بالإضافة إلى الأعمدة البيانية والدوائر النسبية، بالإضافة إلى النماذج الإحصائية متخصصة في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة.

الدراسات السابقة:

لقد كان في هذا المجال عدة دراسات اهتمت بموضوع التحليل المالي محاولين إبراز دوره في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات نجد منها:

دراسة Altman (1998) بعنوان "التنبؤ بالفشل المالي بالتطبيق على الشركات الكورية"

تعتبر هذه الدراسة محاولة لبناء واختيار نموذج للتنبؤ بالتعثر في الشركات الكورية، حيث تم استخدام عينة تتكون من أربع وثلاثين شركة متعثرة خلال الفترة 1990-1993 وأربع وثلاثين شركة أخرى غير متعثرة مماثلة للشركات المتعثرة في الصناعة، وتم التوصل إلى نموذجين لتصنيف باستخدام القياسات التالية: حجم الشركة، معدل دوران الأصول، المقدرة على السداد، والرفع المالي. وتم اختبار النموذج الأول على الشركات التجارية العامة،

بينما تم تطبيق النموذج الأخر على الشركات العامة والخاصة، وبلغت دقة التصنيف درجة ممتازة اعتمدت على البيانات المالية لأول سنتين قبل التعثر. وعلى الرغم من أن الدقة انخفضت بعد أكثر من سنتين قبل الفشل إلا إن هذين النموذجين ما زالا يزودان الجهات المعنية بإنذار مبكر فعال للفشل في جميع الحالات. إن نتائج هذه الدراسة هي ملائمة بشكل خاص للسوق المالي، حيث إن هذا النموذج- للإنذار المبكر بالتعثر المالي- يساعد في النمو الاقتصادي ويخفض حالات الإفلاس في كوريا.

-دراسة هلا بسام عبد الله الغصين 2004: بعنوان "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات-دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة-" سعت هذه الدراسة إلى بناء نموذج لتنبؤ بتعثر الشركات وذلك عن طريق إيجاد أفضل مجموعة من النسب المالية (غير المستقلة) التي تساعد على التنبؤ لشركات المقاولات في قطاع غزة ولعينة مكونة من 10 شركات متعثرة و16 غير متعثرة للفترة الممتدة من 2000-2002، حيث قامت الباحثة بحساب 22 نسبة لتلك الشركات وبعد تحليل النسب باستخدام الأسلوب الإحصائي- الانحدار اللوجستي- توصلت الدراسة إلى النموذج التالي:

$$Z= 1.92 x_1 -4.798x_2- 1.005 x_3 +1.07 x_4+ 0.074 x_5$$

حيث بلغت دقة تصنيف عينة البحث ضمن المجموعتين 86.9%، 86.9%، 95.9% في السنوات 2001، 2000، 2002 على التوالي.

ولقد أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بتحليل النسب المالية لما له من أهمية بالغة في وضع مؤشرات هامة تفسر المركز المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى ضرورة الاعتماد على النماذج الكمية المتطورة كأداة عملية فعالة لقياس التعثر المالي والتنبؤ به.

-دراسة قريشي خير الدين 2012: بعنوان " دور المعلومات المحاسبية المفصّل عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس " حيث سعت هذه الدراسة للوصول إلى مدى قدرة النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بخطر الإفلاس المالي لعينة مكونة من 9 شركات منها 4 مفلسة و5 سليمة، واعتمدت الدراسة على 16 نسبة مالية منها 7 نسب من قائمة سيولة الخزينة.

ولتحليل النسب استخدم الباحث أسلوب التحليل التمييزي ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أن نسب التدفقات النقدية ذات أهمية بالغة في التنبؤ بالإفلاس المالي وذلك لتمثيلها 50% من إجمالي 6 نسب ذات القدرة على التنبؤ ملخصة في دالة التمييز القانونية التالية:

$$Z=1.445 x_1 - 0.441 x_5+ 0.013 x_6+ 5.637 x_8- 0.316 x_{11} +0.294 x_{12} -2.279$$

ولقد أوصى الباحث من خلال هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية خاصة في مجال التنبؤ بالمخاطر المالية.

التوثيق العلمي:

لإثراء هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من أدوات البحث العلمي المتنوعة المتمثلة في الكتب، الأطروحات والرسائل العلمية، الملتقيات والمجلات، القوانين والجرائد العلمية.

شرح المصطلحات:

- القوائم المالية: على أنها مجموعة متكاملة و غير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغيير وضعية الكيان عند تاريخ قفل الحسابات
- التحليل المالي: عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن مؤسسة معينة خلال فترة زمنية أو فترات ماضية بهدف استنتاج بعض المعلومات خلال تلك الفترة والتنبؤ بنتائج أعمالها عن فترات مستقبلية.
- التعثر المالي: هو اختلال يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- التنبؤ المالي: هو عبارة عن مجموعة التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناء على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية باستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية، بهدف مواجهة الظواهر والإحداث والنتائج المستقبلية

محتويات الدراسة:

لدراسة الموضوع دراسة وافية، تناولنا الموضوع في ثلاث فصول، فصلين نظريين والثالث تطبيقي، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة.

الفصل الأول للدراسة والمعنون ب"التحليل المالي للقوائم المالية" ينقسم إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول عرض القوائم المالية، المبحث الثاني فتضمن الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية، أما المبحث الأخير تطرقنا في لأدوات وأساليب التحليل المالي للقوائم المالية

أما الفصل الثاني فكان بعنوان التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتعثر المالي للمؤسسة، في حين خصص المبحث الثاني للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة، في حين خصص المبحث الأخير للتطرق لنسب ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي وطرق علاج التعثر المالي.



أما الفصل الأخير والذي يحتوي على دراسة حالة مطاحن مرمورة "قالمة" (2012-2013-2014) فقد قسم إلى ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة قالمة"، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة، أما فيما يخص المبحث الثالث فخصص لإستخدام النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة محل الدراسة.

صعوبات البحث

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة في:

- قلة المراجع التي تناولت هذا البحث بالدراسة.
- صعوبة الحصول للقوائم المالية للمؤسسات خصوصا بعد معرفة موضوع البحث
- رفض مسيري المؤسسة عن الإدلاء ببعض البيانات عن السياسات المتبعة من طرف المؤسسة.
- تضارب النتائج المالية للمؤسسة بين السيولة والربحية.

الفصل الأول

التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية بمثابة جهاز لقيادة المؤسسة عن الإنجاز الإداري والتصديق على نجاح وفشل هذه الإدارة وعلى العراقيل المتوقعة، فهي تمثل قاعدة معلومات لمستخدميها، وللتعرف أكثر على القوائم المالية وعلى الدور الذي تلعبه في إعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة يتم تحليلها بواسطة الأساليب الرياضية والنسب والاتجاهات بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية.

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، حيث تعد من أهم أهداف المحاسبة المالية وذلك نظرا للأهمية التي تلعبها هذه القوائم في إيضاح المعلومات المالية للمتعاملين الاقتصاديين.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

للنظام المحاسبي المالي عدة مفاهيم وأهداف يسعى إلى تحقيقها من خلال المرونة في وضع القوائم المالية للمؤسسات الملزمة بتطبيقه وفقا لما يتناسب مع أنشطتها وأهدافها التي تختلف من مؤسسة لأخرى.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي

عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 من النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها أو عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية الخزينة في أية سنة مالية"¹.

ثانيا: خصائص النظام المحاسبي المالي

تمثل خصائص النظام المحاسبي المالي فيما يلي²:

- وجود إطار تصوري للمحاسبة يحدد بوضوح الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة، الأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، الأعباء وكذا المنتجات.
 - وصف محتوى لكل الوضعيات المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة.
 - مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الحصيلة وحساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة المالية، جدول تغير الأموال الخاصة وتقديمه وفقا للمعايير الدولية.
 - معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي إطار مفاهيمي وليس قواعد.
- كما يوجد خصائص أخرى وهي كما يلي³:

¹ - الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 03، القانون 07-11، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، العدد 74، الصادرة في 25 نوفمبر 2007، ص 13.

² - عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، دون سنة، ص 291.

³ - مراد ناصر، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 17/18، 2010، ص 03.

- يركز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

ثالثا: أهداف النظام المحاسبي المالي

- هناك أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، من هذه الأهداف¹:
- سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني، وإيجاد حلول محاسبية للعمليات لها.
- قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي والدولي.
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات و/أو من حيث إعداد القوائم المالية.
- تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية اندماج مؤسسات أخرى.

المطلب الثاني: مخرجات للنظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية للنظام المحاسبي، فهي مخرجاته التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرار وسوف نتطرق في هذا المبحث لأهم مخرجات النظام المحاسبي المالي.

أولا: مفهوم القوائم المالية

تعرف القوائم المالية على أنها مجموعة متكاملة و غير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغير وضعية الكيان عند تاريخ قفل الحسابات².

وتشمل القوائم المالية على ما يلي:

- ميزانية.
- جدول حسابات النتائج.

¹ - جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 06، ديسمبر 2009، ص 83.

² - الجريدة الرسمية الجزائرية، قرار وزارة المالية، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات والقواعد، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

- جدول سيولة الخزينة.

- الملاحق.

وتعرف أيضا على أنها مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية حيث أن هذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع هذه القوائم المالية التي تسمح بإعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، أداؤها، خزيتها في نهاية دورة الاستغلال¹.

كما سبق يمكن القول بأن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي المالي، فهي الوسيلة الرئيسية التي تمكن مستخدم المعلومة المالية من القيام بعملية التحليل المالي لأغراض التنبؤ ومعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتمثل أهم الخصائص النوعية للقوائم المالية فيما يلي²:

1- القابلية للفهم:

يجب أن تكون المعلومات الموجودة في القوائم المالية واضحة وسهلة الفهم، كما يجب أن يكون لدى مستخدم القوائم المالية مستوى مقبول من المعرفة وتكون له رغبة في دراستها بعناية.

2- الملائمة:

تعني أن تكون المعلومات مفيدة لاتخاذ القرار ومؤثرة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والمستقبلية وتصحيح تقييمهم الماضي.

3- المصادقة:

تعني أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية معتمد عليها وموثوق فيها، أي خالية من الأخطاء والتحيز ويمكن الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يجب أن تعبر عنه.

4- الحيطة والحذر:

بطبيعة الحال توجد حالات عدم التأكد لا يستطيع معدي القوائم المالية تجاوزها فينبغي الحيطة والحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل هذه الحالة بتضخيم الأصول وتقليل الالتزامات.

5- القابلية للمقارنة:

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية سواء من حيث الزمن أو مقارنتها مع مؤسسات أخرى، لكي يستطيعوا تقييم اتجاهات أداء المؤسسة ومركزها المالي.

¹ عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 43.

² عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2006، ص 100.

- تظهر أهمية القوائم المالية في عدة نقاط أهمها:¹
- تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
 - وسيلة لتقييم الأداء: تساعد المعلومات الموجودة في القوائم المالية على تقييم أداء المؤسسة والإدارة، الحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها.
 - توفير المعلومات عن طبيعة التزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة وهذا من خلال حساب معدلات العائد، تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة، تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.
- كما توجد أهمية أخرى وهي كما يلي²:
- تستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة وكيفية استغلال الموارد في تحقيق أهدافها. رغم أنه ليس بالضرورة النجاح في الماضي يعني النجاح في المستقبل.
 - توفير معلومات مفيدة عن الأنشطة الاستثمارية بحيث تعكس سياسة أداء المؤسسة سواء أكانت توسعية أم انكماشية، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصول المنتجة فإن ذلك يعد مؤشرا جيدا على سياسة توسعية ونمو متزايد في الأنشطة الاستثمارية.

رابعا: أهداف القوائم المالية

- هناك العديد من الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها والمشتقة أساسا من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم من أهمها ما يلي³:
- توفير القوائم المالية للمؤسسة المعلومات الملائمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالاستثمار أو الاقتراض.
 - إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمؤسسة، واستخراج نتائج عمليات المؤسسة خلال فترة مالية معينة مع تحديد موجودات وأصول المؤسسة سواء طويلة أو قصيرة الأجل.
 - تقديم معلومات ملائمة تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على تقييم المؤسسة في المستقبل على توليد تدفق إيجابي يمكن للمؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.

1- كمال الدين الدهواري، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 13.

2- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 124.

3- عادل عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 103.

كما توجد أهداف أخرى كما يلي¹:

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال البيانات التاريخية لتدفقات وقياس درجة التأكد المرتبطة بها ومراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات المستقبلية، وفحص العلاقة بين الربحية والتدفق النقدي وتأثير التغير في الأسعار على كل منها.
- المساهمة بجانب في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي أصول المؤسسة، وهيكلها المالي، ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بهدف التكيف مع الظروف.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي

لقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على المؤسسات إعدادها بصفة دورية وهي: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

أولاً: عرض الميزانية المالية

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية نظراً لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها والتي تلبي احتياجات مستعمليها، حيث تلعب دوراً إعلامياً هاماً، فهي التي تمد مختلف الأطراف بالمعلومات التي تخص المؤسسة.

1- تعريف الميزانية:

يمكن تعريف الميزانية على أنها عبارة عن كشف إجمالي للأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ إقفال الحسابات².

2- خصائص الميزانية:

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها و هذا نظراً للمميزات أو الخصائص التي تتميز بها وتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي³:

- الكشف عن المركز المالي للمؤسسة عند تاريخ إعداد الميزانية وتبين كل من الحقوق والالتزامات.
- تقييم مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لالتزاماتها.
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها بواسطة نسب التداول و السيولة.

¹ - محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي لتنبؤ بتدفقات النقدية المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006، ص 20.

² - أحمد التيجاني بلعوسي، النظام المحاسبي المالي، ط2، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 279.

³ - سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، باتنة، 2013، ص 80، 81.

- التعرف على مدى اعتماد المؤسسات على التمويل الذاتي
 - تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها و وظائفها.
 - تساعد على القيام بعمليات التحليل المالي، معرفة سياسات الشركة اتجاه استثماراتها المالية.
 - تبين مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.
 - تعطي صورة للمؤسسة على استمراريتها أو أن ميزانيتها أعدت على أساس التصفية.
- 3- مكونات الميزانية:

طبقا للنظام المحاسبي المالي تنقسم الميزانية إلى قسمين أساسيين الأصول والخصوم¹:

أ. الأصول*:

حسب المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي عرفت الأصول على أنها تلك الموجودات والممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة، والاستعمالات التي تبين كيف تستعمل المؤسسة الأموال التي حصلت عليها.

حيث تضم الأصول جانبين أساسيين هما:

- الأصول الجارية: هي الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية.
- الأصول غير الجارية: هي الأصول الموجهة للاستغلال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة يتم تحقيقها خلال 12 شهرا.

ب. الخصوم*:

- إن الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة، والتي قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء والغير موزعة وقد تكون خارجية مثل القروض بمختلف أنواعها. حيث تضم الخصوم ما يلي:
- رؤوس الأموال الخاصة: وتشمل رأس المال الصادر، رأس المال غير المستعان به، علاوات واحتياطات، فرق إعادة التقييم، أموال خاصة أخرى والنتيجة الصافية.
- الخصوم غير الجارية: وتدخل ضمن الخصوم غير الجارية كل من القروض والديون المدينة المالية، الضرائب المؤجلة، الديون المدينة الأخرى غير الجارية، مؤونات وإيرادات ثابتة مسبقا.
- الخصوم الجارية: وتشمل الموردين وحسابات الملحق، الضرائب، ديون مدينة أخرى، الخزينة.

¹ - عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار الجيطلي، الجزائر، 2009، ص 11.

*- أنظر الملحق رقم (1) الخاص بجانب الأصول للميزانية المالية.

*- الملحق رقم (2) الخاص بجانب الخصوم للميزانية.

ثانيا: حساب النتائج

يعتبر حساب النتائج من القوائم المالية التي ينظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن الميزانية، بل في الكثير من الأحيان ينظر إليه بأهمية أكثر من قبل الأطراف التي تعنى باتخاذ قرارات تتعلق بالربحية والاستثمار.

1- تعريف حساب النتائج:

عرفه النظام المحاسبي المالي على أنه: " بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية دون الأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة ربح أو خسارة"¹.

2- أشكال جدول حسابات النتائج:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم وهما:

أ. جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة*:

يقوم جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، وذلك من أجل حساب النتيجة الصافية وفقا لهذه الطريقة نحتاج للمرور بالعشر مستويات التالية:

1- إنتاج السنة المالية: يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة.

2- استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية واستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها².

3- القيمة المضافة للاستغلال: تمثل الثروة الحقيقية التي إضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها. وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية³.

4- إجمالي فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، قرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، ص.24.

*- أنظر الملحق رقم (3). الخاص بجدول حساب النتائج حسب الطبيعة.

² - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.27.

³ - محمد سامي زعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص.48.

- 5- النتيجة العمليانية: عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العمليانية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العمليانية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وحسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على حسائر القيمة والمؤونات.
- 6- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- 7- النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العمليانية والنتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.
- 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.
- 9- النتيجة غير العادية: وتمثل الفرق بين المنتوجات غير العادية والأعباء غير العادية.
- 10- صافي نتيجة السنة المالية: وهي عبارة عن النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية¹.

ب. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة*:

- يقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث يرتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على مختلف التكاليف التي تقع على مختلف الوظائف داخل المؤسسة، كما يلي²:
- هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.
 - النتيجة العمليانية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتوجات العمليانية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العمليانية.
- أما باقي مستويات فتحسب بنفس الطريقة التي تحسب بها في حساب النتائج حسب الطبيعة:

¹ - عبد الرحمان عطية ، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي ، الجزائر، 2011، ص.89.

*- أنظر الملحق رقم (4). الخاص بجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

² - منور اوسرير، محمد مجبر، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية -حالة جدول حساب النتائج-، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية -تجارب تطبيقات وآفاق-، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17، 18 جانفي 2010، ص ص 13، 14.

ثالثاً: عرض جدول سيولة الخزينة

يعتبر جدول سيولة الخزينة لوحة قيادة أمام الإدارة المالية، حيث يتخذ على ضوءه القرارات الهامة والإستراتيجية، كتغيير للنشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه، أو النمو أو غيرها.

1- مفهوم جدول سيولة الخزينة:

لقد حظي جدول سيولة الخزينة بالعديد من التعريفات، إلا أن كلها يصب في إطار واحد . عرفه النظام المحاسبي المالي الجزائري من خلال هدفه بحيث يهدف جدول سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك معلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية. ويقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها(مصدرها)¹.

2- خطوات إعداد جدول سيولة الخزينة:

يتم إعداد هذه القائمة وفق الخطوات التالية²:

- أ. تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة.
- ب. تحديد صافي التدفق النقدي للفترة بتجميع صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة.
- ج. تحديد صافي النقد في نهاية الفترة، وكذلك في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة والمستخرج في البند السابق.
- د. التأكد من أن صافي النقد المستخرج في البند السابق يساوي صافي النقد الظاهر في الميزانية في نهاية الفترة.

3- مكونات جدول سيولة الخزينة:

يمكننا تحليل التدفقات المالية والتي تهدف إلى تجزئة الخزينة الإجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة والمتمثلة في:

- أ. الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمؤسسة من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمؤسسة³.

¹ - قرار وزارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² - رحيم حسين، زويبة بن فروج، قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر، مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، يومي 17، 18 جانفي 2010، ص13.

³ - حسين احمد دحود، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 02، 2008، ص.210.

ب. الأنشطة الاستثمارية: هي تلك الأنشطة الخاصة باقتناء وبيع الأصول وكذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة¹.

ج. الأنشطة التمويلية: وهي تلك الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد².

4- نماذج جدول سيولة الخزينة وفقا لنظام المحاسبي المالي:

لقد أعطى النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول سيولة الخزينة، على النحو التالي:

أ. جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة*:

تركز الطريقة المباشرة على تقديم الفصول الرئيسة لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز التدفق المالي الصافي. وتقريبه إلى النتيجة قبل الضريبة، ويحتوي جدول سيولة الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من السيولة³:

- سيولة الخزينة المتأنية من أنشطة الاستغلال: وتحدد كما يلي:

سيولة الخزينة المتأنية من أنشطة الاستغلال = التحصيلات المقبوضة من الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب عن النتائج المدفوعة ± تدفقات الخزينة المرتبطة غير العادية.

- سيولة الخزينة المتأنية من أنشطة الاستثمار: وتحدد كما يلي:

تدفقات الخزينة المتأنية من أنشطة للاستثمار = (-) تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية + التحصيلات من عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية + التحصيلات من عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية + التحصيلات من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية + الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

¹ - محمد أمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008، ص 65.

² - عبد الكريم شناي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

* - أنظر الملحق رقم (5) الخاص بجدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة.

³ - شوقي جباري، احمد طرطار، الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - متطلبات التوافق والتطبيق -، جامعة محمد الشريف مساعدي، جامعة سوق أهراس، يومي 25/26 ماي 2010، ص 11، 12.

- سيولة الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: وهي عبارة عن أنشطة تكون ناجمة عن تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض، وتحدد كما يلي:

سيولة الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل = التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها + التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى.

ب. جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة¹:

إن الطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية، والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة كما يلي:

- سيولة الخزينة المتولدة عن الاستغلال.
- سيولة الخزينة المتولدة عن الاستثمار.
- سيولة الخزينة المتولدة عن التمويل.

الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كالاكتفاءات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي، الزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات، وعليه سنعرض كيفية حساب سيولة الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعين الآخرين يتم عرضهم بنفس الطريقة المباشرة.

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة للاستغلال
صافي نتيجة السنة المالية
(+) الاكتفاءات والمؤونات.
(±) تغير الضرائب المؤجلة.
(±) تغير المخزونات.
(±) تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.
(±) تغير الموردون والديون الأخرى.
(±) نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب

¹- المرجع نفسه، ص 12.

*- أنظر الملحق رقم (6) الخاص بجدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية من أهم الوسائل التي تمكن الإدارة من عرض نتائج الأعمال، إذ يبين كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل وعليه يمكن التطرق في هذا المبحث إلى أهم الجوانب والمفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي كالاتي:

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية

إن من أهم المواضيع المتناولة في الإدارة المالية "التحليل المالي" الذي يعتبر في نظر الكثير من العلماء على أنه عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية، من أجل معرفة الحالة المالية للمؤسسة والتنبؤ بنتائج أعمالها خلال فترات مستقبلية.

أولاً: تعريف التحليل المالي للقوائم المالية وأهميته

يمكن إبراز مفهوم وأهمية التحليل للقوائم المالية من خلال الأتي:

1- تعريف التحليل المالي للقوائم المالية:

تختلف مفاهيم التحليل المالي للقوائم المالية باختلاف أغراضه وباختلاف المفكرين حيث نجد منها: يعرف التحليل المالي على أنه تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة (فصل، سنة، أقل، أو أكثر)، باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل¹. ويعرف كذلك على أنه تحليل لمجموعة من المعلومات المحصل عليها من فترة متناسقة وشاملة للمؤسسة، تمكن من التعرف بصفة واضحة على الوضعيات الواجب تحسينها، والتي يتعين المحافظة عليها². كما عرفه (P.CONSO) بأنه وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها ليس فقط المالي، وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى تشخيص للوضعيات المالية والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة³.

ومما سبق، يتضح على أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة للمؤسسة والتي يكون أهم مصدرها هو القوائم المالية، من أجل استعمالها في عملية التنبؤ المالي بالوضعيات المالية للمؤسسة سواء في الماضي أو الحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.

1- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية، الجزائر، 1988، ص11.

2- كنجر عيود كنجر وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن، ص60.

3- مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص15.

2- أهمية التحليل المالي للقوائم المالية

- يكتسي التحليل المالي للقوائم المالية أهمية كبيرة والمتمثلة في¹:
- تحديد مدى كفاءة الشركة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية الشركة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح كل من الإدارة والشركة في تحقيق أهدافها.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- إعداد الجوانب المناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

3- أهداف التحليل المالي للقوائم المالية:

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف المتعلقة به²:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مركز المؤسسة في القطاع الذي تنتمي إليه.
- مقارنة الوضعية المالية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية المالية للمؤسسة.
- توجيه أصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل.
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل مؤسسة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

ثانيا: مقومات التحليل المالي للقوائم المالية

لنجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة لا بد من أن تتوفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط من أهمها التالي³:

1- محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، مصر، 2000، ص 264.

2- هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، الأردن، 2000، ص 167.

3- حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 44.

- أن تكون مصادر المعلومات تتميز بقدر معقول من المصدقية و الوثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما ان يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها. هذا ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المذكورة يتعين عليه مراعاة ما يلي:
- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة، ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها.
- أن يبرر الفروض التي يبني عليها التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية التي ترتبط بالموضوع.
- أن لا يقف المحلل عند مجرد كشف عوامل القوة والضعف في نشاط المشروع، بل إن يسعى إلى أهم شيء ألا وهو تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

ثالثا: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي، جعلت منه مجال اهتمام الكثير رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من ورائه، فهناك أطراف داخلية وأخرى خارجية، وفي كلا النوعين يعود ذلك إلى اهتمام أطراف عديدة منها¹:

1- إدارة المؤسسة:

تهتم بالتحليل المالي، بهدف التمكن من متابعة التطور الحاصل داخل المؤسسة، والوقوف على نقاط الضعف، لأخذ الإجراءات الكفيلة بتحسين الوضعية، اتخاذ القرارات المالية، التخطيط المالي والرقابة المالية.

2- الدائنون:

يهتم الدائنون، خاصة البنوك بالتحليل المالي داخل المؤسسة، لتحديد مدى إمكانية المؤسسة وقدرتها على الوفاء بديونها بالتركيز على ربحيتها، هيكلها المالي، المصادر الرئيسية للأموال، واستخداماتها حاليا والتوقعات في المستقبل.

3- المستثمرون أو المساهمون:

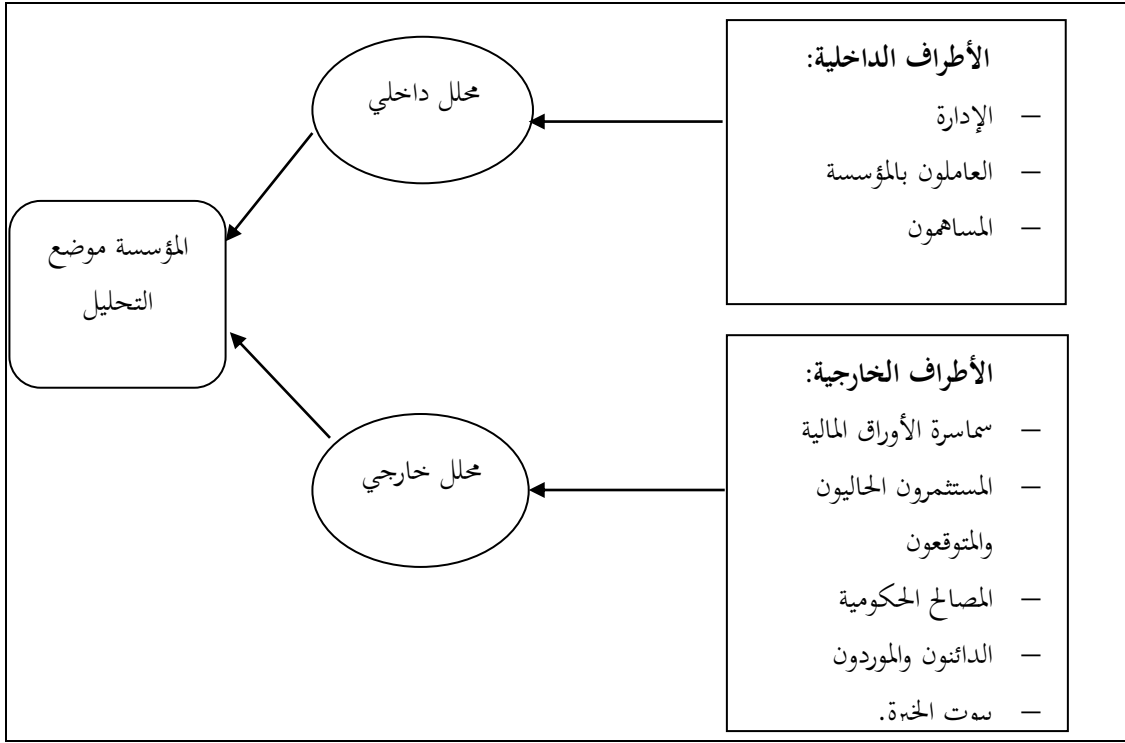
حيث يهتم هؤلاء بالقوة الإرادية للمؤسسة، أي قدرتها على تحقيق أرباح في الوقت الحالي وفي المستقبل، على سياسة توزيع الأرباح المتبعة، وعلى مدى ثبات هذه الأرباح.

4- مصلحة الضرائب:

حيث ينصب اهتمامها بالتحليل المالي بشكل واضح عن طريق تحصيل المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة، وبالتالي تستطيع تحديد الوفاء الضريبي بشكل صحيح.

¹ - اسماعيل عراجي، اقتصاد المؤسسة، ط 2، دار المحمدية، الجزائر، 1996، ص 234.

مما سبق يمكن تلخيص أهم الأطراف المهمة بالتحليل المالي في الشكل التالي:
الشكل رقم (1-1): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 44.

المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي للقوائم المالية

إن أهمية التحليل المالي للقوائم المالية لا يقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها ودائنيها وموظفيها وغيرها لما لها من مصالح تتطلب الحفاظ عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة وأدائها، حيث يمكن استعمال التحليل المالي في عدة مجالات ولعدة أغراض يتوقف كل منها على نوع التحليل والجهة التي تستخدم التحليل من أهمها¹:

أولاً: التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرضين و ذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.

¹ - جاب الله الشريف، سليم طرابلسي، تشخيص الوضعية المالية المبنى على أساس المقارنة الوظيفية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012، ص 08.

ثانيا: التحليل الاستثماري

يقوم بهذا التحليل المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها، كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.

ثالثا: تحليل الاندماج والشراء

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية التي يراد شراؤها والأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج.

رابعا: التخطيط المالي

يعتبر التخطيط المالي من أهم وظائف الإدارة المالية و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل وهنا يلعب التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

خامسا: الرقابة المالية

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

سادسا: تحليل وتقييم الأداء

يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم والحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على توفير السيولة وسداد التزاماتها و قدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات.

المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي.

هناك العديد من الأدوات والأساليب التي يعتمد عليها المحلل المالي، ونبرز أهمها فيما يلي:

أولا: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المالية المعتمدة في تحليل القوائم المالية والأساليب الأكثر شيوعا في عالم الأعمال والمال، حيث تساعد المحللين في تقديم وقياس كفاءة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

النسب المالية هي عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوف المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة، بالإضافة إلى أنه هناك العديد من النسب المالية المعتمدة في التحليل وتتمثل في¹:

— نسب السيولة.

¹ - عدنان تابه النعيمي، راشد فوائذ التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار البازوري، الاردن، 2008، ص 83.

- نسب النشاط.
- نسب الربحية.
- نسب الهيكلة المالية.

ثانياً: التوازنات المالية

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية، يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، فهو تلك الحصة من الموارد التي درجة استحقاقها بطيئة والتي تستخدم للتغطية المالية للاستخدامات التي درجة سيولتها سريعة وذلك لتحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات.¹

2- الاحتياج لرأس المال العامل:

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدنيون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من الموردين أو تسيقات ممنوحة، هذه المصادر تمثل جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس مال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونات ومدينوها بالديون قصيرة الأجل والاحتياج لرأس المال العامل هو ذلك قسط وجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بدورة الاستغلال والتي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.²

3- الخزينة الصافية:

- اقتصادياً: تعبر الخزينة في عن مجموعة الأموال السائلة التي بحوزة المؤسسة والتي تستطيع التصرف فيها في أي وقت خلال الدورة الاستغلالية.
 - مالياً: يمكن القول بأن الخزينة هي مجموع القيم المالية الجاهزة والتي تكون تحت تصرف المؤسسة والموجهة لتغطية عمليات معينة، كما تعتبر بمثابة التجسيد الفعلي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة.
- أما بالنسبة للمؤسسة تعتبر الخزينة صورة عاكسة لسياساتها التسييرية وكخلاصة لكل النشاطات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل.³

¹- K China. **Gestion et stratégie**. Edition Houma. 1^{ère} Edition. Alger. 2005. page 32

²- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 50.

³- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل، الاردن، 2006، ص 69.

ثانيا: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات.

يسمح هذا الأسلوب بمقارنة المؤسسة لعدة فترات سواء كان ذلك مع مؤسسات أخرى مماثلة أو مع نفسها ومن بين أهم هذه الأساليب نجد:

1- التحليل العمودي(الرأسي، الثابت، الساكن):

وهو تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر المالية موضوع التحليل، حيث نسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها، أي أن هذا التحليل يمتاز بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة لذا يطلق البعض على هذا التحليل بالتحليل الساكن أو الثابت¹.

2- التحليل الأفقي (المتغير أو تحليل الاتجاهات):

ويسمى هذا التحليل أيضا بالتحليل الديناميكي الذي يهتم بدراسة التغيرات و التطورات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة لأخرى، فهو يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات والتطورات المسجلة، وهذا ما يتطلب مجموعة من القوائم المالية المقارنة فيما بينها حتى يتمكن من قياس مبالغ ونسب التغيرات، ويمكن هذا النوع من التحليل أن يأخذ صورة عن تلك التغيرات في شكل نسب ومبالغ دون إيجاد تفسيرات وتحليل لهذه التغيرات².

3- التحليل المقارن:

هذا الأسلوب يستدعي مقارنة الأرصدة والنسب الخاصة بالمؤسسة مع نفس الأرصدة والنسب التابعة لمؤسسة أخرى مشابهة للمؤسسة محل الدراسة وتنتمي إلى نفس القطاع، من خلال هذه المقارنة يمكن تقييم فعالية المؤسسة نسبيا مع مؤسسات مماثلة أخرى³.

4- التحليل المعياري:

يرتكز التحليل المعياري على مقارنة بعض الأرصدة و النسب محل الدراسة مع بعض القيم والمعدلات المعيارية المتعارف عليها في محل التحليل المالي نذكر على سبيل المثال: تمويل العناصر الثابتة بالموارد المستقرة، ولا يجب أن تتجاوز قيمة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثلاث أضعاف قيمة الطاقة الإنتاجية... الخ⁴.

1- زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2005، ص 113.

2- أحمد ضيف، محمد فتوح، التشخيص المالي - المفاهيم والأسس والمنطلقان-، مداخلة ضمن المنتدى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012، ص 12.

3- كمال بن معروز، منهجية التحليل المالي في مركزية الميزانيات لبنك الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 61.

4- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي -تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل-، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص 50.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية

يعد التحليل المالي من أهم المواضيع المتناولة في الإدارة المالية، والذي يعتبر في نظر كثير من العلماء على أنه عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة والتنبؤ بنتائج أعمالها خلال فترات مستقبلية وسنحاول في هذا المبحث تحليل هذه القوائم المتمثلة في الميزانية، حساب النتائج، سيولة الخزينة.

المطلب الأول: التحليل المالي للميزانية

سنحاول في هذا المطلب تحليل الميزانية المالية باستخدام مختلف أدوات التحليل.

أولاً: الميزانية الوظيفية والمالية المختصرة

يتم تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن، حيث تسمح هذه التقنيات بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة. إن الميزانية المالية والميزانية الوظيفية يتم إعدادها انطلاقاً من الميزانية المحاسبية، والتي من خلالها يمكن استخراج مختلف المؤشرات المالية التي تفيد في التحليل المالي.

1- الميزانية الوظيفية:

هي أداة إعلامية لطرق تحويل الاستخدامات المستقرة ودورة الاستغلال هدفها تحليل التوازن المالي للمؤسسة، حيث يتم تنظيم تدفقات الموارد والاستخدامات وفق ثلاث دورات¹:

- دورة الاستغلال: الأصول والديون الجارية.
- دورة الاستثمار: الاستخدامات المستقرة (أصول غير متداولة بالقيم الإجمالية).
- دورة التمويل: الموارد الدائمة (رؤوس الأموال الخاصة والقروض لأكثر من سنة بالإضافة إلى مخصصات الاهتلاك والمؤونات).

ويوضح الجدول الموالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية:

¹ - حسين لعجوز، التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012، ص 10.

الجدول رقم (1-1): تمثيل الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة: (بقيم إجمالية) الاستثمارات المالية والمعنوية والمالية الأموال ذات الطبيعة المستقرة	الموارد الدائمة: الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات
أصول متداولة الاستغلال: المخزونات الإجمالية	خصوم متداولة الاستغلال: مستحقات الموارد وملحقاته
أصول متداولة خارج الاستغلال: حقوق أخرى	خصوم متداولة خارج الاستغلال: موارد أخرى
أصول الخزينة: المتاحات	خصوم متداولة الخزينة: الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل، الأردن، 2006، ص 81.

2- الميزانية المالية المختصرة:

إن أول عمل يقوم به المحلل هو إعداد الميزانية المالية المختصرة والتي تظهر لنا الجوامع الكبرى للميزانية المالية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاق (الخصوم)، والسيولة (الأصول)، والتي تستعمل في عملية التحليل ولهذا فالقيام بهذه العملية هو لتسهيل عمل المحلل عند تحليل القوائم والجدول الموالي يوضح شكل الميزانية المختصرة:

الجدول رقم (2-1): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	N	N-1	الخصوم	N-1	N
الأصول الثابتة			الأموال الدائمة الأموال الخاصة الديون ق الأجل		
الأصول الجارية: قيم الاستغلال قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة			الديون ط الأجل		
المجموع العام للأصول			المجموع العام للخصوم		

المصدر: جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقره، بومرداس، 2009، ص 81.

ثانياً: التحليل بواسطة التوازنات المالية

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياج لرأس المال العامل والخزينة.

$$1- \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي: } FR_{ng}$$

بناء على الميزانية المالية الوظيفية يمكن استخراج مؤشر يقيس درجة تحقق التوازن المالي وهو رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الوظيفي)، ويمكن حسابه بطريقتين:¹
أ. من أعلى الميزانية:

$$FR_{ng} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة}$$

ب. من أسفل الميزانية:

$$FR_{ng} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

بالإضافة إلى FR_{ng} هناك رؤوس أموال عاملة أخرى يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): رؤوس الأموال العاملة الأخرى

مدلولها	العلاقة الرياضية	رؤوس الأموال العاملة الأخرى
يهدف إلى البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.	= الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	رأس مال العامل الخاص
يهدف إلى تحديد قيم المبالغ الذي مولت بها المؤسسات أصولها المتداولة وتحديد مسار المؤسسة (تدهور أو نمو)	= مجموع الأصول - الأصول المتداولة	رأس المال العامل الإجمالي
يهدف إلى تحديد مدى إلزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا بدوره يحدد مدى ارتباط المؤسسة بالغير	= مجموع الديون	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقره، بومرداس، 2009، ص 90.

¹ - سمية سروال، التشخيص المالي الوظيفي ودوره في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012، ص 07.

ويمكن تقييم رأس المال العامل الصافي العامل حسب الحالات التالية:¹

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب: $FRng > 0$:

ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم: $FRng = 0$

يشير ذلك إلى أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض حيث نجحت فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى بمواردها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا عجز.

- رأس مال عامل صافي إجمالي سالب: $FRng < 0$

يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل احتياجاتها (استثماراتها) باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بناء على ذلك عجز وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر إضافية أو إلى تقليص استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

- العوامل التي تؤثر على حجم رأس مال العامل:

هناك عدة عوامل تؤثر على حجم رأس مال العامل فبعضها يزيد من قيمته والبعض الآخر يخفضها وهذه العوامل نذكر منها:

الجدول رقم (1-4): العوامل التي تؤثر على رأس المال العامل

العوامل التي تزيد من رأس المال العامل	العوامل التي تنقص من رأس المال العامل
- زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل	- اقتناء أصول إنتاجية جديدة.
- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية	- تسديد القروض طويلة الأجل.
	- نقصان قيمة الاموال الخاصة.
	- تسديد عائدات الاسهم.
	- ظهور خسائر في نهاية السنة المالية

المصدر: سليمان دحو، دور تحليل الميزانية المالية في التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، يومي 22، 23 ماي 2012، ص 07.

¹ - إلياس بن سامي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

2- الاحتياج لرأس المال العامل:

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها: المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية¹.

ويمكننا تجزئة الاحتياج في رأس مال العامل تبعا لعلاقة عناصر المباشرة بالنشاط أو عدمها:

أ. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال: الذي يتميز بانتماء جميع عناصره سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

$$BFR_{EX} = E_{ex} - R_{ex}$$

ب. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال: الذي يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية تلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$BFR_{HEX} = E_{hex} - R_{hex}$$

ج. الاحتياجات في رأس المال العامل الإجمالي: فهو يعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها ويحسب بالعلاقة:

$$BFR_G = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

إن طبيعة نشاط المؤسسة وأيضا التحكم في تسيير دورة الاستغلال ينتج عنه تغيير مستمر في احتياجات رأس المال العامل التي نوجزها في الحالات التالية:

- احتياج رأس المال العامل الموجب: يدل على أن الديون ق الأجل لا تغطي احتياجات التمويل الدورية ومنه يتولد احتياج رأس المال العامل.
- احتياج رأس المال العامل المعدوم: يدل على أن الاحتياجات الدورية للمؤسسة تغطي كليا بموارد التمويل الدورية، ومنه فالمؤسسة متوازنة ماليا (لديها رأس مال العامل كافي).
- احتياج رأس مال عامل سالب: يدل على أن للمؤسسة فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدوري.

¹ - إلياس بن سامي، يوسف قريني، مرجع سبق ذكره، ص 84.

تشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس مال العامل الصافي في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، أي في تمويل رأس المال العامل، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

أو بالعلاقة التالية:

$$TN = FR \ ng - BFR$$

من خلال مقارنة رأس مال العامل مع احتياج رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات التالية:

- الخزينة الصافية: تعتبر هذه الحالة عن الحالة المثلى للخزينة، أين تحقق المؤسسة توازنها المالي من خلال تساوي كل من رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل.
- الخزينة الموجبة: يدل ذلك على وجود فائض في رأس المال العامل بمقارنته بالاحتياج في رأس المال العامل والذي يظهر في شكل سيولة.
- الخزينة السالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج لرأس المال العامل وهذا ما يدل على أن ذلك الفرق قد تم تمويله من خلال المساهمات البنكية الجارية أو ما يعرف بالسحب على المكشوف¹

ثالثاً: التحليل بواسطة النسب المالية

هناك مجموعة من النسب المالية التي يتم استخراجها من الميزانية المالية والتي يتم تصنيفها حسب الغرض أهمها:

1- نسب السيولة:

يقصد بالسيولة القدرة على التسديد نقداً لجميع الالتزامات وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة ديونها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى وتشمل النسب التالية:

¹ سامي عمري، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

الجدول رقم (1-5): نسب السيولة

النسبة	مدلولها
نسبة السيولة العامة = $\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، والنسبة النموذجية تتراوح بين 1 و2.
نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{القيم الاستغلال} + \text{القيم للتحقيق}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تعتمد هذه النسبة على الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، والنسبة النموذجية تتراوح بين [0.3، 0.5]
نسبة السيولة الجاهزة = $\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{القيم الجارية}}$	تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، والوضع النموذجية لهذه النسبة تتراوح بين [0.2، 0.3]

المصدر: مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص78.

2- نسب التمويل والاستقلالية المالية:

تعبّر هذه النسب عن مدى اعتماد المؤسسة على المصادر المختلفة للتمويل ومن أهم هذه النسب نجد:

الجدول رقم (1-6): نسب التمويل والاستقلالية المالية

النسبة	مدلولها
نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	تعبّر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة، ويجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تعمل المؤسسة في ارتياح
نسبة التمويل الخاص = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	تعبّر عن مدى قدرة اعتماد المؤسسة الأموال الخاصة في تمويل الاستثمارات، ويستحسن ألا تزيد هذه النسبة عن الواحد الصحيح.
نسبة التمويل الخارجي = $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الخاصة الأموال}}$	تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي وكلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر وزاد يقينهم بقدرة المؤسسة سداد ديونها، ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 ولا تتعدى 1.
نسبة المالية الاستقلالية = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	تقيس هذه النسبة درجة استقلال المؤسسة عن دائنيها ويفضل أن تتراوح ما بين 1 و2 وذلك لضمان موافقة البنوك على تقديم قروض للمؤسسة
نسبة الاستدانة المالية = $\frac{\text{الديون الإجمالية}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تمثل هذه النسبة مقياساً لعملية تمويل أصول المؤسسة من خلال الاقتراض، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زادت قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، ويستحسن أن لا تزيد كثيراً عن 0.5.

المصدر: أحمد طرطار ومنصر عبد الغني، دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سوق أهراس، 22، 23، ماي 2012، ص77.

3- نسب النشاط:

تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى استخدام أصوله لتحقيق أكبر حجم من المبيعات ومن بين هذه النسب ما يلي:

أ- نسب دوران المخزون: تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، وهي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال وتحسب كما يلي:

الجدول رقم (1-7): نسب النشاط

مدلولها	النسبة
كلما تقادمت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكثر لذلك تعمل الإدارة على زيادة سرعة دوران مخزونها، حيث تمثل مدة دورانه المدة المتوسطة التي تمكثها شحنة البضائع داخل المخزن	$\frac{\text{كلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}} \times 360$ <p>معدل دوران المخزون</p>
حيث تمثل المدة المتوسطة للبيع الآجل، أو متوسط تحصيل الزبائن وأوراق القبض	$\frac{\text{متوسط (الزبائن + أوراق القبض)}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$ <p>معدل دوران ديون الزبائن</p>
حيث تمثل المدة المتوسطة للشراء الآجل أو المدة المتوسطة التي تمكثها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها تجاه الموردين.	$\frac{\text{متوسط (الموردين + الدفع أوراق)}}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360$ <p>معدل دوران ديون الموردين</p>
<p>مقارنة: في العادة تجرى المقارنة بين المديتين، فإذا طالت مدة التحصيل فإن جزء من حقوق المؤسسة بقي حاملاً خلال دورة الاستغلال أما إذا طالت مدة التسديد للموردين فإن جزء من الديون القصيرة الأجل بقي متاحاً أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة، فهذا الفرق بين المديتين هو فرق (مورد) بدون تكلفة.</p>	
كلما دار رأس المال العامل أكثر كلما زاد هامش الربح، لذا كلما زادت عملية الدوران زادت الأرباح لهذا نقيس معدل الدوران من أجل معرفة مدى ربحية المشروع	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}} \times 360$ <p>معدل دوران رأس المال العامل</p>

<p>نستفيد من هذه المؤشرات في معرفة كفاءة الإدارة في استثمار مصادر التمويل في الاستخدامات، من اجل تحديد الدوران لكل فقرة من فقرات الأصول وبالتالي نستطيع تشخيص أي فقرة يكون دورانها اقل وأي فقرة هي أفضل من اجل تحديد الخلل إذا ما كان هناك خلل ومن ثم تصحيح هذا الخلل.</p>	<p>صافي المبيعات معدل دوران الأصول الجارية الأصول الجارية</p> <p>صافي المبيعات معدل دوران الأصول غ الجارية الأصول غ الجارية</p> <p>صافي المبيعات معدل دوران إجمالي الأصول إجمالي الأصول</p>
--	---

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 50-51.
- علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخدامه للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص ص 25، 26.

المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج

يمكن تحليل حساب النتائج من فهم التطورات، وتحديد أسباب التدهور أو التراجع أو أسباب التحسن، ومعرفة عناصر القوة والضعف من خلال مجموعة من النسب

أولاً: نسب تحليل مستويات النتائج

يمكن حصر أهم هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-8): أهم النسب المستخرجة من حسابات النتائج

النسبة	مدلولها
$\text{معدل الإدماج} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	<p>تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على إنشاء ثروات انطلاقاً من نشاطها المتمثل في رقم أعمالها المحقق، وتختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب نشاطها حيث تقترب من (1) في المؤسسات الخدمية، بينما في المؤسسات الإنتاجية فتقترب من 0.5</p>
<p>نسب تجزئة القيمة المضافة: VA</p> <p>— بالنسبة للمستخدمين: $\frac{\text{الاعباء المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$</p> <p>— بالنسبة للدولة: $\frac{\text{الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة}}{\text{القيمة المضافة}}$</p> <p>— بالنسبة للمؤسسة: $\frac{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}{\text{القيمة المضافة}}$</p>	<p>نلاحظ ان القيمة المضافة توزع على عدة أطراف منها المستخدمين، الدولة والمؤسسة في حد ذاتها حيث:</p> <p>—المستخدمون يحصلون على تكلفة العمل الذي يقومون به.</p> <p>—الدولة تحصل على الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة.</p> <p>—المؤسسة تحصل على صافي نتيجة السنة.</p>

<p>يتم قياس أو توزيع إجمالي فائض الاستغلال بين عدة عناصر، بحيث تقدم هذه النسب أهمية كل عنصر في استعمال إجمالي فائض الاستغلال</p>	<p>نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال: EBE</p> <p>المخصصات للاهتلاكات و المؤنات وخسارة القيمة</p> <p>بالنسبة للتبittات: $\frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال EBE}}{\text{الأعباء المالية}}$</p> <p>بالنسبة للمقرضين: $\frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال EBE}}{\text{النتيجة العادية}}$</p> <p>بالنسبة العادية للنتيجة: $\frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال EBE}}{\text{تطور مؤشر رقم الأعمال:}}$</p>
<p>وتمثل هذه المؤشرات تطور رقم الأعمال ومكوناته، بالإضافة إلى نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط مباشرة بالوسائل الخاصة بها المستخدمة سواء البشرية منها أو المادية (القيمة المضافة)</p>	<p>نسبة تغير CA: $\frac{CA_{n-1} - CA_n}{CA_{n-1}}$</p> <p>نسبة تغير VA: $\frac{VA(n-1) - VA_n}{VA(n-1)}$</p>

المصدر: محمد العززي، بوعلام بن لعور، التسيير المحاسبي والمالي، ديوان المطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012، ص ص 140-142.

ثانيا: التحليل بواسطة نسب المردودية

هناك عدة أنواع للمردودية وكل واحدة تلعب دورا في تطور ربحية المؤسسة، وتعتبر المؤشر الحقيقي للحكم على فعالية وكفاءة المؤسسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-9): نسب المردودية

مدلولها	النسبة
تقيس وهذه النسبة الربح المتحصل عليه من طرف المؤسسة لكل دينار من المبيعات	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} = \text{المردودية التجارية}$
قياس مدى قدرتها على أن تتحصل من جزء نشاطها العادي على نتيجة محاسبية وكافية لكي تكافؤ مجموع الموارد المستعملة هلال فترة معينة غالبا ما تكون الدورة المحاسبية الواحدة	$\frac{\text{نتيجة السنة المالية}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{مردودية الاستغلال}$
تعبّر عن مدى قدرة هذه المؤسسة على الحصول على الأموال لتغطية استعمالاتها كما تعبّر عن الربح الصافي الذي يحصل عليه المساهمون في الشركة لكل دينار يستثمرونه فيها.	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{المردودية المالية}$
تعبّر عن مدى قدرة هذه المؤسسة على الحصول على الأموال لتغطية استعمالاتها كما تعبّر عن الربح الصافي الذي يحصل عليه المساهمون في الشركة لكل دينار يستثمرونه فيها	$\frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{المردودية الاقتصادية}$

المصدر: مليكة زغيب، ميلود بوشنيقر، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص 87،89.

ثالثا: التحليل بواسطة القدرة على التمويل الذاتي

تمثل القدرة على التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة لفترة معطاة، وهي تعبر عن مقدرة المؤسسة على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية¹. هناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما:

1. الطريقة الأولى: يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال

الجدول رقم (1-10): حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال

البيان	المبالغ +	المبالغ -
إجمالي فائض الاستغلال		
المنتجات العملية الأخرى ماعدا الحساب 752	ح/75 - ح/752	
المنتجات المالية الأخرى ماعدا الحسابين 765 و767	ح/76 - (ح/765 و ح/767)	
الأعباء العملية الأخرى ماعدا الحساب 652		ح/65 - ح/652
الأعباء المالية الأخرى ماعدا الحسابين 665 و667		ح/66 - (ح/665 و ح/667)
الضرائب على النتائج		ح/69
قدرة التمويل الذاتي		

Source: Chantal Buissart, M.Benkaci, *Analyse financière*, Berti Edition, Algérie, 2011, p47.

2. الطريقة الثانية: يتم حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية.

الجدول رقم (1-11): حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية للسنة المالية

البيان	المبالغ +	المبالغ -
النتيجة الصافية للسنة المالية		
المخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	ح/68	حالة الخسارة
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		ح/78
نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية	ح/652	
فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية		ح/752
فارق التقييم عن أصول مالية - نواقص القيمة	ح/665	
فارق التقييم عن أصول مالية - فوائض القيمة		ح/765
الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	ح/667	
الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية		ح/767
قدرة التمويل الذاتي		

source: Chantal Buissart, M.Benkaci, *op.cit*, p48.

¹-Nacer Eddine Saadi, *Analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales*. l'harmattan, paris, France, 2009 ;118.

التمويل الذاتي: يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، وهو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين (علاوات الأسهم) ويشكل مورد داخلي لها ويستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) تغطية نمو احتياجا لرأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها. ويمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي¹:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{القدرة التمويل الذاتي} - \text{الأرباح الموزعة}$$

المطلب الثالث: تحليل جدول سيولة الخزينة

يمكن تحليل جدول سيولة الخزينة باستخدام النسب التالية:

الجدول رقم (1-12): أهم نسب سيولة الخزينة

النسبة	مدلولها
نسبة كفاية سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية: $\frac{\text{تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{احتياجات الخزينة الأساسية}} =$	تعبر هذه النسبة عن مقدرة المنشأة على توفير ما يكفي من سيولة الخزينة التشغيلية لتغطية الاحتياجات الخزينة الرئيسية وعلى وجه الخصوص سداد الديون وشراء الأصول، ودفع توزيعات الأرباح.
مؤشر الخزينة التشغيلية = $\frac{\text{صافي تدفقات الخزينة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$	يفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح الخزينة من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات جدول حساب النتائج المعد على أساس الاستحقاق
العائد على موجودات من سيولة الخزينة التشغيلية: $\frac{\text{صافي تدفقات الخزينة التشغيلية}}{\text{مجموع الاصول}}$	توضح هذه النسبة مدى كفاءة بيانات الائتمان في تحصيل النقدية ولا تصلح هذه النسبة لتطبيقها على المصارف لعدم وجود مبيعات
نسبة تغطية فوائد الديون $\frac{\text{صافي تدفقات الخزينة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$	توضح هذه النسبة عدد مرات تغطية النقدية لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة
نسبة تغطية التوزيعات $\frac{\text{صافي تدفقات الخزينة التشغيلية}}{\text{صافي الديون}}$	توضح هذه النسبة عدد مرات تغطية سيولة الخزينة لتوزيعات الأرباح الخزينة على حملة الأسهم وتبين أسباب الاقتراض ومجالات استخدام الأموال المقترضة وكيفية تمويل التوسعات في

¹-ibid ,p120.

المعدات والمباني، وكيفية تمويل الزيادة في رأس المال العامل، ومدى قدرة الشركة على الاستثمار في توزيع الأرباح على المساهمين.	
--	--

المصدر: سوزان درغام، ماهر موسى درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعايير الدولي رقم 7، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية بغزة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، فلسطين، 2008. ص48.

كما يمكن استخدام النسب التالية التي تعتمد على مقارنة سيولة الخزينة والميزانية، هذا ما يوضحه الجدول المولي:

الجدول رقم (1- 13): النسب المالية المقارن لسيولة الخزينة والميزانية

النسبة	مدلولها
معدل تغطية ديون قصيرة الأجل $\frac{\text{صافي تدفقات الخزينة من الانشطة التشغيلية}}{\text{متوسط الديون قصيرة الاجل}} =$	يبيّن قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكلما زاد هذا المعدل قبل احتمال تعرض الشركة للمشكلة السيولة
معدل المرونة المالية $\frac{\text{صافي تدفقات الخزينة من الانشطة التشغيلية}}{\text{متوسط الديون الاجمالية}} =$	يبيّن هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي سيولة الخزينة دون الحاجة إلى تصفية أو بيع الأصول المستخدمة، وكلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة إلى صعوبة في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها
سيولة الخزينة الحرة $\text{صافي الخزينة الحرة} = \text{صافي سيولة الخزينة} - (\text{الأنفاق رأسمالي} + \text{التوزيعات}).$	هذا المقياس يبين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية كما يبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي كما يبين مدى الخزينة التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية

المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 183-184.

خلاصة:

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، حيث تعنى عملية تحليل القوائم المالية بتحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي، والمتمثلة في: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب من مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، تحليل الاتجاهات.

إن تحليل الميزانية يمكننا من الحكم على: السيولة الملاءة، الهيكل التمويلي للمؤسسة، والتوازن المالي للمؤسسة، بينما تحليل حساب نتائج المؤسسة وجدول سيولة الخزينة يوفر لنا معلومات حول أداء المؤسسة وقدرتها على توليد السيولة النقدية.

الفصل الثاني

التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

يعد التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية من أهم أهداف التحليل المالي للقوائم المالية، إذ غالباً ما تتداخل المفاهيم المتعلقة به في كثير من الأبحاث وتختلف المعايير المحددة له مالياً، قانونياً واقتصادياً بالرغم من أنها تفيده نفس المعنى مثل: التعثر المالي، الفشل، العسر والإفلاس المالي.

وهذا ما دفعنا إلى البحث عن حقيقة هذا المفهوم والعمل على التحكم بالمصطلحات وضبط المفاهيم المتعلقة به، التطرق إلى أنواعه، كيفية حدوثه، طرق المعالجة والوقاية منه.

بالإضافة إلى دراسة أهم النسب المالية والنماذج الإحصائية التي تساهم في التنبؤ بالتعثر المالي والمستخرجة من التحليل المالي للقوائم المالية.

ولهذا الغرض قد قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتعثر المالي.

المبحث الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي.

المبحث الثالث: أدوات التنبؤ بالتعثر وطرق علاجه.

المبحث الأول: ماهية التعثر المالي للمؤسسات

يعتبر التعثر المالي من أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة لذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث لأهم المفاهيم المتعلقة به، إضافة إلى التعرض لأهم مظاهره ومسبباته ومختلف أنواعه بهدف التعريف بهذا الخطر.

المطلب الأول: مفهومه التعثر المالي والمظاهر الدالة على حدوثه

سنحاول في هذا المطلب تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالتعثر المالي بالإضافة إلى أهم الإشارات الدالة على حدوثه.

أولاً: مفهوم التعثر المالي والمصطلحات ذات الصلة به

يتفق مفهوم التعثر مع عدد من المترادفات المعروفة كالعسر والفشل والإفلاس والتصفية وسوف نتطرق إلى كل منها على إحدى.

1- تعريف التعثر المالي:

يمكن إعطاء مجموعة من التعريفات المتعلقة بالتعثر المالي كما يلي:

التعثر هو "عملية" أو "حالة"، فمن حيث أنه عملية فهو ليس نتيجة اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب التي تفاعلت عبر مراحل زمنية تطول أو تقتصر أو تؤدي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم قدرتها على سداد التزاماتها والحصول على التزامات جديدة¹.

كما يمكن أن نعرف التعثر المالي بأنه اختلال يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير².

كما عرف بأنه: مواجهة المؤسسة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير، وإذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن المؤسسة قد تكون طريقها إلى الإفلاس والتصفية³.

وعليه يمكن إعطاء تعريف للتعثر المالي على أنه: تلك المرحلة التي وصلت إليها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جداً من إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم

1- محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة الظاهرة- الأسباب، العلاج-، أترك للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص 33.

2- الحمداني رافعة إبراهيم، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، فلسطين، المجلد 05، العدد 10، 2013، ص 452.

3- فاطمة الزهراء راقية، حكيمة حليمي، مساهمة المعلومة المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي -محمد الشريف مساعديه-، سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012، ص 05.

الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

قدرتها على سداد التزاماتها اتجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية تتراكم سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها، وغالبا ما يحدث التعثر كنتيجة لوجود المشكلتين معا.

2- مفهوم الفشل المالي:

يعرف الفشل المالي على أنه عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل.¹

كما يمكن التمييز بين ثلاث أشكال من الفشل:²

- الفشل الاقتصادي: يتمثل في انخفاض إيراداته وعدم كفايتها لتغطية تكاليفها، وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن معدلات العائد على الاستثمارات المماثلة أو انخفاضه عن تكلفة الأموال المستثمرة في المدى الطويل.
- الفشل المالي: هو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها. وينتج عادة عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة وصولا إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات تجاه الغير مما يؤدي إلى فقدان التوازن النقدي والتشغيلي.
- الفشل القانوني: هو الحالة التي لا تتمكن فيها المؤسسة من مواجهة العسر المالي في أقصى درجاته أو التحكم فيه، وبالتالي فإن الأمر يتطلب ضرورة الاعتراف بالفشل من الناحية القانونية، وهو يحدث عندما لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها لفترة طويلة، وبالتالي من الضرورة اتخاذ إجراءات قانونية بإشهار الإفلاس والتصفية.

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح الفرق بين التعثر المالي الفشل المالي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): التفرقة بين التعثر والفشل المالي

التعثر المالي	الفشل المالي
- نقص عوائد الأسهم أو توقفها.	- التوقف كلياً عن سداد الالتزامات.
- التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.	- الإفلاس وتوقف عن النشاط.

المصدر: نيفين عبد الله أبو سمهدانة، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا، فلسطين، 2006، ص 73.

¹ - وحيد محمود رمو ، محمد الوتار سيف عبد الرزاق، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، ص 12.

² - نيفين عبد الله أبو سمهدانة ، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط و أداء عملية المراجعة، مذكرة لنيل ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل ، فلسطين، 2006، ص 74.

3- العسر المالي:

ويقصد به عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية والتي استحققت فعلاً أو سوف تستحق في الأجل القصير.¹

ويمكن التمييز بين نوعين من العسر المالي كما يلي:²

– العسر المالي الفني(المؤقت): وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها على الرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات.

– العسر المالي الحقيقي: وهو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها إلى كون إجمالي الموجودات لديها يقل عن إجمالي المطلوبات.

4- الإفلاس: يمكن تعريفه من ناحيتين:³

يعرف الإفلاس من الناحية القانونية على أنه: حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، بحيث يتم إشهار إفلاسها وذلك بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها.

أما من الناحية المالية يعرف على أنه: عبارة عن الخطر المتعلق بعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالديون المالية ويزداد مستوى الخطر كلما رفض المقرضون منح المزيد من القروض أو منحها ولكن بضمانات كبيرة.

ثانياً: مظاهر التعثر المالي:

عادة يكون السبب الرئيسي للتعثر المالي هو نقص التدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة أكثر من إن يكون نقص في الربح، ولا تصل المؤسسة لمثل هذه الأوضاع إلا لضعف الإدارة أو للأسباب التي تم تناولها سابقاً أما المظاهر التي يتم توقعها في الشركات المتجهة نحو التعثر المالي تتمثل أهمها فيما يلي:⁴

– الاختلال في الهيكل المالي للمؤسسة، كالاتتماد المتزايد على الاقتراض وبشكل خاص الاقتراض قصير الأجل، والعمل على زيادة الرفع المالي.

– عدم قدرة بعض المؤسسات على مسايرة التطور التقني وإتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها التي قد تتصف بانخفاض كفاءتها وفعاليتها في بعض الأحيان خاصة في ظل ظروف المنافسة الشديدة.

1- محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص31.

2- عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 236.

3- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 108، 109.

4- خالد بني، حسين مرعي، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية، دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الأردن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، فلسطين، 2003، ص 83.

الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

- زيادة الفجوة بين الربح الإجمالي الصافي بسبب المصاريف المختلفة الزائدة.
- عدم تسديد المصاريف الجبائية وشبه الجبائية.
- كما توجد مظاهر أخرى للتعثر المالي أهمها:¹
- احتياج رأس مال عامل كبير مقارنة مع المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع.
- تمويل الاستثمار عن طريق الموارد المالية قصيرة الأجل.
- المردودية ، هامش الربح ورأس المال العامل، غير كافية.
- النتيجة المالية سالبة على مدى عدة دورات استغلال.
- التخلص من المخزون بأسعار زهيدة من أجل تمويل الخزينة.
- ارتفاع قيمة الديون.
- تباطؤ حركة المبيعات وانخفاض القدرة التسويقية، والتصريفية للمؤسسة.
- انخفاض قدرة المؤسسة على الاقتراض من الخارج، أو الحصول على ائتمان لعدم قدرتها على سداد مستلزماتها.
- ارتفاع نسبة المصاريف والتكاليف الثابتة إلى إجمالي النشاط.
- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، ويرجع هذا إلى تراجع حجم وقيمة المستلزمات نظراً لتوقف جانب كبير من خطوط الإنتاج عن العمل.
- تدهور نسبة السيولة سواء في الخزينة أو لدى البنوك بالنسبة إلى إجمالي رأس المال العامل.

المطلب الثاني: أسباب ومراحل التعثر المالي للمؤسسات

سوف نتعرض في هذا المطلب إلى كل من مسببات وأهم مراحل التعثر المالي.

أولاً: أسباب التعثر المالي للمؤسسات

يمكن تصنيف أسباب التعثر المالي إلى أسباب داخلية (من منظور جزئي) ونقصد بها الأسباب المتعلقة بالمؤسسة وبمحيطها الخاص، وأخرى خارجية (من منظور كلي) أي ما يتعلق بالظروف الاقتصادية للدولة.

1- أسباب الداخلية للتعثر المالي:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى التعثر المالي للمؤسسة سنوجزها كالآتي:

¹ هشام طرادخوجة، حسين حملي، تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وأثاره، مداخلة ضمن الملتقى الوطني للتشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي -محمد شريف مساعديه-، سوق أهراس، 22، 23 ماي 2012، ص 04.

أ. أسباب تتعلق بالجوانب الإدارية:

وتتمثل الجوانب الإدارية فيما يلي:¹

- نظام السلطة في المؤسسة: تدخل السلطات في المؤسسة وإسناد المهام إلى غير أهلها سمة المؤسسة المتعثرة.
- عدم فاعلية المسيرين: نظرا لعدم قدرتهم على فهم وحل المشاكل التنظيمية، التجارية، والبشرية المطروحة من جهة، ومن جهة ضعف التفكير الاستراتيجي لديهم.
- الصراعات الإدارية والاجتماعية: ناتجة عن ضعف الاتصال الإداري بين المسيرين أنفسهم من جهة، وبينهم وبين العمال من جهة أخرى.

ب. أسباب تتعلق بالجوانب المالية والمحاسبية:

وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:²

- ارتفاع التكاليف وتدهور توزيع القيمة المضافة: يؤثر عدم التحكم في تسيير هيكل التكاليف سلبا على المردود المالي للمؤسسة مما يقلص من قدرتها التمويلية، وتصبح مرغمة على اللجوء إلى التمويل الخارجي.
- ومن بين الأسباب الأساسية للاختلالات التوازنية للمؤسسات المتعثرة، الضعف المسجل على مستوى الإنتاج وارتفاع تكاليف أنجاز الهياكل القاعدية للمؤسسة، بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ لأجور العمال مقارنة مع مردوديتها الضعيفة أدى إلى ظهور تكاليف معتبرة غير مغطاة بإيرادات حقيقية.
- ضعف الهيكل المالي: بسبب اللجوء المفرط إلى مصادر التمويل الخارجية مما يؤدي إلى الوقوع في أزمة سيولة في حالة عجز المؤسسة عن إيجاد التمويل الخارجي الكافي.
- عدم التحكم في تمويل دورة الاستغلال: نظرا لعدم كفاية رأس المال العامل بالنسبة للاحتياجات وارتفاع تكاليف تمويل دورة الاستغلال غير المتوافقة مع مستوى المردودية.

ج. أسباب تتعلق بالتسيير التشغيلي:

يمكن حصر أهم الأسباب التي تتعلق بكل من التسيير التشغيلي والاستراتيجي فيما يلي:³

وتكمن أسباب التسيير التشغيلي في:

- عدم معرفة المؤسسة بحاجات المستهلكين، أو عدم تجديدها لسلسلة منتجاتها الحالية، كما أن اختيار طريقة توزيع غير ملائمة يضع المؤسسة في وضعية سيئة.

1- نور الدين زعبيط، نور الدين مزباني، دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في التنبؤ بخطر الإفلاس الشركة الوطنية للبتروكيما ء نموذجا، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي مستجدات الألفية الثالثة للمؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات في بيئة المحاسبة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007، ص ص 05، 06.

2- جهيدة نسلي، أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 25.

3- نور الدين زعبيط، نور الدين مزباني، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

- عدم ملائمة الجهاز الإنتاجي يمثل أحد الأسباب الشائعة في حدوث خطر التعثر، وذلك لضعف طرق الإنتاج أو حيازة مؤسسة لاستثمارات غير ملائمة بالنظر إلى استثمارات المنافسين.
 - أما أسباب التسيير الاستراتيجي فتتمثل في:
 - عدم وضوح إستراتيجية المؤسسة: فصعوبة صياغة وتفسير الإستراتيجية يترجم بصعوبة تنفيذها.
 - عدم التحكم في النمو بالإضافة إلى التبعية العالية لعامل خارجي مثل أن تكون المؤسسة تابعة لزبون واحد أو مورد واحد.
 - ضعف الأداء على مستوى التسيير والتنظيم.
 - ضعف المستوى التكنولوجي.
 - ضعف المنافسة والتنافس على المستوى الخارجي.
- 2- أسباب الخارجية للتعثر المالي:
- يمكن تصنيفها كما يلي:¹

أ. تأثير التضخم: ينتج عنه ضعف القدرة المالية للمؤسسة على تجديد استثماراتها الإنتاجية بواسطة التمويل الذاتي.

- تأثير التضخم على الاحتياجات المالية للاستغلال: في هذه الحالة يتطلب نشاط الاستغلال احتياجا تمويليا مناسباً للتكلفة المالية الإضافية للتضخم، فتصبح المؤسسة مجبرة على توفير تمويل إضافي، وهذا ليس من أجل الرفع من هيكلها المالي وإنما لمواجهة التضخم، فتكون المدخلات الجديدة بتكلفة مرتفعة مقارنة بتكلفة الشراء التاريخية، مما ينجم عنه ظهور أرباح وهمية.
- تأثير التضخم على رأس المال العامل: خلال فترة التضخم نجد أن العناصر التي تدخل في حساب رأس المال العامل تتعرض هي الأخرى لتأثير التضخم من خلال نقص في تقدير الأموال الخاصة، نقص تقدير الاهتلاكات، زيادة تقدير الديون متوسطة وطويلة الأجل.

كما يحدث التضخم تأثيرات على عناصر الأصول الثابتة فيقلل القدرة الشرائية للأصول الخاصة.

- تأثير التضخم على الفائض للاستغلال: ويمكن هذا التأثير من خلال ارتفاع الأسعار التي تؤدي مسبقاً إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج على مستوى المؤسسة.
- ب. تأثير الركود الاقتصادي: وهو الحالة العكسية للتضخم حيث يحدث نتيجة ضعف السيولة لدى الأفراد مما يسبب نقصان الطلب على المنتجات وهذا يؤثر مباشرة على مبيعات المؤسسة باعتبارها وحدة منتجة.

¹ - جهيدة نسيلي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

هناك خمس مراحل تمر بها المؤسسة قبل وصولها إلى التصفية والإفلاس وهي كما يلي:

1- فترة النشوء:

مما لاشك فيه أن المؤسسة لا تصبح متعثرة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي تنبؤ بوجود اختلالات من قبل الإدارة مثل¹:

– التغيير في الطلب على المنتجات.

– التزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة.

– تقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة.

– نقص التسهيلات الائتمانية.

– تزايد الأعباء وضعف رأس المال العامل.

وغالباً ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمؤسسة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث إن إعادة التخطيط فيها يكون أكثر فاعلية.

2- عجز النقدية:

في هذه المرحلة تعاني المؤسسة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها،

لكن تكمن المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم محمد في المخزون والمدينون و يجب الإشارة إلى أنه من الممكن ألا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وأنه ربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو لعدة شهور و لمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للمؤسسة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.²

3- مرحلة التدهور المالي (العسر المالي المؤقت):

تعكس هذه المرحلة عدم قدرة المؤسسة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، وهذه المرحلة كالمرحلة السابقة يمكن معالجتها، غير أن المعالجة تأخذ فترة طويلة من الزمن، كإجراء

¹- نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1997، ص ص 16، 17.

²- مي عبدربه الجرجاوي، الكفاءة الائتمانية وعلاقتها بإدارة الأرباح "دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التسيير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص ص 47، 48.

الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

تعديل في السياسات المالية في المؤسسة وتعديلات الإدارة أو العمل على إصدار سندات، ومعظم المؤسسات لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة في الوقت المناسب فتنتقل إلى المرحلة الرابعة وهي الإعصار الكلي.¹

4- مرحلة الفشل الكلي (العسر الكلي):

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة المؤسسة، فلا يمكن للمؤسسة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول المؤسسة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية، وهناك مجموعة من المؤشرات على احتمال تعثر المؤسسة وبالتالي فشلها أو إفلاسها أهمها:²

- تدني ربحية وتدهور هامش الربح لفترتين متتاليتين،
 - عدم القدرة على المنافسة.
 - اختلال هيكل رأس المال كالاكتفاء المتزايد على الإقراض.
 - تدهور الموجودات المتداولة ونسب السيولة.
 - ضعف الرقابة على رأس المال العامل.
 - الارتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها.
 - عدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة، مما يستدعي اقتطاع احتياجات لمواجهة الخسائر.
 - تأخر إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح مما يؤثر على معرفة الوضع الحقيقي للمؤسسة.
- ### 5- مرحلة إعلان الإفلاس أو تأكيد الإفلاس:

تحدث هذه المرحلة عندما تتخذ الإجراءات القانونية لحقوق المقرضين، بذلك يجرى إعلان إفلاس المؤسسة، أي تصفية المؤسسة، وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون المؤسسة قد وصلت إلى مرحلة الفشل. وقد أثبتت الكثير من الدراسات والبحوث أن أسباب الفشل المالي والتعثر ترجع إلى عدم كفاءة الإدارة أو عدم توافر الخبرات الإدارية، أو عدم توازنها بما تقوم به المؤسسة من أنشطة في مجال الإنتاج والبيع والتمويل، ومن المعروف أن تكون المؤسسة في مثل هذا الوقت تعمل في ظل سوق غير تامة.

على الرغم من التسلسل المنطقي للمراحل السابقة يرى البعض أنه ليس بالضرورة حدوث التعثر المالي وفقا لهذه المرحلية، حيث يجب التفرقة بين نوعين وفقا للأسباب والمصادر، ومنه فالمراحل التي يمر بها كل نوع من التعثر المالي في هذين النوعين الآتيين:³

¹ علي شهين وجهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلة للأبحاث الإنسانية، المجلد 25، العدد 04، فلسطين، ص 860.

² المرجع نفسه، ص 861.

³ هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات -دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، ص 30.

الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

- أ. التعثر المالي الزاحف: يتم وفقا للمراحل السابقة المشار إليها، و لذلك يمكن التنبؤ به بدرجة ثقة كبيرة مما يمكن من مواجهته من خلال برنامج إصلاح فعال.
- ب. التعثر المالي المفاجئ: يحدث هذا النوع من التعثر نتيجة عوامل خارجة عن سيطرة إدارة المؤسسة وبصورة مفاجئة على الرغم من سلامة الهيكل المالي وارتفاع معدلات الربحية ، ولذا لا يمر بالمراحل السابقة الذكر مما يصعب التنبؤ به.

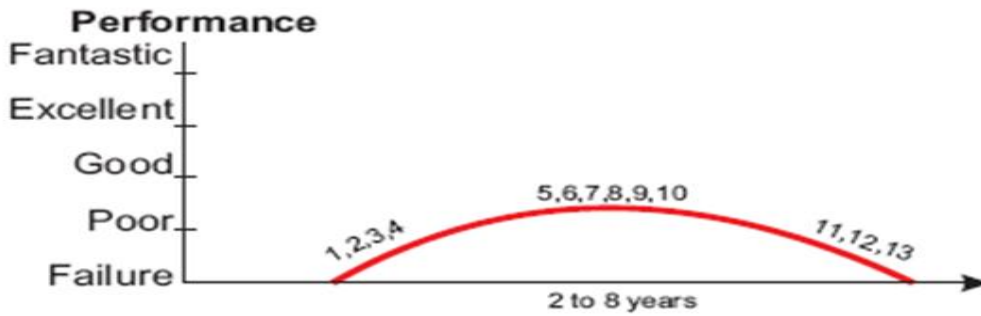
المطلب الثالث: أنواع التعثر المالي للمؤسسات

هناك أنواع عديدة للتعثر المالي للمؤسسات، وسوف نعتمد على تصنيف Argenti، حيث اهتم فيه بطبيعة المؤسسة ومستويات الأداء التي حققتها في مختلف دورات حياتها، حيث هناك مؤسسات تتعثر قبل أن تحقق أدنى مستوى، وهناك مؤسسات تتعثر بعد تطورها تدريجيا ثم تتراجع، وهناك مؤسسات يحدث لها انهيار Calpes وهي المؤسسات الرائدة والتي حققت نجاحا كبيرا لفترة من الزمن، وذلك وفق الأنواع التالية:

أولا: مؤسسات حديثة التكوين

حسب هذا النوع، المؤسسة طوال مدة حياتها القصيرة (خمس سنوات) لا تتجاوز أدنى مستوى للأداء (poor)، وخلال مسار هذه المؤسسة، نلاحظ المحطات التالية (النقاط الموضحة في الشكل):

الشكل رقم (2-1): تعثر المؤسسات حديثة التكوين



المصدر: جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين -دراسة تطبيقية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010، ص 70.

يمثل الشكل السابق بيان لدورة حياة المؤسسة وفق التصنيف الأول، وتتخلل هذه الدورة مجموعة من المظاهر ممثلة في النقاط من 01 إلى 13 وهي كما يلي:¹

¹ - خير الدين قرشي، تشخيص خطر الإفلاس باستخدام مميزات الإفصاح الحالي وفق النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي -محمد شريف مساعدية-، سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012، ص 07.

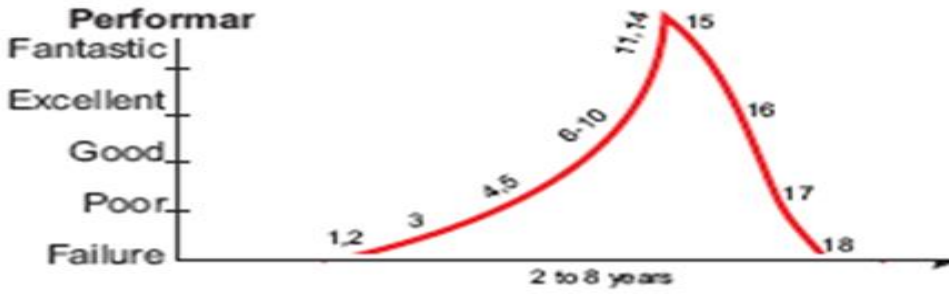
الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

1. في البداية هناك نمط موجه في التسيير يعتمد على الشخص الواحد الذي يقوم بجميع الأدوار.
2. ضعف النظام المحاسبي، حيث لا يوجد نظام للتكاليف ونظام لتخطيط الخزينة والتدفقات النقدية، ميزانيات غير حقيقية.
3. يتم هنا اللجوء إلى اعتماد القروض كمصدر للتمويل، مع وجود مخاطر بغية توسيع في النشاط.
4. الدخول في مشاريع كبرى توسعية، من دون تقدير جيد للتكاليف بسبب ضعف نظام مراقبة التكاليف.
5. من خلال المراحل السابقة التي صاحبت نشأة المؤسسة نلاحظ العيوب التالية:
 - ضعف نمط التسيير.
 - عدم وجود نظام محاسبي لمراقبة التكاليف وتقدير الاحتياجات النقدية.
 - اللجوء الى الاقتراض دون مراعاة المخاطر.
 - التوسع بدخول مشاريع كبرى لا تتناسب مع طاقة المؤسسة.
6. تبين أن اختيار المشروع كان غير مناسب لطاقة المؤسسة.
7. تبدأ المؤسسة بالهبوط من مستواها الجيد.
8. تظهر في هذه المرحلة تدفقات نقدية سالبة، وجميع المؤشرات والنسب المالية تشير إلى الضعف.
9. يقوم المسير بإعداد حسابات قد يتلاعب بها بغية الحصول على مصادر تمويل أخرى.
10. يقوم المسير بإعداد حسابات قد يتلاعب بها بغية الحصول على مصادر تمويل أخرى (قروض).
11. تزداد الشدة والضائقة المالية للمؤسسة.
12. ممارسة عشوائية لبعض الأعمال عالية المخاطر.
13. اتخاذ قرارات إستراتيجية كتخفيض الأسعار.
14. البحث عن قروض جديدة رغم ضعف الملاءة ووجود مركز مالي متدهور.
15. الربح غير كافي لتغطية المصاريف المالية

ثانيا: مؤسسات فتيية

لا تختلف عن الأولى كثيرا سوى في مدة الحياة حيث متوسط عمر مثل هذه المؤسسات يصل إلى 14 سنة، وخلال مدة حياتها نلاحظ بعض المظاهر موضحة في نقاط على الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): تعثر المؤسسات الفتية



المصدر: جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين -دراسة تطبيقية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010، ص 73.

تمثل النقاط من 01 إلى 18 المظاهر التي تميز دورة حياة المؤسسة وهي:¹

1. ترى العيوب الإدارية نفسها الموجودة في النوع الأول كوجود دور لشخص واحد في المؤسسة وضعف الإدارة فيها.
2. أيضا هنا لا يوجد ميزانية ولا خطة للتدفقات النقدية، ولا يوجد نظام للتكاليف موضوع.
3. يبدأ الاختلاف هنا عن النوع الأول في أن المؤسسة تستمر في زيادة المبيعات بصورة كبيرة.
4. نتيجة للزيادة السريعة في المبيعات تستوجب إيجاد مصادر لرأس مال جديد.
5. يتم توفير الأموال في هذه النقطة للمؤسسة.
6. لا يوجد أي أموال منقولة أو تجارة جديدة تحدث وهناك بعض رؤوس أموال مقدمة.
7. تستمر المبيعات والأرباح في الزيادة.
8. تصل المؤسسة إلى مستوى جيد عند هذه النقطة.
9. هنا تلاحظ المؤسسة من قبل الجمهور ووسائل الإعلام والصحافة ولهذا يجب على المؤسسة أن تكون ناجحة لتكون على مستوى التوقعات، ولهذا يجب عليها أن تبيع أكثر وتستدين أكثر وتنجح لأكثر.
10. المؤسسة في هذا الوقت تكون كبيرة جدا
11. تصبح هنا المؤسسة معروفة وعامة ومالكها ثري.
12. حجم الأعمال التجارية هنا يزيد مرة أخرى ولكن الربح لا يزيد يبقى كما هو عليه.
13. هنا تبدأ في المؤسسة عمليات المحاسبة.
14. تظهر العديد من الظواهر غير المالية
15. حجم الأعمال التجارية يزيد بصورة كبيرة وسريعة جداً ولكن يحدث شيء ما في هذه النقطة يجعل المؤسسة تبدأ في الهبوط من مستواها الجيد كفشل لبعض الأعمال

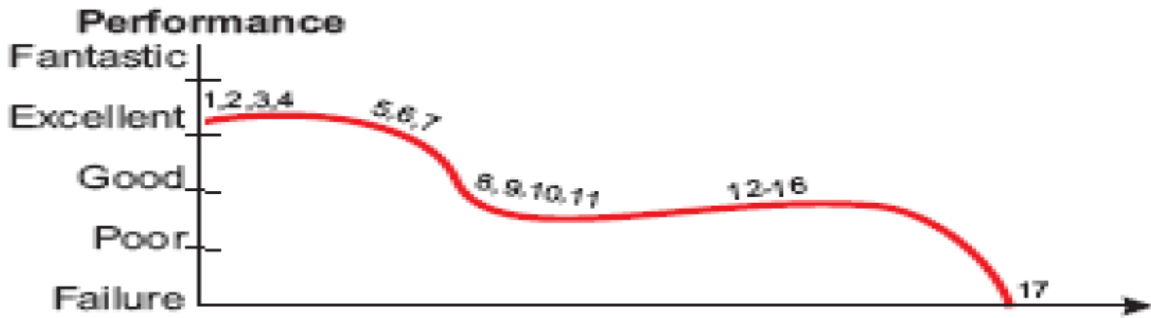
¹ هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص 31.

16. تبدأ المؤسسة بالهبوط من مستواها الجيد
17. يستمر هبوط مستوى المؤسسة ولا يستطيع أن يوقفه إعادة حسابات المؤسسة لأعمالها وأموالها
18. يحدث التعثر.

ثالثا: المؤسسات الناضجة

هذا النوع يميز الشركات العملاقة، الناضجة التي وصلت إلى مستويات متقدمة من حيث الأداء، مدة حياتها طويلة، إفلاسها يطلق عليه أحيانا ب: الانهيار Collapse، والشكل الموالي يبين أهم النقاط التي تتعرض لها المؤسسة من مرحلة النضج إلى الانهيار.

الشكل رقم (2-3): تعثر المؤسسات الناضجة



المصدر: جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين -دراسة تطبيقية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010، ص 75.

وتتمثل دورة حياة المؤسسة حسب هذا التصنيف في النقاط التالية¹:

1. تكون المؤسسة موجودة في مستوى جيد إلى ممتاز وحجم الأعمال التجارية معتدل، وهامش ربح جيد.
2. قد تسجل عدد من العيوب عند هذه النقطة في الهيكل التنظيمي للإدارة، كسياسة الاعتماد في الإدارة على المدير الواحد دون الاستشارات الخارجية والمشاركة، وأيضا ضعف في الوظيفة المالية في الشركة.
3. يلاحظ هنا عيوب واضحة ومؤكدة في نظم المعلومات المحاسبية.
4. يلاحظ بأنه بالرغم من حدوث تغيرات كثيرة إلا أنه لا يوجد استجابة في داخل المؤسسة لهذه التغيرات كما أن العيوب تصبح واضحة بشدة في النقاط 02، 03، و04 وتبقى هذه العيوب لمدة قد تمتد من عدة شهور إلى سنوات قبل أن يبدأ حدوث الانهيار للمؤسسة.
5. يبدأ حدوث التعثر والانهيار للمؤسسة.

¹ - خير الدين قرشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 32.

الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

6. تزيد هنا الأعمال التجارية ويزيد تعثر المشاريع، وتزداد المخاطرة ويتبع هذه الأحداث انخفاض بسيط للأرباح.
7. النسب المالية يصبح بها خلل واضح.
8. تنخفض الروح المعنوية وتبدأ بعض الأسباب والظواهر والعيوب غير المالية في الظهور.
9. لا يزال الربح ينخفض ولم تتمكن المؤسسة من إعادته على وضعه الطبيعي والجيد بالرغم من انه لم تمر بين النقطة 05 و النقطة 09 غير سنة أو اثنتين فقط
10. تبدأ حسابات حقيقية ودقيقة في الظهور حيث أن المدير يشعر انه بحاجة إلى قروض كبيرة الحجم.
11. هنا تنتقل أموال كثيرة على مستوى الخطورة.
12. يتحقق هنا مستوى ربح ولكن قيمة هذا الربح اقل من أن يغطي حجم الفائدة المطلوب على الدفعات وتكون بشكل عام المؤسسة عند مستوى الضعف أو أعلى قليلا.
13. يقوم المدير هنا بإدخال طموحات جديدة على مشروعه وأيضاً وضع حملة جديدة من أجل التوسع في المبيعات من خلال تقديم بعض التسهيلات للزبائن.
14. نسبة المبيعات ونسبة الربح سوف ترتفع قليلا وذلك من خلال الجهود المقدمة من المؤسسة وسوف يرتفع منحى أو مستوى الأداء للشركة.
15. سوف يتكرر الأداء الذي حدث في النقطة 5 مرة أخرى من حدوث الفشل والانهيار ما عدا انه في هذه النقطة تكون الشركة قد أصبحت مشبعة من عمليات المعالجة.
16. الربح يفشل في سداد وتغطية الفوائد على الدفعات وتحدث أزمة في التدفقات النقدية وترجع المؤسسة إلى نفس الحالة التي كانت عليها قبل أشهر.

المبحث الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية

لمعرفة مختلف أبعاد التنبؤ المالي في مجال التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر سوف نقوم في هذا المبحث بالتعرف على مختلف المفاهيم الخاصة به، مع الإشارة لمختلف أنواعه.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنبؤ بالتعثر المالي

تتبع أهمية هذا الموضوع من أهمية التنبؤ بالتعثر المالي وعلى هذا الأساس قد قمنا بالتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة.

أولاً: مفهوم التنبؤ المالي

يعرف التنبؤ المالي بأنه الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أم انتهجت المنهج التخطيطي بإتباع أساليب علمية منظمة وشاملة أم استخدمت هذه الدراسات أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالة بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير بينها.¹ كما عرف التنبؤ المالي بأنه مجموعة التقديرات والقياسات التي يضعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية، بهدف الإعداد لمواجهة الظروف التي توقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف.²

كما يعرف أن التنبؤ المالي هو مجموعة التقديرات والقياسات التي يضعها الفرد أو المنشأة، والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية، بغرض الإعداد لمواجهة الظروف التي توقعها، وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف.³

مما سبق يمكن القول أن التنبؤ المالي هو عبارة عن مجموعة التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعداده بناء على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية باستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية، بهدف مواجهة الظواهر والإحداث والنتائج المستقبلية.

¹ - عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 62.

² - محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية-دراسة تطبيقية للمصارف الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص 61.

³ - محمد إليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص 102.

- يمكن حصر أهم النقاط التي يساهم فيها التنبؤ بتعثر المؤسسات في:¹
- يسمح باتخاذ قرارات في الوقت المناسب كإعادة تخصيص الموارد لاستخدامات أكثر كفاءة.
- يساهم بالمزيد من الدقة بالتنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسة ومدى قدرتها على الاستقرار أو التصفية وذلك باستخدام مؤشرات الجدارة الائتمانية والتعثر.
- قياس مدى قدرة المؤسسة على تنمية مواردها، التأكد من قدرة المؤسسة على خدمة التمويل الممنوح.
- تحديد أسعار وشروط التمويل مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تؤدي إلى التعثر.
- التعاون مع المشروع لإيجاد الحلول المناسبة.
- برجة الانسحاب من حيث التوقيت و الكيفية.
- يعتمد المحلل المالي على مصادر المعلومات اللازمة للتنبؤ بالتعثر المالي من مصادر داخل المؤسسة ومصادر خارج المؤسسة، وتتمثل²:

- مصادر المعلومات الداخلية في القوائم المالية والحسابات الختامية والتقرير المالي والختامي الذي يعده مجلس الإدارة والسجلات والدفاتر والمستندات والمشاهدات والمقابلات.
- أما مصادر المعلومات الخارجية فهي التي تحصل عليها من أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن جهات مختلفة فضلاً عن معلومات المكاتب الاستشارية والأجهزة الرقابية والحكومية الأخرى.

ثالثاً: خطوات التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر

- ويمكن تلخيص عملية تحليل القوائم المالية لأغراض التنبؤ بالتعثر المالي بالخطوات الرئيسية التالي³:
- 1- التصنيف: تتلخص هذه العملية بترتيب بنود القوائم المالية في مجموعات أو أبواب متجانسة وتهدف هذه الخطوة إلى وضع المعلومات المالية والأرقام موضوع الدراسة والتحليل في الصورة تمكن المحلل من إجراء عملية المقارنة.
 - 2- المقارنة: حيث يتم مقارنة الأرقام الجزئية مع بعضها البعض أو مقارنة المجموعات الجزئية بالمجموعات الكلية، وهذه المقارنة تساعد في الكشف عن العلاقات التي تربط الأرقام المختلفة.

¹ - رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي - دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 10، 2013، ص 462.

² - علي حسين الدوغجي، ص 07.

³ - محمد وليد فريد حمدان، بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي لشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعي التأمين والبنوك، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008، ص 21، 22.

3- الاستنتاج: تمثل عمليات الاستنتاج الخطوة الأخيرة في عملية التحليل المالي التي تهدف إلى التوصل إلى أفضل الوسائل لعلاج المشكلات المختلفة.

فالقوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي تعد المعلومات المحتويات فيها بمثابة المدخلات لعملية التحليل المالي، ففي الوقت الذي تعد فيه هذه القوائم نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تكون بداية الطريق في التحليل المالي ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للمؤسسة وتفسيره.

المطلب الثاني: أساليب ومحددات التنبؤ بالتعثر المالي

هناك العديد من الأساليب ومحددات التنبؤ المالي سوف نتعرض لها في هذا المطلب.

أولاً: أساليب التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي

- هناك عدة أساليب للتحليل المالي يمكن استخدامها للأغراض التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات ويتوقف استخدام أي منها في التنبؤ بالتعثر المالي على مدى توفر المتطلبات الآتية:¹
- مدى توفر المعلومات المالية عن المؤسسة موضوع التحليل، فيمكن تتوفر معلومات مالية عن سنة واحدة فقط وفي هذه الحالة يستخدم التحليل الراسي مثلاً أو يمكن أن تتوفر معلومات مالية عن أكثر من سنة مالية وفي هذه الحالة يمكن استخدام التحليل الأفقي ويمكن أن تتوفر المعلومات عن مؤسسة واحدة ويمكن أن تتوفر عن أكثر من مؤسسة.
 - تحديد نطاق التحليل المالي فقد يجري التحليل على مستوى المؤسسة ككل، وقد تجري على قسم أو دائرة معينة داخل المؤسسة، وقد يجري على أكثر من قسم أو دائرة في نفس الوقت، وقد يجري التحليل لفترة واحدة كما قد يجري لعدة فترات زمنية، ولهذا كله أثر بالغ في اختيار أسلوب التحليل المالي المناسب.
 - مدى كفاءة وخبرة المحلل المالي في اختيار الأسلوب المناسب الذي يوصل إلى أدق النتائج في التنبؤ بالتعثر بأقل تكلفة وبالوقت المناسب.

ويمكن توضيح أساليب التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة على النحو التالي:

1- أسلوب التحليل الراسي والتنبؤ بالتعثر المالي:

هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في الفترة نفسها، كمقارنة النتيجة الصافية للسنة مع رقم الأعمال لسنة نفسها، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لعدم استخدامه للبعد الزمني، حيث أن المقارنة تتم في الفترة نفسها.²

¹ رياض حميدان شحادة العليمات، استخدام النسب المالية والتحليل التمييزي في التنبؤ بتعثر شركات التأمين، المساهمة العامة الأردنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، الأردن، دون سنة، ص ص 58، 59.

² كراجه عبد الحليم وآخرون، الإدارة المحلية والتحليل المالي -أسس، مفاهيم وتطبيقات-، ط 2، دار صفاء للنشر، 2002، ص 187.

2- أسلوب التحليل الأفقي والتنبؤ بالتعثر المالي:

يطلق عليه التحليل المتحرك، وتتركز الفائدة الرئيسية منه في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية، فمن خلال التحليل يمكن متابعة سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر عدة سنوات من خلال مقارنتها من سنة تسمى سنة الأساس، لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا البند، ويساعد هذا النوع من أساليب التحليل في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين.¹

3- أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية:

يعتبر هذا الأسلوب من أفضل الأساليب وأكثرها استعمالاً وملائمة في مجال التنبؤ بالتعثر المالي، حيث يتم دراسة أكثر من بند من بنود القوائم المالية في نفس الوقت وعلى مدار أكثر من فترة مالية للتوصل إلى الأسباب التي أدت إلى حدوث التعثر المالي، وبالتالي سهولة العلاج واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كأن يتم دراسة العلاقة بين نسب الربحية ونسب النقدية وغيرها من النسب على مدار أكثر من فترة مالية ليتم تحديد أثرها في مشكلة التعثر المالي وبالتالي معالجة أسبابها، وتنتمي نماذج التنبؤ بالتعثر إلى هذا النوع من أساليب التحليل.²

ثانياً: محددات عملية التنبؤ بالتعثر المالي:

هناك العديد من محددات التنبؤ فمنها ما يتعلق بالظروف المحيطة، بطبيعة المؤسسة ونشاطها، بالإضافة إلى محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية³:

1- محددات تتعلق بالظروف المحيطة: وتمثل هذه المحددات في ما يلي:

- تتأثر عملية التنبؤ بالسلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالبنك والذي يصعب التحكم به ومعرفته، ومن أمثلة السلوك الاقتصادي العام حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية.
- تتأثر عملية التنبؤ بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.
- 2- محددات تتعلق بالمؤسسة وطبيعة نشاطها: وتمثل هذه المحددات في ما يلي:
- اختبار فترات للقيام بالتنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المؤسسة، حيث أن التنبؤات القصيرة الأجل غير ذات فائدة في الأنشطة ذات دورة الإنتاج طويلة.
- تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة النشاط المؤسسة، فالمؤسسة التي مدة نشاطها عام تكون أكثر ملائمة للمؤسسات التي تكون مدة نشاطها أكثر من عام.
- تلعب الخبرة في عملية التنبؤ للشركة دوراً هاماً وحيوياً في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها، فكلما كان للشركة خبرة في التنبؤ كلما كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح.

¹ - وحيد محمود رمو، مرجع سبق ذكره، ص 18

² - رياض حميدان حمادة العليمات، مرجع سبق ذكره، ص 59.

³ - محمد يوسف الهباش، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- 3- محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية: وتمثل هذه المحددات في ما يلي:
- تتأثر عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعتها، فقد تكون هذه البيانات موسمية وبالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية عن المؤسسة والتي تؤثر بدورها على نتائج التنبؤات في المستقبل.
 - استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي تتناسب مع البيانات المتوفرة والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ.

المطلب الثالث: أنواع التنبؤ والانتقادات الموجهة للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة

سنحاول في هذا المطلب التطرق لأنواع التنبؤ والانتقادات الموجهة له.

أولاً: أنواع التنبؤ بالتعثر المالي

يمكن تقسيم أنواع التنبؤ بالتعثر المالي إلى:

1- التنبؤ حسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية:

يتفرع هذا النوع من التنبؤ المالي بدوره إلى احد النوعين التاليين:¹

- أ. التنبؤ المالي الساكن: يفترض أن العلاقة بين عناصر القوائم المالية تبقى ثابتة من فترة زمنية إلى أخرى، ولهذا فان التنبؤ بالأرباح للفترات الزمنية المقبلة يقوم على بيانات تاريخية من خلال عدد من السنوات باستخدام نماذج إحصائية كمعادلة الخط المستقيم وعلاقات الارتباط والانحدار بين العناصر المختلفة المؤدية للدخل، ويعتمد التحليل الفني للقوائم المالية على التحليل الساكن.
- ب. التنبؤ المالي الديناميكي الفعال: يعتمد هذا النوع من التنبؤ على أساس الأخذ فبالاعتبار كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يحتمل أن تؤثر في حجم المبيعات وتكلفتها وما يترتب على ذلك من آثار على نتيجة النشاط في الفترة المقبلة. ويعتمد التحليل الأساسي للقوائم المالية على التحليل الديناميكي.

2- التنبؤ حسب طبيعة التنبؤ:

وجد عدة طرق للتنبؤ بالمستقبل ضمن هذه المجموعة منها:²

- أ. تنبؤات تاريخية بحتة: ويفترض هذا النوع أن ما حدث في الماضي سيستمر حدوثه في المستقبل، ويتميز بأنه يأخذ في الاعتبار كل التغيرات الدورية التي سبق وان حدثت في الماضي، ويعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع شيوعاً

¹ - قاسم محمد قاسم علي الجنيدى، التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي "دراسة تطبيقية في المصارف التجارية اليمنية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص 23.

² محمد إلفني، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

ب. تنبؤات اتجاهية: يتميز هذا النوع بافتراض إن ما ارتفع سيستمر ارتفاعه وان ما انخفض سيتواصل انخفاضه وقد يكون لهذا النوع من التنبؤ بعض المنطق في حالة التنبؤ قصير الأجل. أما التنبؤات طويلة الأجل فإن استخدام مثل هذا النوع سوف يؤدي إلى نتائج خاطئة.

ج. تنبؤات دورية: يعتمد هذا التنبؤ على البيانات التاريخية الموسمية، وبافتراض أن ما ارتفع في موسم معين سوف يكون مرتفعاً في الموسم المقبل والعكس صحيح، وبافتراض أن فترات الارتفاع والانخفاض وكأنها تسير وفق نموذج معين.

د. تنبؤات اقترانية: ويقوم هذا النوع على أساس الاعتماد على إحصائيات رسمية تصدر من جهات رسمية، ولإيجاد رقم قياسي مناسب يوجد بينها وبين نشاط المؤسسة، بمعنى إيجاد رقم قياسي يرتفع أو ينخفض قبل إن يرتفع أو ينخفض نشاط المؤسسة.

هـ. تنبؤات المقارنة بالمثل: ويعتمد هذا النوع على مقارنة نقطة بنقطة من الظاهرة بالنقاط المماثلة لها من الظواهر الأخرى بهدف شرح هذه الظاهرة.

3- التنبؤ حسب القائم بعملية التنبؤ:

ويمكن تقسم التنبؤ حسب القائم بعملية التنبؤ إلى ما يلي¹:

أ. من طرف الإدارة: ويتم هذا النوع من التنبؤ لأغراض داخلية بهدف تحقيق الرقابة على الموارد المتاحة والتخطيط طويل الأجل، ولأغراض خارجية بهدف التنبؤ بالأرباح للفترة المقبلة ومعرفة نصيب السهم من الأرباح.

ب. من طرف المحللين الماليين: ويعتمد هذا النوع على عدد من المحللين الماليين بهدف إفادة مستخدمي القوائم المالية الذين يرغبون في الاستثمار أو منح الائتمان أو معرفة الوضع المالي للمؤسسة.

4- التنبؤ حسب الغرض من عملية التنبؤ:

يعتمد هذا النوع من التنبؤ على الغرض الأساسي منه، فقد يكون الهدف من التنبؤ هو التنبؤ بالأرباح أو التنبؤ بالعوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية أو التنبؤ بالأزمات في الأسواق المالية، والتنبؤ بالاحتياجات المالية... الخ.

¹ - خير الدين قرشي، دور المعلومات المحاسبية المفصّل عنها وفق النظام المحاسبي المالي للتنبؤ بخطر الإفلاس، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- تتبع نقاط الضعف في التحليل المالي للأغراض التنبؤ بالتعثر المالي من عدة مصادر هي¹:
- طبيعة البيانات المستعملة في التحليل إذ إن البيانات التي يعتمد عليها في التحليل تتسم بالقصور غالبا عند إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للمؤسسة فضلا عن أنها تعكس ما حدث من العمليات في تواريخ وأسعار مختلفة.
 - طبيعة النسب وحدود استخدامها فعلى الرغم من الأهمية التي تحظى بها النسب المالية كأداة من أدوات التحليل المالي إلا أنها تعاني القصور من زوايا عديدة تحد من فاعليتها ودورها.
- ويمكن حصر أهم نواحي القصور في النقاط التالية:
- 1- عدم اختيار الأساس السليم للمقارنة:
حيث إن إجراءات المقارنة لا يمكن أن تتم بشكل سليم إلا بتوفر وحدة قياس محددة تستخدم في عملية المقارنة، إلا إن المقارنة بواسطة النسب المحاسبية لا تتميز بمثل هذا التحديد والوضوح، فعلى سبيل المثال ليس هناك ما يؤكد أن ارتفاع نسبة التداول هي دليل على وضع أفضل من الوضع الذي تدل عليه نسب التداول المنخفضة. وإذا نظرنا إلى مؤشر ربحية المبيعات فان ارتفاع هذه النسبة يدل مبدئيا على كفاءة عالية للمؤسسة ولكن من زاوية أخرى يبدو أن هذه النسبة لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل العائد على الأموال الخاصة أو رأس المال المستثمر.
 - 2- اختلاف ظروف المقارنة:
وحتى تكون نتائج المقارنة سليمة وصحيحة يجب تتم في ظروف متشابهة، ولكن المعروف أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة تؤثر في نشاط المؤسسة ولكن تأثيرها يختلف من عام إلى آخر من حيث حجم التأثير وفترة التأثير ونوعية التأثير، كل هذا يجعل من الصعب الاعتماد على نتائج المقارنة.
 - 3- التغير في القوة الشرائية للنقد:
حيث يتم إعداد النسب المالية من واقع عناصر القوائم المالية المقومة حسب الفرض المحاسبي "ثبات وحدة النقد" ولقد ثبت عدم صحة هذا الافتراض في ظل ظروف التضخم السائدة وبالتالي نجد أن نتائج النسب المالية ومقارنتها لا يمكن الاعتماد عليها، وتغير القوة الشرائية للنقد يؤثر في دقة وصدق الصورة التي تفرضها النسب.
 - 4- المحلل المالي شخص خارج المؤسسة:
يتعمق أكثر من الحد الذي تسمح به البيانات ومن المعلوم أن هناك معلومات قيمة كثير وفي غاية الأهمية بالنسبة للتحليل المالي لا تنشرها المؤسسة كما أن هناك بعض الظروف أو المشكلات الخاصة التي قد تعاني منها المنشأة ولا يطلع عليها المحلل المالي من خارج المؤسسة، ويكون المحلل المالي الداخلي اقدر على فهم المؤسسة وأنشطتها والحصول بسهولة على بعض التفاصيل التي يحتاجها لأغراض التحليل المالي.

¹ - محمد وليد فريد حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24.

المبحث الثالث: التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر المالي

نظرا لأهمية التنبؤ بالتعثر المالي في تمكين المحلل المالي من تصحيح الوضع المالي للمؤسسة في حالة الاختلالات سوف نتطرق في هذا المبحث لأهم نسب التنبؤ بالتعثر المالي، أهم نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

المطلب الأول: أهم نسب التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة

سنتعرض في هذا المطلب لبعض النسب التي تساهم في التنبؤ بالتعثر المالي والمتعلقة بكل من الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول سيولة الخزينة.

الجدول رقم (2-2): أهم نسب التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة

النسبة	مدلولها
نسبة الاستدانة المالية = $\frac{\text{الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تستخدم هذه النسبة كمؤشر لتقييم سياسة التمويل بالمؤسسة، ولتقييم درجة المخاطرة التي يتحملها المقرضون وملاك المؤسسة بسبب سياسة المؤسسة في مجال المتاجرة بالملكية.
$\frac{\text{الاهتلاك}}{\text{الديون المالية}}$	إن الاهتلاك يعبر عن الطاقة أو الجهد الاستثماري للمؤسسة وهذه النسبة تبرز حجمه مقارنة بالديون، كما أنه يعتبر من مكونات التمويل الذاتي.
$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الديون طويلة الأجل}}$	تفيد هذه النسبة في التعرف على إمكانية تغطية الديون كمورد دائم لأصول المؤسسة الجارية.
$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{الأصول الجارية}}$	توضح هذه النسبة إمكانية تغطية الموارد الدائمة للمؤسسة لأصولها الجارية وذلك بعد تغطية الأصول الثابتة.
$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{المخزون}}$	توضح هذه النسبة إمكانية تغطية الموارد الدائم للمؤسسة لأهم عنصر في الأصول الجارية وهو المخزون
$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تقيس هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها
$\frac{\text{القدرة على التمويل الذاتي}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تقيس هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة لتمويل احتياجاتها المالية

الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

تبين هذه النسبة كم يمكن لرأس المال العامل من تغطية الاحتياج في رأس المال العامل.	رأس المال العامل احتياج في رأس المال العامل
يفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق، وكلما ارتفعت هذه النسبة ازدادت مصداقية بيانات حسابات النتائج المعدة على أساس الاستحقاق والعكس، كما يوضح هذا المؤشر مدى التقارب بين الدخل بالمفهوم المحاسبي مدى قدرة النشاط التشغيلي على توليد التدفقات النقدي التي تعطي الأمان للمستثمر في المؤسسة.	سيولة الخزينة التشغيلية النتيجة قبل الضريبة و الفائدة
تبين هذه النسب مدى قدرة الموجودات (الأصول) على توليد التدفق النقدي التشغيلي.	سيولة الخزينة التشغيلية إجمالي الأصول
تبين هذه النسبة مدى كفاءة سياسات البيع التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.	سيولة الخزينة التشغيلية رقم الأعمال
وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة.	الفوائد على الديون قصيرة الأجل سيولة الخزينة التشغيلية
يبين قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة إجل وكلما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة.	الديون ق الأجل سيولة الخزينة التشغيلية
يبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة إلى تصفية أو بيع الأصول المستخدمة، وكلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل إن تتعرض المؤسسة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، وبالتالي يقدم هذا المؤشر مدى القدرة على تسديد التزامات باستمرار إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة عالية التكلفة	معدل المرونة المالية إجمالي الديون سيولة الخزينة التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- كرار عبد الاله عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج kida، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 30، جامعة الكوفة، العراق، 2014، ص 11.
- خير الدين قرشي، دور المعلومات المحاسبية المفصّل عنها وفق النظام المحاسبي المالي للتنبؤ بخطر الإفلاس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص ص 82، 83.

المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة

هناك العديد من النماذج التي تسمح لنا بالتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات، وأغلبها تعتمد على مجموعة من المتغيرات (النسب المالية) وعلى أوزان نسبية معينة لكل متغير، وتختلف هذه المتغيرات من نموذج لآخر، ولهذا السبب فالنموذج الذي ينطبق على مؤسسة معينة ليس بالضرورة أن ينطبق على أخرى، فهي بمثابة أداة للرقابة تمكن من معرفة الحالة المالية للمؤسسة وتصحيح موقفها المالي قبل حدوث أي انحراف، وفيما يلي سنركز على أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في مجال التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات.

أولاً: نموذج ألتمان

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعاً في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات، وهو أسلوب إحصائي يقوم على اختيار أفضل النسب المالية المميزة للأداء والمحدد لاحتمالات التعثر ومن ثم صياغة المعادلة الخاصة بالتنبؤ.

قام ألتمان في عام 1986 باختبار 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمؤسسات في السنة الأولى قبل الفشل والإفلاس، حيث كانت هذه النسب مرتبطة بدراسة السيولة، والنشاط، والربحية، ومدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجية، وشملت الدراسة عينة بـ 33 مؤسسة ناجحة و 33 مؤسسة فاشلة، ومن ثم رجح ألتمان 05 نسب مالية واعتبره الأفضل حسب وجهة نظره للتنبؤ بتعثر المؤسسات.¹

والجدول الموالي يبين أهم النسب المستخدمة في هذا النموذج وهي:

الجدول رقم (2-3): النسب المالية الخاصة بنموذج ألتمان

X	النسبة المالية
X ₁	صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول
X ₂	الأرباح المحتجزة في الميزانية / إجمالي الأصول
X ₃	الربح قبل الضريبة والفائدة / إجمالي الأصول
X ₄	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي الخصوم
X ₅	المبيعات / إجمالي الأصول
Z	دليل الاستمرارية

المصدر: عبد الناصر نور، التحليل المالي - مدخل صناعة القرار -، دار وائل للنشر، 2008، الأردن، ص 180.

وبناء على هذه النسب يتم بناء النموذج الذي يعبر عنه بالمعادلة التالية:

¹ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، ط 1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2013، ص 457.

$$Z=0,012X_1+0,014X_2+0,033X_3+0,006X_4+0,010X_5$$

- وعليه فإن المؤسسات تصنف إلى ثلاث فئات من أجل قياس قدرتها على الاستمرارية وهي كما يلي¹:
- الفئة الأولى: فئة المؤسسات القادرة على الاستمرارية (الناجحة) وهي تلك المؤسسات التي تكون فيها قيمة Z 2.99 وأكثر.
 - الفئة الثانية: فئة المؤسسات المشكوك في إمكانية استمراريتها أي التي يحتمل تعثرها ماليا وهي تلك المؤسسات التي تكون فيها قيمة Z أقل من 1.81.
 - الفئة الثالثة: فئة المؤسسات التي يصعب التنبؤ بوضعها وهي التي تكون فيها قيمة Z بين 1.81 و 2.99 ومن أجل تقرير وضعها لا بد من إجراء دراسة تفصيلية لوضعها.
- ويعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة لإجراء دراسة التعثر المالي، حيث أثبتت قدرته على التنبؤ بتعثر المؤسسات بنسبة عالية قبل حدوث التعثر بسنة.

أولاً: نموذج بيفر

يعتبر بيفر صاحب فكرة وضع نموذج لقياس تعثر المؤسسات حيث اعتمد في وضع النموذج على النسب المالية والتي تضمنت مقارنة للنسب المالية المتوسطة لـ 79 مؤسسة فاشلة وقابلها 79 مؤسسة أخرى غير فاشلة من نفس القطاع ولها نفس حجم الأصول في الفترة 1954-1964 وفقاً لمعايير محددة مثلاً تعرض المؤسسة لأحداث الإفلاس، التخلف عن دفع السندات أو سحبوات بنكية زائدة أو عدم دفع ربح الأسهم الممتازة. وقد قام بيفر باختبار 30 نسبة مالية لتحليلها لخمس سنوات متتالية، و قام بيفر بفحص هذه النسب حيث بحث عن النسب التي تعطي بشكل أدق و أصدق مؤشر على نجاح المؤسسة أو تعثرها، فوجد أنه كلما تم احتساب النسبة في سنة أقرب إلى سنة الفشل أو التعثر كلما كان التنبؤ أصدق و أكثر دقة، فعندما يظهر أن هناك فرق في المتوسط بين المجموعتين تكون هذه النسبة قادرة على التمييز بين المؤسسة الفاشلة و المؤسسة الناجحة و بالتالي يمكن الاعتماد عليها، و قد استخدم بيفر في كل مرة نسبة مالية واحدة فقط.²

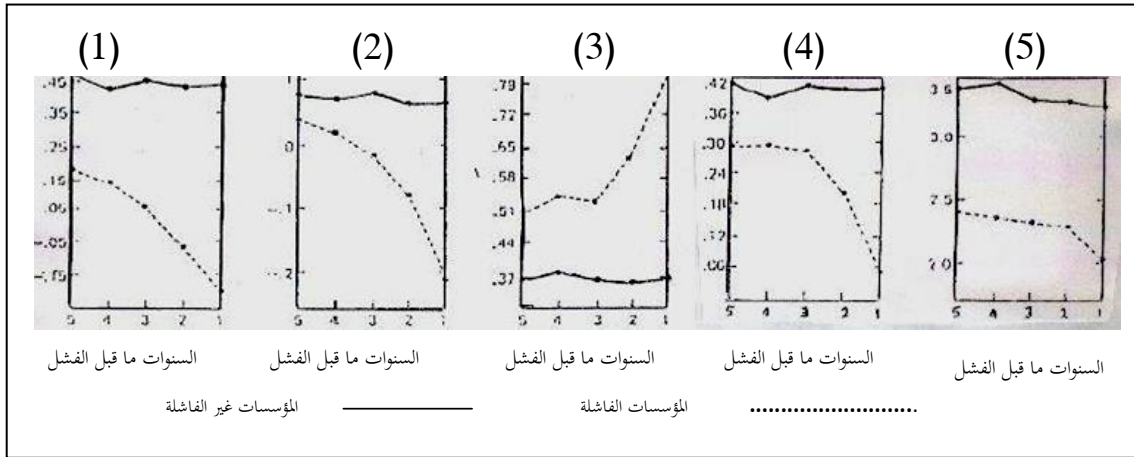
توصل بيفر إلى أن النسب المالية الأكثر استخداماً من غيرها للتنبؤ بتعثر المؤسسات و الموضحة في الشكل التالي:

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 374.

² فهيمة بديسي، وسام شيلي، المخاطر المالية واحتمالات الفشل المالي في المؤسسة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 21، 22 أكتوبر 2012، ص

الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

الشكل رقم (2-4): مسار النسب المالية في المؤسسات الفاشلة والمؤسسات غير الفاشلة حسب بيفر



المصدر: فهيمة بديسي، وسام شيلي، المخاطر المالية واحتمالات الفشل المالي في المؤسسة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 21، 22 أكتوبر 2012، ص 13.

- التدفق النقدي / مجموع الديون.
 - صافي الدخل / مجموع الأصول.
 - مجموع الأموال المقترضة / مجموع الأصول.
 - صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول.
 - الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.
- ثم في عام 1968 قام بيفر بإجراء دراسة حلل فيها 14 نسبة مالية وتوصل إلى النتائج التالية:¹
- أن النسب المالية التي تقيس الأصول غير السائلة هي الأفضل من نسب الأصول السائلة قدرتها على التنبؤ بالتعثر المالي في المدى القصير والطويل.
 - أفضل نسب الأصول غير السائلة للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات هما نسبة التدفق النقدي إلى مجموع المطلوبات ونسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول.
 - تتميز المؤسسات المتعثرة بانخفاض مخزونها مقارنة مع المؤسسات الناجحة.
 - بعض نسب الأصول السائلة أفضل من نسب الأصول المتداولة مثل نسبة الأصول السريعة ونسبة صافي رأس المال العامل.
 - نسبة النقدية أفضل النسب من حيث مقدرتها على التنبؤ بتعثر المؤسسات.

¹ هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، 84.

يعتبر هذا النموذج من أحد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالتعثر المالي عام 1981، ولقد اعتمد هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-4): النسب المالية المستخدمة في نموذج كيدا

X	النسبة المالية
X ₁	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول
X ₂	حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات
X ₃	الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة
X ₄	المبيعات / إجمالي الأصول
X ₅	الخزينة / إجمالي الأصول
Z	دليل الاستمرارية

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، دون دار النشر، فلسطين، 2008، ص 90.

وانطلاقاً من النسب السابقة يتم بناء النموذج وفقاً للمعادلة التالية:¹

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 - 0.061X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5.$$

فإذا كانت قيمة Z موجبة فإن المؤسسة في حالة أمان من التعثر المالي، وأما إذا كانت سالبة فإن المؤسسة مهددة بالتعثر المالي، ولقد أثبتت الدراسات على أن لهذا النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالتعثر المالي بنسبة 95% قبل حدوث التعثر بسنة.

ثالثا: نموذج Sherrod

يعد هذا النموذج من النماذج المهمة التي بناها Sherrod، إذ يحقق هذا النموذج هدفين رئيسيين هما:

- الهدف الأول: تقييم مخاطر الائتمان ويستخدم من قبل البنوك لتقييم المخاطر عند منح القروض.
- الهدف الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي، ويستخدم هنا من أجل التأكد من مبدأ استمرارية المؤسسة في الحياة الاقتصادية، والتعرف على مدى قدرة المؤسسة على موازلة نشاطها في المستقبل، وعليه فقد اعتمد هذا النموذج على مجموعة من النسب والموضحة في الجدول الموالي.

¹ وليد ناجي الخيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2004، الأردن، ص 262.

الجدول رقم (2-5): النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrod

X	النسبة المالية
X ₁	صافي رأس مال العامل / إجمالي الموجودات
X ₂	الأصول السائلة / إجمالي الموجودات
X ₃	إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات
X ₄	صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي المطلوبات
X ₅	إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات
X ₆	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الموجودات الثابتة

المصدر: إبراهيم رافعة الحمداني و ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 10، 2013، ص 465.

وبناء على هذا النسب يبنى نموذج Sherrod وفقاً للمعادلة الرياضية التالية:

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

إن ارتفاع قيمة المؤشر Z يدل على المركز المالي للمؤسسة ومدى إمكانية استمرارها ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة، وأما إذا انخفض فهذا يشير إلى عدم إمكانية استمرار المؤسسة ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة، وعليه فقد قسمت قيمة المؤشر إلى 5 فئات هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-6): تصنيف المؤسسات حسب Sherrod

الفئة	قيمة المؤشر	درجة المخاطرة
الأولى	$Z \geq 25$	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس
الثانية	$25 > Z \geq 20$	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
الثالثة	$20 > Z \geq 5$	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس
الرابعة	$5 > Z \geq -5$	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس
الخامسة	$Z < -5$	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دون دار النشر، فلسطين، 2008، ص 102.

المطلب الثالث: الوسائل المستخدمة لعلاج التعثر المالي

هناك وسائل عديدة لمعالجة التعثر المالي للمؤسسات، والتي سنتناولها بإيجاز فيما يلي:

أولاً: إعادة الهيكلة

ومعنى ذلك أن تتبع المؤسسة استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المؤسسة و تطبيق الاستراتيجيات الجديدة، والتي تتمثل فيما يلي:¹

1- إعادة الهيكلة المالية: وتشمل ما يلي:

أ. إعادة تقييم الأصول: إن إعادة تقييم الأصول جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية يزيد من قيمتها الدفترية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، الأمر الذي يتيح للمؤسسة مجالاً واسعاً للاقتراض.

ب. إعادة هيكلة الديون : من خلال التفاهم مع دائئها على أحد أو بعض هذه الأمور:

— تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون.
— وقف سداد أقساط الدين مؤقتاً أو إعطاء فترة سماح جديدة و يساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتاً حين تحسن الأحوال.

— تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

ج. مبادلة المديونية بالملكية: من خلال تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون، و هذا يتوقف على مدى تفهم و تقبل الدائن لهذا الاقتراح.

د. زيادة رأس المال: عن طريق إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة هذا إذا كانت تستطيع تحقيق أرباح مستقبلاً في ضوء توفير السيولة و ذلك عن طريق زيادة رأس مال المؤسسة بإصدارات سهمية جديدة.

هـ. زيادة التدفقات النقدية الداخلة: ويمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الاستراتيجيات أو التصرفات المطلوبة التي تؤثر إيجاباً على النقدية الداخلة مثل:

— زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة.

— تغيير استراتيجيات التحصيل لديون الشركة و منح بعض خصومات تعجيل الدفع.

— التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالقسط أو مبادلته بآخر تحتاج إليه المؤسسة.

— بيع الأصول القليلة أو منعدمة القيمة كالحردة و التالف والمعيب.

¹ - الشريف ربحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية -من التشخيص إلى التنبؤ إلى العلاج-، مداخلة مقدمة للملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، يومي 21، 22 أكتوبر 2012، ص 14.

الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

- بيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية (الثانوية).
- و. خفض التدفقات النقدية الخارجة: تستطيع المؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها للتغلب على بعض الصعوبات المالية و من الوسائل الممكن استخدامها في ذلك:
- الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط و فوائد الدين.
- التفاوض مع الموردين للمواد الخام و الأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم.
- الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين.
- ترشيد مختلف بنود الإنفاق المباشر و غير المباشر .
- تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل.
- خفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المقدم و محاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.
- 2- إعادة الهيكلة الإدارية:

وتعتبر جزء متمم لإعادة الهيكلة المالية، فعلى المؤسسة الاعتماد على إحدى الاستراتيجيات التالية:

- إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج و خفض تكاليفه .
- إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية و خفض تكاليف التسويق .
- إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها و خفض تكاليف عنصر العمل.
- زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية.

ثانيا: الاندماج:

تتم عمليات الاندماج غالبا بين مؤسستين إحداها المؤسسة الداجمة والأخرى المندججة، حيث ترتبط الأولى بمركز مالي قوي وحالة مالية جيدة، في حين ترتبط الثانية بمركز مالي ضعيف وحالية مالية متدنية ، وتهدف هذه العمليات إلى مواجهة بعض حالات التعثر المالي ومواجهة شدة المنافسة وخفض التكاليف. وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها الاندماج إلا انه قد يخلف مخاطر وسلبيات، لذا لابد من دراسة جدوى متعمقة لمعرفة آثاره وتكاليفه والمشاكل الناجمة عنه¹

ثالثا: التأجير:

يمثل التأجير أحد الوسائل التي تستطيع عن طريقها المؤسسة التي تعاني من مشاكل عدم الحصول على قروض من البنوك من أجل تمويل ما تحتاجه أو تطويره أو توسيعه أو تحديثه، بالرغم من أن هذا الخيار يقلل من التكاليف إلا أنه لا يكون متاحا في جميع الحالات فهو متوقف على طبيعة نشاط المؤسسة.²

¹ نظير رياض محمد الشحات، الإدارة المالية والعولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2001، ص 469.

² مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 128.

الفصل الثاني: قدرة التحليل المالي على التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية

رابعاً: تغيير الشكل القانوني:

يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الخلل أو التعثر المالي لبعض المؤسسات والذي نقصد التحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة يتيح لإدارة المؤسسة حرية الحركة و حرية اتخاذ العديد من القرارات و جني ثمار هذه الربحية.¹

خامساً: التصفية:

عند تكون قيمة المؤسسة التصفوية أكبر من قيمتها كمؤسسة، تصبح التصفية حلاً أو بديلاً ذو جدوى، حيث تتكفل الهيئات القضائية بإجرائها إما بشكل طوعي حيث تقوم المؤسسة المعنية بطلب إعلان الإفلاس من الجهات القضائية بنفسها، أو إجباري من طرف الدائنين، وعند إعلان إفلاس المؤسسة تعين الجهة القضائية المختصة وكيلاً مسؤولاً على تصفية أصول المؤسسة وتوزيعها عائد عملية التصفية على الدائنين، آخذاً بعين الاعتبار الأولوية الخاصة بالسداد والتي تكون على النحو التالي²:

- تكاليف إجراء الإفلاس والتصفية.
- الأجور الخاصة بالموظفين التي لم تدفع بعد والضرائب المستحقة للدولة.
- الديون المضمونة برهن على أصول معينة يتم سدادها من ناتج بيع ضمانات.
- الديون غير المضمونة أو العادية.
- حقوق حاملي الأسهم الممتازة.
- حقوق حملة الأسهم العادية.

سادساً: البيع:

قد لا يجد الملاك أمامهم من طريق سوى إنهاء ملكيتهم للمؤسسة عن طريق البيع وفي هذه الحالة يقرر الملاك نقل المؤسسة بحالتها المتعثرة أو غير المرضية إلى ملاك جدد ليتولوا هم المؤسسة بحالتها فهي لا تستطع علاج ما أصابها من إختلالات، وفي المقابل نجد أن المشتري يجد أملاً في إصلاح وعلاج هذه الإختلالات بما يحقق له عوائد مرضية و لذلك فهو يقدم على عملية الشراء مدفوعاً بالعديد من الأسباب والدوافع. ويمكن أن يتم البيع إلى: أحد الأفراد، للعاملين، للجمهور، للعملاء والدائنين. وتختلف أساليب البيع و طرق التقييم من أجل إتمام هذه العملية بأعلى عائد ممكن للمالك و قد يكون البيع كلي أو جزئي للمؤسسة ومن بين أساليب البيع نذكر:

- طرح المؤسسة للبيع عن طريق المزاد أو الممارسة.
- طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء (الأظرف المغلقة).
- طرح المؤسسة للاكتتاب العام و بيع الأسهم في البورصة.³

¹ الشريف ربحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² محمود عزت للحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 389، 390.

³ - المرجع نفسه، ص 390.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أنه هناك مجموعة من المفاهيم المرادفة لمصطلح التعثر المالي التي قمنا بالتمييز بينهما، بالإضافة إلى توضيح أهم أسباب هذا الأخير، مراحل أنواعه.

وفي المبحث الثاني توصلنا إلى أنه يوجد مجموعة من الخطوات والأساليب والمحددات التي يتم إتباعها بهدف التنبؤ المسبق بتعثر المؤسسة بهدف الحفاظ على الأهداف التي وجدت لأجله المؤسسة.

ولتعريف أكثر بالموضوع وأهمية التنبؤ به قمنا في المبحث الأخير بالتركيز على أهم النسب والنماذج الإحصائية التي يمكن من خلالها التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية وطرق العلاج.

ومن خلال ماسبق التطرق إليه سوف نحاول في الفصل الموالي من الدراسة إسقاط الجانب النظري وما تم استخلاصه على الجانب العملي بدراسة حالة مؤسسة مطاحن مرمورة.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمرورة

تمهيد:

استكمالاً لما جاء في الفصلين السابقين سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجوانب النظرية لمساهمة تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات، وهذا من خلال تناولنا لحالة تطبيقية نموذجية لمؤسسة تعاني من مشاكل مالية بسبب تدهور أدائها الإنتاجي واحتمال أن تكون متعثرة مالياً، وتمثل في مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"، ولقد قمنا باختيار هذه المؤسسة لتوفرها على قوائم مالية يمكن استخدامها للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة.

وستتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة.

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

قمنا بإجراء الدراسة الميدانية في مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" والتي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، وفي هذا المبحث سوف نحاول إعطاء نظرة شاملة لها، بالإضافة إلى عرض أهم القوائم المالية لهذه المؤسسة

المطلب الأول: أدوات الدراسة

أجريت الدراسة الميدانية في مؤسسة مطاحن مرمورة قالمة والتي تعتبر مؤسسة اقتصادية عمومية وبغرض التعرف أكثر على هذه الأخيرة سنحاول التطرق إلى مجموعة من النقاط التي من شأنها أن تعطي نظرة شاملة عنها ولكن قبل ذلك نرى من الضروري التطرق إلى الوسائل المستعملة في الدراسة يتوقف نجاح البحث العلمي على اختيار أنسب الأدوات وكذا كيفية استعمالها من طرف الباحث وقد تم استعمال مجموعة من الأدوات لإتمام هذا البحث في المجال التطبيقي والتي تتمثل فيما يلي:

1- الوثائق والسجلات:

تم فحص مختلف وثائق المؤسسة محل الدراسة خاصة الوثائق المتعلقة بالجانب المالي والمتمثلة بالدرجة الأولى في الميزانيات المالية

2- المقابلة:

تعتبر المقابلة من أهم الوسائل المستعملة في جمع البيانات وأكثرها استخداما في البحوث العلمية حيث تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع رؤساء قسم المحاسبة والموارد البشرية من اجل الحصول على إجابات أكثر دقة لمختلف الأسئلة التي تم طرحها بشأن المؤسسة حول تعريفها وتطويرها التاريخي وكذا مناقشة هيكلها التنظيمي طبيعة نشاطها بالإضافة إلى طرح أسئلة تتعلق بموضوع الدراسة

3- الملاحظة:

لقد استخدمت المقابلة كوسيلة أخرى للبحث إضافة إلى الوثائق والسجلات بهدف التأكد من الفرضيات المنطلقة منها والتشخيص المباشر لما يحدث داخل المؤسسة محل الدراسة وذلك للاستفادة منها عند قيامنا بتحليل ميزانيات المؤسسة للحصول على نتائج صحيحة

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة

أولا: النشأة والتطور

انشق رياض قسنطينة سنة 1982 في الأول عن شركة سنيك التي تحولت بعدها إلى الشركة بالأسهم وتهيكلت سنة 1989. وبعدها تحول المجمع إلى مجمع صناعي كبير يضم مؤسسة إنتاج وتسويق السميد، العجائن الغذائية، الكسكس وتكعيب النخالة، ويتكون المجمع من مجموعة من الشركات التابعة تتمثل في:

- مطاحن سيدي أغيس "أم البواقي".
- المطاحن الكبرى العوينات "تبسة".
- مطاحن الليطورال "سكيكدة".
- مطاحن الحروش "سكيكدة".
- مطاحن سيجوس "عنابة".
- مطاحن سيدي راشد "قسنطينة".
- مطاحن بن هارون "ميلة".
- خمائر الشرق "بوشقوف".
- المخبر المركزي "قسنطينة".

- مطاحن مرمورة "قالمة" وهي مؤسسة التي اخترناها للقيام بدراستنا التطبيقية تأسس هذا الفرع في 1989 في إطار تجديد المؤسسات، وقد استقل في شهر ماي 1990، ولكن في ديسمبر 1997 تم تحويل اسم المؤسسة إلى المؤسسة الفرعية "مطاحن مرمورة قالمة" وهذا طبقا للنظام الأساسي لإنشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات أسهم (Spa) بتاريخ 1997/12/24 وتشمل هذه الأخيرة ثلاث وحدات:

- وحدة المقر.

- الوحدة الإنتاجية بهيليبوليس.

- الوحدة الإنتاجية ببوشقوف.

تقع الوحدة الإنتاجية والتجارية بدائرة هيليبوليس على بعد 5 كلم شمال ولاية قالمة، بالضبط في شارع أحمد زمولي على الطريق 21 وتربع الوحدة على مساحة تقدر ب 12500 متر مربع مقسمة على عدة هياكل سيتم التطرق إليها في الهيكل التنظيمي لاحقا.

يتركز نشاط الوحدة أساسا على إنتاج السميد العادي والممتاز وذلك باستخدام المادة الأولية وهي القمح الصلب وتبلغ قدرته الإنتاجية 650 قنطار يوميا وحوالي 18000 قنطار في الشهر بالإضافة إلى الزوال "النخالة" والتي تعتبر كفضلات مباعة.

ثانيا: طبيعة نشاط المؤسسة

إن مختلف الحاجات التي يطلبها الأفراد تقابل منتجات معينة في السوق، ويمكن القول أن حاجات الأفراد هي التي تحدد المنتجات وذلك حسب المنافع التي تقدمها، ولهذا تقوم الوحدة بمجموعة من المهام وهي كما يلي:

1- الإنتاج:

إن النشاط الأساسي للمؤسسة يتمثل في إنتاج وبيع مواد الطحن ذات الاستهلاك الواسع، من خلال إجراء عمليات تحويل المادة الأولية (القمح الصلب) إلى منتجات ثانوية تتمثل في (الزوال والفضلات...).

تقوم المؤسسة بإنتاج منتج السميد بنوعيه العادي والممتاز، وهو منتج استهلاك يضمن السلع الاستهلاكية السهلة المنال والواسعة الاستهلاك، حيث نجد الأنواع التالية:

— سميد ممتاز معبأ في كيس بلاستيكي من حجم 25 كيلوغرام و 10 كيلوغرام.

— سميد عادي معبأ في كيس بلاستيكي من حجم 25 كيلوغرام.

— " نخالة مكيفة" حيث تقدم كمنتج نهائي للحيوانات معبأ في كيس بلاستيكي من حجم 50 أو 25 كغ.

— بالإضافة إلى منتج ثانوي يتمثل في (الزوال والفضلات).

كما تقدر الطاقة الإنتاجية للوحدة ب 650 قنطار/24سا وهي الطاقة القصوى للوحدة، لكن الطاقة المستخدمة من طرف الوحدة هي 600 قنطار/18سا مما يتيح لنا 25 قنطار/1سا وفي حالة حدوث أي عطل أو خلل فإن الإنتاج يكون 16سا في اليوم.

يقدر إنتاج المؤسسة ب 400 قنطارا موزعة على مختلف أنواع المنتجات

أثناء العملية الإنتاجية وقبل انتهائها يتم تغليف المنتجات باستعمال اللون الأحمر والأسود للسميد العادي، واللون الأخضر والأسود للسميد الممتاز، كما يتم وضع خطوط متداخلة بين الأخضر والأسود للنخالة المكيفة، مع وضع العلامة التجارية لكل من:

كما تهتم الوحدة بتقديم الأفضل للمستهلكين والحفاظ على عملائها من خلال الجودة، النوعية، التغليف، والعلامة التجارية.

2- التحاليل المخبرية:

قبل الإقدام على أي عملية مخبرية لا بد من تهيئة الشروط والظروف اللازمة ثم يتم أخذ العينات من المادة المراد إجراء التحاليل عليها سواء المادة الأولية (القمح) أو المنتج (السميد).

3- التخزين:

بعد عملية الإنتاج تأتي مهمة التخزين والدراسة الدقيقة للمخزون التي تتطلب من الوحدة تحديد مستويات معينة من مخزونها من أجل التحكم في تسييرها للمخازن، ومنه فإن كل مستوى يوفر معلومات أساسية لاتخاذ أي قرار، تخزن جميع المنتجات من السميد بنوعيه بالإضافة إلى النخالة.

كما تعتمد الوحدة في تخزينها لمنتجاتها على طريقة FIFO الوارد أولا الصادر أخيرا بحيث توضع المنتجات في أكياس بلاستيكية، حيث لا تتجاوز مدة التخزين 06 أشهر.

ثالثا: أهداف المؤسسة

- تعمل المؤسسة على تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تظافر جهود مختلف أقسامها على حد سواء من أجل الحفاظ على مكانتها واستمرارها وتلخص هذه الأهداف فيما يلي:
- تعمل الوحدة على إنتاج سلعة مميزة تلي حاجات ورغبات المستهلكين.
 - البحث عن الطرق التي تمكن المؤسسة من تقليل التكاليف وبالتالي تحقيق أرباح أكبر محاولة التوسع
 - تعتمد الوحدة على عدة إجراءات لتنظيم المخازن سواء من حيث البيانات أو من حيث تنظيم المخازن
 - تخزين المنتجات حسب المادة المحددة وتجديدها لمواجهة أي عراقيل أو صعوبات قد تحدث في المستقبل.
 - تلبية احتياجات ورغبات العمال في الوقت والمكان المناسبين، مع المحافظة على تغطيتها للسوق المحلي وعلى سمعتها ومركزها التنافسي ووجودها المسامر في أكبر رقعة ممكنة.
 - التكيف الإلزامي لحجم الإنتاج حسب الخطة الاقتصادية المكلفة بها، والإنتاج وفق الكمية المطلوبة وفي الوقت المحدد.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من المديرية العامة التي تشرف على ثمانية مصالح تقوم كل واحدة منها بدورها الفعال من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، وفيما يلي عرض تفصيلي للتنظيم العام للمؤسسة:

أولا: مديرية الوحدة: حيث تشمل ما يلي:

1- المدير:

الذي يعتبر أعلى مرتبة في الوحدة والذي يقوم بمتابعة سير الوحدة، وضع القرارات وتحويلها إلى المصالح الأخرى، المصادقة على الوثائق التي تحول إليه، مراقبة كل العمليات وإصدار الأوامر.

2- الأمانة العامة:

وهي الرابطة بين العملاء والمدير، وتقوم بإيصال كل الوثائق التي تحتاج إلى توقيعه وتحصر على الاجتماعات الإدارية وتستقبل الاتصالات.

ثانيا: مصلحة المستخدمين

تتم بشؤون العمال حيث تحصر على تسوية وضعية كل عامل عند الحاجة سواء تعلق الأمر بإجازة أو منحة، وحيث يوجد بحوزة هذا القسم جميع ملفات العمال كما تتم بكل ما يتعلق بالأجور والعلاوات، كتقديم كشف الأجور، وكذا الاحتفاظ بجميع السجلات مثل: سجل المستخدمين، سجل العطل السنوي، سجل طلب العمل.

ثالثا: مصلحة الوقاية والأمن

كل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها هي بحاجة إلى الأمن والوقاية للحفاظ على موجوداتها من الضياع، وتحسين الإنارة الداخلية والخارجية من أجل تحسين الإنتاج والإنتاجية والحفاظ على البنية كاملة والعتاد والأشخاص.

رابعا: مصلحة التجارية

تلعب هذه المصلحة دورا رئيسيا في تمويل الوحدة بالقمح الصلب الضروري لعملية الإنتاج إذ تتلقى ملفات مختلف المصالح.

خامسا: مصلحة المحاسبة والمالية

تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح حيث تقوم بمختلف العمليات الحسابية والمالية ومراجعتها كما تقوم بإعداد الميزانية الختامية، وهي تنقسم إلى فرعين:

1- فرع المحاسبة العامة: حيث يقوم بتسجيل جميع العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا والمتعلقة بالمشتريات والمخزون والمبيعات.

2- فرع الخزينة والمالية: الذي يعالج العمليات التي تقوم به الوحدة والمتعلقة بالمشتريات والمخزون والمبيعات، مع العلم أنه يعالج العمليات من خلال التسجيل في أربع يوميات وهي:

- يومية بنك الاستغلال.
- يومية بنك المدفوعات.
- يومية صندوق المقبوضات.
- يومية صندوق المدفوعات.

سادسا: مصلحة النقل

تتكفل هذه المصلحة بتمويل الوحدة الإنتاجية بالمادة الأولية إلى وهي القمح الصلب وإيصال السميد إلى مراكز التوزيع.

سابعا: مصلحة الإنتاج

تقوم هذه المصلحة بالإشراف على الإنتاج بدءا من دخول المادة الأولية إلى ورشات الإنتاج إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية لتصبح منتج خام "سمد" وذلك بتسهيل عملية الإنتاج داخل كل ورشة والتنسيق بين الورشات وتنتمي الوحدة لنظام الإنتاج المستمر حيث تشتغل 24سا/24سا، وتضم مصلحة الإنتاج الورشات التالية:

- ورشة غسيل وتنظيف القمح.
- ورشة تجفيف القمح.
- ورشة التنقية.
- ورشة الطحن المبدئي.

– ورشة التعبئة في الأكياس ذات 25 كيلو غرام للسميد العادي و 10 كيلو غرام للسميد الممتاز.
كما يوجد مخبر مكلف بالتحاليل اليومية للسميد خاص بالرطوبة، اللون، الذوق.

ثامنا: مصلحة الصيانة

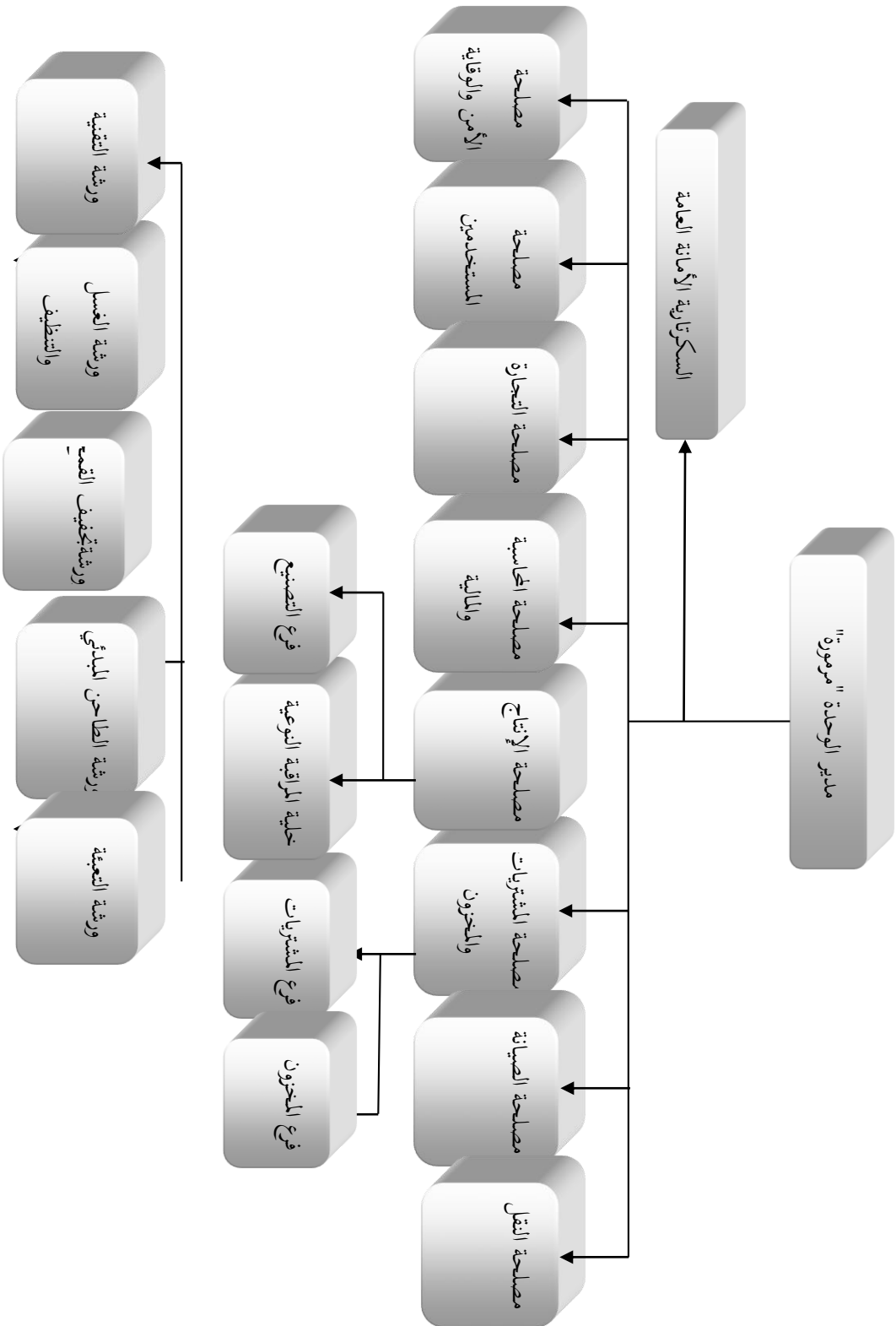
الصيانة في المؤسسة ضرورية جدا، والقسم به الفنيين والعمال المختصين في أعمال الصيانة.

تاسعا: مصلحة المشتريات والمخزون

حيث يشرف عليها كل من رئيس المصلحة ورئيس فرع المشتريات ورئيس فرع المخزون.

والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة":

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

المبحث لثاني: عرض وتحليل للقوائم المالية للمؤسسة

تعتبر القوائم المالية بمثابة الوسائل التي تعكس صورة مختصرة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها إلى كل الأطراف المهتمة بأداء المؤسسة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض وتحليل أهم القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مختلف أدوات أساليب التحليل المالي.

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية للمؤسسة.

أولاً: عرض وتحليل الميزانيات المالية للمؤسسة

انطلاقاً من الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)* سنقوم ببناء الميزانيات المالية المختصرة ومقارنتها بواسطة التحليل الأفقي والعمودي.

1- التحليل العمودي للميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود الميزانية إلى البند الرئيسي ألا وهو مجموع الأصول (مجموع الخصوم)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): التحليل العمودي للميزانيات المالية المختصرة للفترة (2012-2014)

الأصول	2012	%	2013	%	2014	%
الأصول الثابتة	103185981,22	46,52	101892313,69	54,11	125906650,09	56,24
الأصول الجارية:	118624584,31	53,48	86403369,81	45,89	97971112,14	43,76
قيم الاستغلال	21026545,09	5,97	30929547,69	16,43	32930300,60	14,71
قيم قابلة للتحقيق	13252082,83	9,48	42226582,09	6,49	13141634,16	5,87
قيم جاهزة	84345956,39	38,03	43247240,61	22,97	51899177,38	23,18
إجمالي الأصول	221810565,53	100	188295683,50	100	223877762,23	100
الخصوم						
الأموال الدائمة:	178301763,00	80,38	163376428,36	86,77	175714040,50	78,49
الأموال الخاصة	156118097,07	70,38	148462183,98	78,85	137085362,87	61,23
ديون ط الأجل	22183665,93	10,00	14914244,38	7,92	38628677,63	17,26
الديون ق الأجل	43508802,53	19,62	24919255,14	13,23	48163721,73	21,51
مجموع الخصوم	221810565,53	100	188295683,50	100	223877762,23	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حصة الأصول الثابتة في سنة 2012 للمؤسسة أقل من من حصة الأصول الجارية هذا ما يمكن تفسيره باعتماد المؤسسة على الدورات التشغيلية وهذا ناتج عن التقادم التكنولوجي

* - انظر الملحق رقم (7-8)، (11-12)، (15-16)

للمعدات والآلات المستخدمة من طرف المؤسسة، ولكن ما يلاحظ أن المؤسسة تعمل على تجديد تثبياتها بشكل طفيف في السنتين الأخيرتين.

كما يلاحظ أن نسبة القيم الجاهزة لها أكبر حصة من نظيرتها (قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق)، وهذا ما يفسر لنا:

- وجود عطالة في السيولة (عدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية قصيرة الأجل).
- عدم الاعتماد على التخزين، وهذا راجع للسياسة المتبعة لتخزين، طبيعة النشاط وقلة الهياكل القاعدية للتخزين.

أما بالنسبة للقسم الثاني للجدول فيمكننا ملاحظة أن نسبة الديون أقل من نسبة الأموال الخاصة، مع انخفاض ضئيل في الأموال الخاصة وهذا راجع لانخفاض النتيجة الصافية.

2- التحليل الأفقي للميزانيات المالية للمؤسسة:

من أجل رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في الميزانيات المالية للمؤسسة تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): التحليل الأفقي للميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للفترة (2012-2014)

البند	2012	2013	Δ%	2014	Δ%
الأصول					
الأصول غير الجارية	103185981,22	101892313,69	(12,54)	125906650,09	23,57
الأصول الجارية:	118624584,39	86403369,81	(27,16)	97971112,14	13,38
قيم الاستغلال	21026545,09	30929547,11	(47,10)	32930300,60	6,49
القيم القابلة للتحقيق	13252082,83	12226582,09	(7,74)	13141634,16	7,48
القيم الجاهزة	84345956,39	43247240,61	(48,73)	51899177,38	20
الخصوم					
رؤوس الأموال الخاصة	153118097,07	148462183,98	(03,04)	137085362,87	(7,66)
الخصوم غير جارية	22183665,93	14914244,38	(32,77)	38628677,63	159
الخصوم الجارية	43508802,53	24919255,14	(42,73)	48163721,73	93,28
مجموع الخصوم	221810565,53	188295683,50	(15,11)	101720720,50	(45,98)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق يمكن استخراج النتائج التالية:

أ. جانب الأصول: عرفت الأصول مجموعة من التغيرات أهمها:

- الأصول غير الجارية: عرفت الأصول غير الجارية انخفاضا بنسبة 16,26% في سنة 2013، وهذا راجع لانخفاض كل من التثبيات غير المادية والتثبيات المادية، بينما في سنة 2014 عرفت الأصول غير الجارية

ارتفاعا بنسبة 23,57%، هذا بسبب اقتناء المؤسسة تشيبتات أخرى بقيمة 18395445,05 دج، مع وجود انخفاض التشيبتات غير المادية.

– الأصول الجارية: عرفت هي الأخرى انخفاضا معتبر بنسبة 27,16% سنة 2013، وهذا راجع أساسا لانخفاض الموجودات وما شابهها وانخفاض الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة وارتفاع في المخزون بنسبة 47,10%، أما في سنة 2014 عرفت الأصول الجارية ارتفاعا بنسبة 13,38% بسبب انخفاض الموجودات وما شابهها وارتفاع المخزون بنسبة 56,61% وأما الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة انخفضت بنسبة 0,83%.

ب. جانب الخصوم

– رؤوس الأموال الخاصة:

سجلت انخفاض طفيف وهذا بالرغم من الانخفاض المعتبر في النتيجة الصافية التي تراجعت بحوالي مرتين، والانخفاض المعتبر في رؤوس الأموال الخاصة الأخرى للمؤسسة الارتفاع المعتبر في العلاوات والاحتياطات تقريبا بثلاث مرات ونصف والتي عوضت جزء من ذلك الانخفاض

– الخصوم غير الجارية: سجلت انخفاضا معتبرا بنسبة 32,77% في سنة 2013، وهذا راجع للانخفاض كل من الضرائب المختلفة للأصول والمؤمنات والمنتجات المثبتة مسبقا، بينما في سنة 2014 سجلت الخصوم غير الجارية ارتفاعا معتبرا بنسبة 159%، وهذا راجع لظهور القروض الاستثمارية بقيمة 237274445,05 دج وانخفاض في الضرائب المختلفة للأصول والمؤمنات والمنتجات المثبتة مسبقا.

– الخصوم الجارية: سجلت انخفاضا بنسبة 42,73% في سنة 2013، وهذا بسبب لتسديد ديون الموردين المؤسسة أما الضرائب عرفت ارتفاعا بنسبة 24,32% أما خزينة الخصوم فكانت معدومة، بينما في سنة 2014 سجلت الخصوم الجارية ارتفاعا بنسبة 93,28% وهذا بسبب ارتفاع كل من ديون الموردين وديون المؤسسة الأخرى وأما الضرائب عرفت انخفاضا كبيرا بينما خزينة الخصوم فكانت معدومة.

ثانيا: تحليل الميزانيات المالية للمؤسسة:

يعتمد تحليل الميزانية المالية للمؤسسة على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تساعدنا في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة للتنبؤ بالمستقبل، والتي من أهمها:

1- التحليل بواسطة التوازنات المالية

يعتمد التحليل بواسطة التوازن المالي على الميزانية الوظيفية للمؤسسة، من خلال استخراج أهم مؤشرات التوازن المالي والتي تتمثل في رأس المال العامل، الاحتياج لرأس المال العامل والخزينة الصافية. وانطلاقا من الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014) يمكننا بناء الميزانيات الوظيفية للمؤسسة.

أ. الميزانية الوظيفية:

بناء الميزانيات الوظيفية للمؤسسة للفترة (2012-2014) كما يلي:

الجدول رقم (3-3): الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة 2012

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستخدامات المستقرة	229223536,16	الموارد الدائمة	326486727,65
<u>الأصول المتداولة:</u>	<u>140771994,02</u>	<u>الخصوم المتداولة:</u>	<u>43508802,53</u>
الأصول المتداولة للاستغلال	56426037,63	الخصوم المتداولة للاستغلال	43508802,53
الأصول المتداولة خ الاستغلال	40000000,00	الخصوم المتداولة خ الاستغلال	00,00
خزينة الأصول	44345956,39	خزينة الخصوم	00,00
مجموع الأصول	369995530,18	مجموع الخصوم	369995530,18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2012

الجدول رقم (3-4): الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2013

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستخدامات المستقرة	230991765,21	الموارد الدائمة	300122844,82
<u>الأصول المتداولة:</u>	<u>94050334,75</u>	<u>الخصوم المتداولة:</u>	<u>24919255,14</u>
الأصول المتداولة للاستغلال	50802925,68	الخصوم المتداولة للاستغلال	24919255,14
الأصول المتداولة خ الاستغلال	40000000,00	الخصوم المتداولة خ الاستغلال	00,00
خزينة الأصول	3247240,61	خزينة الخصوم	00,00
مجموع الأصول	325042099,96	مجموع الخصوم	325042099,96

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2013

الجدول رقم (3-5): الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2014

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستخدامات المستقرة	222742421,88	الموارد الدائمة	277434761,00
<u>الأصول المتداولة:</u>	<u>102856060,85</u>	<u>الخصوم المتداولة:</u>	<u>48163721,73</u>
الأصول المتداولة للاستغلال	50956883,47	الخصوم المتداولة للاستغلال	48163721,73
الأصول المتداولة خ الاستغلال	00,00	الخصوم المتداولة خ الاستغلال	00,00
خزينة الأصول	51899177,38	خزينة الخصوم	00,00
مجموع الأصول	325598482,73	مجموع الخصوم	325598482,73

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2014

ب. مؤشرات التوازن المالي

– رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين إما من أعلى الميزانية أو من أسفلها، كما هو موضح في الجدول

التالي:

الجدول رقم (3-6): حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي للفترة (2012-2014)

البيانات	2012	2013	2014
رأس م عمن أسفل الميزانية:	326486727,65	300122844,82	277434761,00
$FR_{ng} = \text{الموارد الثابتة} - \text{الأصول الثابتة}$	229223536,16	230991765,21	222742421,88
FR_{ng}	97263191,49	69131079,61	54692339,12
رأس م عمن أعلى الميزانية:	140771994,02	94050334,75	102856060,85
$FR_{ng} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$	43508802,53	24919255,14	48163721,73
FR_{ng}	97263191,49	69131079,61	54692339,12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة هذا يدل على أن المؤسسة حققت فائض في رأس المال العامل، أي أنها قادرة على تمويل استخداماتها الثابتة بواسطة مواردها الثابتة دون اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل.

– الاحتياج لرأس مال العامل: BFR

يمكن تقسيم الاحتياج لرأس مال العامل إلى قسمين كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-7): حساب الاحتياج لرأس المال العامل خلال الفترة (2012-2014)

البيانات	2012	2013	2014
$BFR_{ex} = R_{ex} - E_{ex}$	12917235,1	25883670,54	2793161,74
$BFR_{hex} = R_{hex} - E_{ohex}$	40000000,00	40000000,00	00,00
$BFR_t = BFR_{ex} + BFR_{hex}$	52917235,1	65883670,54	2793161,74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

الاحتياج لرأس مال عامل: كان موجب خلال فترة الدراسة هذا يدل على أن المؤسسة حققت فائض في رأس المال العامل، أي أنها قادرة على تمويل استخداماتها الثابتة بواسطة مواردها الثابتة دون اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل.

– الخزينة الصافية: TN

يمكن حساب الخزينة من خلال الفرق بين FR وBFR كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 - 8): الخزينة الصافية للمؤسسة خلال الفترة (2012 – 2014)

البيانات	2012	2013	2014
$TN = FR - BRF$	4345956,394	32472240,61	51899177,38

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة.

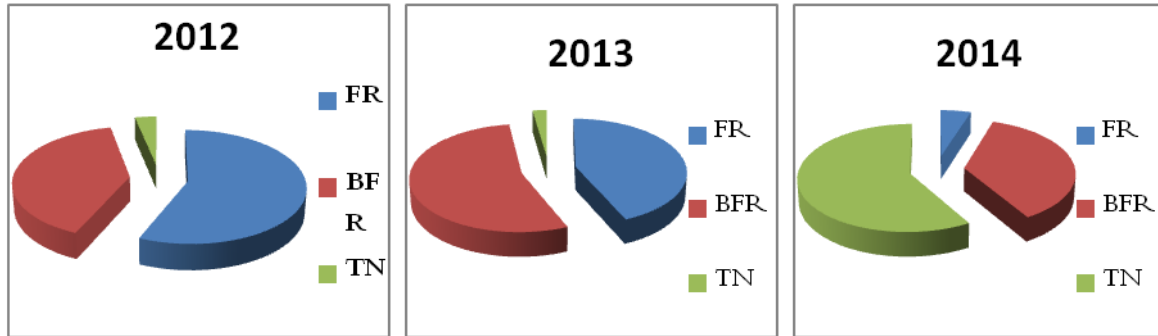
من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

ال**خزينة الصافية**: للمؤسسة موجبة خلال ثلاث سنوات فإن هذا يدل على أن المؤسسة متوازنة مالياً، أي أن رأس المال العامل يغطي الاحتياج.

ج. التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي (FR، BFR، TN):

يمكن تمثيل مؤشرات التوازن المالي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2): مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة للفترة (2012 – 2014)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة

من خلال النتائج المتحصل عليها من التمثيل البياني أعلاه يتضح بأن رأس المال العامل للمؤسسة متوازنة مالياً، لأن المؤسسة بإمكانها تغطية احتياجاتها من رأس المال العامل بواسطة رأس المال العامل الذي بحوزتها.

ثانياً: التحليل بواسطة النسب المالية

يمكن تتبع تطور نشاط مؤسسة مطاحن مرمورة انطلاقاً من مجموعة من النسب المالية المتمثلة في: نسب السيولة، نسب الهيكل المالي، نسب النشاط، والتي يتم حسابها من خلال التحليل المالي للميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

1- نسب السيولة:

سنعمل في الجدول التالي على إبراز أهم نسب السيولة

الجدول رقم (3-9): نسب السيولة للمؤسسة للفترة (2012-2014)

النسبة	2012	2013	2014
نسبة السيولة العامة $\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	2,73	3,47	2,03
نسبة السيولة المختصة $\frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	2,24	2,23	1,35
نسبة السيولة الجاهزة $\frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{الخصوم الجارية}}$	1,94	1,74	1,08

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

- نسبة السيولة العامة: تراوحت بين 2 و3 خلال ثلاث سنوات، هذا ما يدل على وجود فائض في الأصول الجارية بعد تغطية كل الخصوم المتداولة، ولكن هذه النسبة مبالغ فيها لأن لديها أموال عاطلة غير موظفة.
- نسبة السيولة المختصة: تراوحت بين 1,35 و2,24 خلال ثلاث السنوات وهذا يدل على أن الأصول الجارية (ما عدا المخزون) للمؤسسة يمكنها تغطية خصومها الجارية، ولكن هناك سيولة جامدة لأن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.
- نسبة السيولة الجاهزة: تراوحت بين 1,08 و1,94 خلال ثلاث السنوات، وهذا يدل على الأصول السائلة للمؤسسة يمكنها تغطية الخصوم المتداولة، ولكن هناك سيولة جامدة لأن المؤسسة احتفظت بسيولة أكثر من حاجتها

2- نسب التمويل والاستقلالية المالية:

يوضح الجدول الموالي أهم النسب التي تقيس هيكل المالي للمؤسسة بالإضافة إلى نسبتي للاستقلالية المالية

والاستدانة المالية:

الجدول رقم (3-10): نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة للفترة (2012-2014)

البيانات	2012	2013	2014
نسبة التمويل الدائم $\frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	1,73	1,60	1,40
نسبة التمويل الخاص $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	1,51	1,46	1,09
نسبة الاستقلالية المالية $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	2,37	3,73	1,58
نسبة الاستدانة المالية $\frac{\text{ديون مالية} + \text{خزينة الخصوم}}{\text{الموارد الخاصة}}$	0,14	0,10	0,28

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

- نسبة التمويل الدائم: بما أن هذه النسبة أكبر من الواحد وهي نسبة جيدة للمؤسسة خلال ثلاث سنوات، هذا ما يدل على أن أموال المؤسسة الدائمة تغطي كل الأصول الثابتة مع وجود فائض يمكن استخدامه لتغطية جزء من الأصول الجارية.
- نسبة التمويل الخاص: توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما أنها تفوق الواحد خلال ثلاث سنوات فهذا يدل على أن الأصول الثابتة تمول عن طريق الأموال الخاصة، وهذا ما يدل على أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب خلال فترة الدراسة.
- نسبة الاستقلالية المالية: بما أن هذه النسب أكبر من الواحد، فهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً، أي أنها قادرة على تغطية جميع ديونها بواسطة أموالها الخاصة.
- نسبة الاستدانة المالية: كانت هذه النسبة أقل من 0,5، فهذا يدل على أن المؤسسة محررة مالياً، أي بإمكانها تسديد ديونها في آجالها المحددة.

3- نسب النشاط:

يوضح الجدول التالي نسب نشاط المؤسسة المتمثلة في معدل دوران المخزون والزبائن بالإضافة الى سرعة تسديد الديون

الجدول رقم (3-11): نسب النشاط للمؤسسة للفترة (2012-2014)

البيانات	2012	2013	2014
معدل دوران مخزون المنتجات التامة التكلفة السنوية المنتجات التامة متوسط مخزون المنتجات التامة	137,98 أو 3 أيام	73.82 أو 3 أيام	54,49 أو 2 أيام
مدة تحصيل ديون الزبائن متوسط الزبائن * 360 يوم رقم الأعمال	5 أيام	5 أيام	4 أيام
مدة تسديد ديون الموردين متوسط الموردين * 360 السنوية المشتريات	8 يوم	5 أيام	4 أيام

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

- معدل دوران المنتجات التامة الصنع: يدل هذا المعدل على أن تصريف مخزون المنتجات التامة سريع أي ما يعادل 3 أيام هذا ما يفسر كثرة الطلبات على المنتج والوفرة في الإنتاج لتغطية الطلبات لكون المنتج يعتبر مادة أساسية وإتباع سياسة المنافسة السعرية.
- بمقارنة مدة التحصيل ومدة التسديد: نلاحظ أن مدة التحصيل أقل من مدة التسديد في سنة 2012 أي أن المؤسسة استطاعت تحصيل ديونها قبل معد تسديد مستحقاتها، بينما في السنتين الأخيرتين كانت مدة التحصيل من الزبائن مساوية لمدة تسديد ديون الموردين.

المطلب الثاني: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج

بالاعتماد على جداول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة (2012-2014)* يمكننا عرض أهم التطورات

التي حدثت

أولاً: عرض جدول حساب النتائج

من أجل رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود حساب النتائج خلال الدراسة قمنا بتحليله كما يلي:

1- التحليل العمودي لحساب النتائج للفترة (2012-2014) للمؤسسة:

* - انظر الملحق (9-13-17)

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند إلى البند الرئيسي ألا وهو رقم الأعمال كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): التحليل العمودي لحسابات النتائج للمؤسسة

البند	2012	النسبة	2013	النسبة	2014	النسبة
استهلاك السنة المالية	539491928,19	87,31	496675608,92	90,65	528896474,25	90,73
القيمة المضافة للاستغلال	78621750,51	12,72	60929588,57	11,12	54699063,07	9,38
إجمالي فائض الاستغلال	4246990,22	0,69	(11199478,7)	(2,04)	17745676,80-	(3,04)
النتيجة العمليانية	5723570,06	9,26	(9353306,41)	(1,71)	(12084262,67)	(2,084)
النتيجة المالية	412500,00	0,0007	924280,82	0,17	289352,72	0,0005
صافي نتيجة السنة المالية	7244055,47	1,17	(7655913,09)	(1,40)	(11376821,11)	(1,02)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

يبين الجدول السابق أن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة في سنة 2012 حيث تمثل 1,17% من رقم الأعمال بينما في سنة 2013 و2014 حققت المؤسسة نتيجة صافية سالبة، ويعود السبب في ذلك في فائض الإجمالي للاستغلال الذي كان سالبا بسبب ضخامة أعباء المستخدمين، بينما النتيجة المالية من تؤثر على النتيجة لأنها كانت بنسب صغيرة من رقم الأعمال.

2- التحليل الأفقي لحسابات النتائج للفترة (2014 - 2012) للمؤسسة

يتم في هذا التحليل متابعة تطور مختلف بنود حسابات النتائج من سنة 2012 إلى سنة 2014 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): التحليل الأفقي لحسابات النتائج للمؤسسة

رقم الأعمال	2012	2013	2014	Δ%	Δ%
رقم الأعمال	617935964,70	547893220,99	582926846,72	6,39	(11,33)
إنتاج السنة المالية	618113678,70	557605197,49	583595537,32	4,66	(9,79)
استهلاك السنة المالية	539491928,19	496675608,92	528896474,25	6,49	(7,94)
القيمة المضافة للاستغلال	78621750,51	60929588,57	54699063,07	(10,23)	(22,50)
إجمالي فائض الاستغلال	4246990,22	-11199478,7	-17745676,80	(258,45)	(363,70)
النتيجة العمليانية (التشغيلية)	5723570,06	(9353306,41)	(12084262,67)	(229,20)	(263,42)
النتيجة المالية	412500,00	924280,82	289352,72	(68,69)	124,07
صافي نتيجة السنة المالية	7244055,47	(7655913,09)	(11376821,11)	248,60	(205,69)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ في سنة 2013 انخفاض على جميع المستويات ولكن بنسب متفاوتة فبالنسبة للفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة الصافية عرفوا انخفاضا كبيرا جدا وهذا راجع أساسا لضخامة الكتلة الأجرية وصغر القيمة المضافة التي لا يمكنها تغطية هذه التكاليف، ماعدا النتيجة المالية التي عرفت تحسنا كبيرا، أما بالنسبة لسنة 2014 عرفت المؤسسة تحسنا طفيف في الإنتاج مع وجود زيادة في المصاريف الأخرى للمؤسسة، أما بالنسبة

للفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة فهما في تدهور مستمر. من سنة لأخرى وهذا لضخامة الكتلة الأجرية التي تحاول المؤسسة تخفيضها من سنة لأخرى من خلال تسريح العمال ولكن في مقابل ذلك تزداد المصاريف والخدمات الخارجية الأخرى وهذا راجع لاعتماد المؤسسة على كفاءات من خارج المؤسسة.

ثانيا: تحليل جدول حسابات النتائج

1- معدل الإدماج:

يحسب معدل الإدماج من خلال العلاقة التالية:

الجدول رقم (3-14): حساب معدل الإدماج

النسبة	2012	2013	2014
معدل الإدماج = $\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$	12.72 %	11.12 %	9.38%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

معدل الإدماج: معدل الإدماج في انخفاض حيث قدر ب 12.72% في سنة 2012 لينخفض إلى 11.12% في سنة 2013 ليصل إلى 9.38% سنة 2014، أي أن مساهمة رقم الأعمال في القيمة المضافة في انخفاض مستمر. معناه ربح المؤسسة ضعيف لأن القيمة المضافة التي ساهمت بها المؤسسة ضعيفة جدا مقارنة بالنسبة النموذجية 40% لمعدل الإدماج أو معدل التكامل الاقتصادي يفسر هذا بأن المؤسسة تباع منتجاتها بأقل من تكلفة الإنتاج وهذا راجع للتبعية وسياسات الدعم الذي تتلقاها المؤسسة من طرف الدولة بإعتبار السמיד من المنتجات الأساسية.

2- نسبة تجزئة القيمة المضافة:

الجدول رقم (3-15): نسب تجزئة القيمة المضافة للفترة (2012 - 2014)

النسبة	2012	2013	2014
بالنسبة للمستخدمين = $\frac{\text{أعباء المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة للاستغلال}}$	90.90%	115.57%	127.32%
بالنسبة للدولة = $\frac{\text{الضرائب والرسوم المدفوعات المشابهة}}{\text{القيمة المضافة للاستغلال}}$	3.65%	2.80%	5.11%
بالنسبة لإجمالي فائض الإستغلال = $\frac{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}{\text{القيمة المضافة للاستغلال}}$	5.40%	18.38%	32.44%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

- نسبة أعباء المستخدمين/ القيمة المضافة: في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى حيث كانت تقدر بـ 90.90% في سنة 2012 لتصل إلى 127.32% في سنة 2014، وهذا يعبر عن كثافة الكتلة الأجرية مقارنة لما قدمه العمال من قيمة مضافة، وهذا يعني أن أعباء المستخدمين يستحوذون على أكبر نسبة من القيمة المضافة للاستغلال.
 - نسبة الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة/ القيمة المضافة: تم التوصل إلى أن الضرائب والرسوم تستحوذ على نسب صغيرة من القيمة المضافة للاستغلال.
 - نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال / القيمة المضافة: نجد أن القيمة المضافة للاستغلال تساهم بنسبة 5.40% في سنة 2011 لتصبح تحقق معدلات سالبة تقدر بـ 18.38% و 32.44% في سنتي 2013 و 2014، وهذا لأن القيمة المضافة قليلة مقارنة برقم الأعمال. ويفسر هذا بأن القيمة المضافة غير قادرة على تغطية الكتلة الأجرية.
- 3- معدلات المردودية:

تمثل معدلات المردودية في كل من المردودية المالية، الاقتصادية والتجارية وتحسب وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-16): حساب معدلات المردودية لمؤسسة مطاحن مرمورة "

النسبة	2012	2013	2014
المردودية التجارية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال}}$	1.17%	-1.39%	-1.95%
المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$	4.64%	-5.15%	-8.29%
المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$	1.91%	-5.94%	-7.92%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جداول حسابات النتائج للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه:

- نسبة المردودية التجارية: في انخفاض خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة لم تحقق المؤسسة مردودية تجارية في سنتي 2013 و 2014 حيث حقق رقم الأعمال ربح يقدر بـ 1.17 دينار في سنة 2012 وخسارة بقيمة 1.95، 1.39 دينار على التوالي لسنتي 2014، 2013، وهذا الانخفاض يفسر بعدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

– نسبة المردودية المالية: نلاحظ من خلال النتائج انه في سنة 2012 كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يحقق نتيجة صافية قدرها 4.64 دينار، بينما في سنتي 2013 و 2014 كل دينار مستثمر يحقق خسارة بقيمة 5.15 و 8.29 دينار على التوالي وهذا يفسر بعدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة، والقيمة المضافة الغير قادرة على تغطية أعباء المستخدمين.

– نسبة المردودية الاقتصادية: نلاحظ أن المؤسسة تحقق معدل مردودية موجب في سنة 2012 ثم ينخفض ليحقق معدل سالب لكل من سنة 2013 و 2014، حيث انه في سنة 2012 كل دينار مستثمر من الأصول الاقتصادية يحقق فائض إجمالي للاستغلال قدره 1.91 دينار، بينما في سنتي 2013 و 2014 كل دينار مستثمر يحقق خسارة بقيمة 5.94 و 7.92 دينار على التوالي وهذا راجع للارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بالفائض الإجمالي لاستغلال وهذا ما يدل على أن هناك تكاليف كبيرة لا تولد إيرادات حقيقية.

4- القدرة على التمويل الذاتي:

انطلاقا من الفائض الإجمالي لاستغلال يمكننا حساب القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة، كما هو

موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 - 17): حساب القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة

البيان	2014		2013		2012	
	المبالغ (-)	المبالغ (+)	المبالغ (-)	المبالغ (+)	المبالغ (-)	المبالغ (+)
الفاصل الاجمالي للاستغلال النتوجات العمليانية الأخرى ماعدا الحساب 752 النتوجات المالية الأخرى ماعدا الحسابين 765 و 767 الأعضاء العمليانية الأخرى ماعدا الحساب 652 الأعضاء المالية الأخرى ماعدا الحسابين 665 و 667 الضرائب على النتائج	17745676,80	14699070,11	1199478,70	8957258,34	4246990,22	11968592,05
		289352,74		924280,82		412500
	1416042,22		1846306,07		7560263,35	
	418088,82		773112,50		1107985,41	
	-4591384,99	-3937358,11	7959833,51			
القدرة على التمويل الذاتي						

التعليق:

قدرة تمويل ذاتي موجهة هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل نفسها لسنوات مقبلة في سنة ما معناه أن هناك أرباح غير موزعة تستعمل للتمويل في 2012 في سنتين 2013 و 2014، وقدرة التمويل الذاتي سالبة في السنتين 2013 و 2014، وهذا يعود إلى أن الفائض الإجمالي للاستغلال سالب والذي يمكن تفسيره بضعف الكفاءة الأخرى وضعف القيمة المضافة للاستغلال التي لا تستطيع مجابهة هذه الكلفة.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول سيولة الخزينة:

أولاً: عرض جدول سيولة الخزينة

من خلال جداول سيولة الخزينة للمؤسسة للفترة (2012-2014)* نلاحظ انخفاض تغيرات أموال الخزينة في سنة 2013 عن ما كانت عليه في سنة 2012، وذلك راجع لعدم قدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي من خلال نشاطها التشغيلي، وأما استثمارات المؤسسة فلقد عرفت هي الأخرى انخفاضاً معتبراً بسبب اقتنائها لتبتيات مادية وغير مادية من خلال لجوء المؤسسة إلى القروض الاستثمارية، أما في سنة 2014 نلاحظ ارتفاعاً في تغيرات أموال الخزينة وهذا راجع لقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من خلال نشاطها التشغيلي والمتمثلة أساساً في التدفقات المتأتية من العناصر غير العادية وهذا بفضل الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة في السنة السابقة، كما استطاعت المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية والمتمثلة أساساً في استغناء المؤسسة عن بعض التبتيات المادية وغير المادية وبالإضافة إلى الفوائد التي تحصلت عليها المؤسسة من التوظيفات المالية.

ثانياً: تحليل جدول سيولة الخزينة:

1- نسب تقييم الربحية:

الجدول رقم (3-18) حساب احتياجات الخزينة الأساسية لمؤسسة مطاحن مرمورة

النسبة	2012	2013	2014
سيولة الخزينة الخارجة للأنشطة التشغيلية	-664557591,81	-586563780.06	-629380269,46
+ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-149104.80	-5500780.80	-730652.43
+ النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية	0	0	0
+ الحصاص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	0	0	0
= احتياجات الخزينة الأساسية	-664706696.61	-592064560.86	-630110921.89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة.

* أنظر الملحق من (10-14-18).

الجدول رقم (3-19) حساب نسبة كفاية سيولة الخزينة الأنشطة التشغيلية لمؤسسة مطاحن مرمورة

النسبة	2012	2013	2014
نسبة كفاية سيولة الخزينة الأنشطة التشغيلية الاحتياجات الأساسية للخزينة	%4.22	% 6.83	-% 0.96

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة.

التعليق:

– نسبة كفاية سيولة الخزينة الأنشطة التشغيلية: تبين هذه النسبة مدى القدرة على تلبية الاحتياجات الخزينة وما توفره منها وهنا نجد أن سيولة الخزينة بسنة 2012 و 2013 كانت تغطي كل احتياجات الخزينة حيث كانت تمثل 4.22% و 6.83% سنتين على التوالي وأما في عام 2014 نلاحظ أنها انخفضت وأصبحت لا تغطي 0.96% من احتياجات الخزينة أي أن هذه النسبة تراجعت.

2- نسبة سيولة الخزينة التشغيلية:

الجدول رقم: (3-20): نسب سيولة الخزينة التشغيلية للمؤسسة

النسبة	2012	2013	2014
صافي سيولة الخزينة التشغيلية رقم الأعمال	- 4.54%	-7.39%	1.04%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة للمؤسسة للفترة (2012-2014)

من خلال الجدول أعلاه نجد ان:

نسبة سيولة الخزينة التشغيلية: تبين مدى قدرة رقم الأعمال على توليد سيولة الخزينة التشغيلية أي مساهمة رقم الأعمال في توليد الخزينة، حيث أن رقم الأعمال في سنتي 2012 و 2013 غير قادرة على توليد سيولة الخزينة التشغيلية، إلا أنه في سنة 2014 أصبحت المؤسسة قادرة على توليد سيولة خزينة من رقم الأعمال بنسبة 1.04%.

3- نسبة العائد على الأصول من سيولة الخزينة التشغيلية:

الجدول رقم (3-21): حساب نسبة العائد على الأصول من سيولة الخزينة التشغيلية للمؤسسة

النسبة	2012	2013	2014
صافي سيولة الخزينة التشغيلية إجمالي الأصول	-%12.64	-%21.49	% 2.71

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول سيولة الخزينة للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

نسبة العائد على الأصول من سيولة الخزينة التشغيلية: تبين هذه النسبة مدى قدرة الأصول على توليد سيولة الخزينة التشغيلية أي أن مساهمة الأصول في توليد الخزينة، حيث أن الأصول في سنتي 2012 و 2013 غير قادرة على توليد سيولة الخزينة التشغيلية إلا أنها في سنة 2014 أصبحت قادرة على ذلك بنسبة 2.71%.

4- نسب تقييم السيولة:

أ. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

الجدول رقم (3-22): حساب نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون للمؤسسة

النسبة	2012	2013	2014
صافي سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية	-42.74%	-101.58%	6.97%
صافي الديون			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول الخزينة للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: توضح هذه النسبة عدد مرات تغطية سيولة الخزينة لفوائد الديون التي ترتب على المؤسسة وفي هذه الحالة نجد أن المؤسسة في عام 2012 لم تستطع تغطية فوائد ديونها بشكل جيد وذلك بنسبة 42.74%، إلا أنها في سنة 2013 أصبحت غير قادرة على تغطية هته الفوائد بشكل كلي وبنسبة 101.58%، ولكن نلاحظ أنها في عام 2014 قد رفعت من قدرتها على تغطية فوائد ديونها إذ أصبح بإمكانها تغطية فوائد الديون بنسبة 6.97%.

ب. معدل تغطية الديون قصيرة الأجل:

الجدول رقم (3-23): حساب نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون للمؤسسة

النسبة	2012	2013	2014
صافي سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية		-86.71%	9.99%
متوسط الديون قصيرة الأجل			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول سيولة الخزينة للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

نلاحظ أن صافي سيولة الخزينة للمؤسسة غير قادر على تغطية ديون المؤسسة قصيرة الأجل وهذا راجع للنتيجة السالبة التي تحققه المؤسسة على مدى سنوات متتالية.

المبحث الثالث: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي لمؤسسة

سنحاول في هذا المبحث الاستفادة من النسب المالية التي تم الحصول عليها من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" ومن تم تطبيق أهم النماذج التي تتنبأ بالتعثر المالي للمؤسسات ألا وهما نموذج ييفر وألتمان.

المطلب الأول: أهم النسب التنبؤ بالتعثر المالي

تساعد النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"، ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-24): أهم النسب التي تتنبأ بالتعثر المالي للمؤسسة

النسبة	2012	2013	2014
<u>رأس المال العامل</u> الأصول الجارية	%81,99	%80	%55,82

التعليق:

من خلال هذه النسبة نجد أن رأس مال العامل للمؤسسة يغطي حوالي %81 من الأصول الجارية في سنة 2012، و%80 من الأصول الجارية في سنة 2013، و%55 في سنة 2014.

<u>رأس المال العامل</u> المخزون	%462,57	223,51%	%166,09
------------------------------------	---------	---------	---------

التعليق

من خلال هذه النسبة نجد أن رأس المال العامل للمؤسسة يغطي مخزون المؤسسة، أي أن المؤسسة يمكنها تلبية احتياجاتها من المخزون بواسطة رأس المال العامل

<u>القدرة على التمويل الذاتي</u> إجمالي الأصول	%3,59	%-2,09	%-2,05
---	-------	--------	--------

التعليق

من خلال هذه النسبة أن المؤسسة غير قادرة على تمويل احتياجاتها المالية بنفسها، وهذا راجع لضعف في نشاطها التشغيلي

<u>التدفق النقدي التشغيلي</u> النتيجة قبل الضريبة و الفائدة	%-457,53	%480,14	%5,14
--	----------	---------	-------

التعليق:

من خلال هذا المؤشر نجد أن النشاط التشغيلي للمؤسسة غير قادر على توليد التدفقات النقدية في سنة 2012، بينما في سنة 2013 فالنشاط التشغيلي للمؤسسة قادر على توليد تدفقات نقدية بنسبة عالية جدا تفوق 100% بينما في سنة 2014 يكون قادر سوى بنسبة 5,14%

			<u>التدفق النقدي التشغيلي</u>
			إجمالي الأصول
	2,71%	-21,49%	-12,66%

التعليق:

من خلال هذا المؤشر نجد أن أصول المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية في سنتين 2012 و 2013، بينما في سنة 2014 فهي قادرة على توليد نسبة 2,71% فقط من التدفق النقدي التشغيلي.

			<u>التدفق النقدي التشغيلي</u>
			رقم الأعمال
	1,04%	-7,39%	-4,54%

التعليق:

من خلال هذه النسبة من نجد أن النشاط التشغيلي للمؤسسة لا يساهم في زيادة رقم أعمال المؤسسة بل العكس فهو يؤدي إلى تقليصه، أي أن سياسة البيع التي تتبعها المؤسسة في توليد تدفقات نقدية غير كفئة.

			<u>الفوائد على الديون قصيرة الأجل</u>
			التدفق النقدي التشغيلي
	63,61%	-4,93%	-12,39%

التعليق:

تبين هذه النسب بأن التدفق النقدي للمؤسسة لا يغطي الفوائد المترتبة على الديون القصيرة الأجل في السنتين 2012 و 2013، بينما في سنة 2014 فإن التدفق النقدي التشغيلي يغطي نسبة 63,61% من فوائد الديون القصيرة الأجل.

			<u>الديون ق الأجل</u>
			نسبة تغطية الديون ق الأجل = $\frac{\text{التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{الديون ق الأجل}}$
	795,1%	-61,57%	-154,94%

التعليق:

تبين هذه النسب بأن التدفق النقدي للمؤسسة لا يغطي الديون القصيرة الأجل في السنتين 2012 و 2013، بينما في سنة 2014 فإن التدفق النقدي التشغيلي يغطي نسبة 795,1% من الديون القصيرة الأجل وهي نسبة عالية جدا

			<u>إجمالي الديون</u>
			معدل المرونة المالية = $\frac{\text{التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{إجمالي الديون}}$
	1432,84%	-98,44%	-233,94%

من خلال هذا المعدل يتبين لنا أن المؤسسة غير قادرة على سداد التزاماتها بواسطة صافي التدفق النقدي التشغيلي في السنتين 2012 و2013، بينما في سنة 2014 قادرة على تغطية التزاماتها بواسطة تدفقاتها النقدية التشغيلية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

المطلب الثاني: تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي على مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

سنحاول في هذا المطلب تطبيق أهم نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة محل الدراسة.

أولاً: تطبيق نموذج بيفر على مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

توصل بيفر في نموذجه إلى خمس نسب مالية استخداماً من غيرها للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات والتي

اعتبرها الأقرب والأكثر دقة للتنبؤ، كما هو موضح في الجدول الموالي:

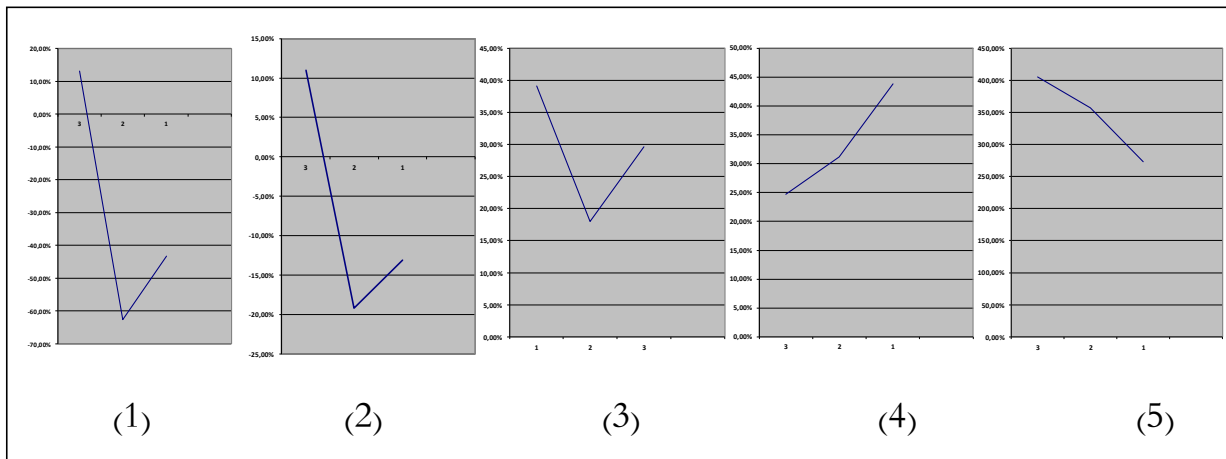
الجدول رقم (3-25): النسب المالية المستخدمة في نموذج بيفر

النسبة	2012	2013	2014
(1)	-%43,29	-%62,56	%13,17
(2)	%11,02	-%19,21	-%13,11
(3)	%29,62	%17,96	%39,19
(4)	%43,85	%31,17	%24,67
(5)	%272,65	%357,17	%404,99

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة.

ولهذا قمنا بتحليل هذه النسب خلال ثلاث سنوات، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-4): مسار النسب المالية للمؤسسة مطاحن حسب نموذج بيفر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التحليل المالي للمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

من خلال الشكل أعلاه يتضح يمكن استخلاص النتائج التالية:

- (1) نسبة التدفق النقدي: توضح هذه النسبة بأن التدفق النقدي للمؤسسة خلال فترة الدراسة لا يغطي كامل الديون.
 - (2) نسبة صافي الدخل / مجموع الأصول: توضح هذه النسبة بأن صافي دخل المؤسسة لا يمثل سوى نسب ضئيلة جدا من أصول المؤسسة في سنة 2012 بينما في السنتين الأخيرتين تكون هذه النسبة سالبة أي أن المؤسسة تقوم باستثمار أموالها دون أن تحقق لها دخل، وهي وضعية سيئة للمؤسسة.
 - (3) نسبة مجموع الديون / مجموع الأصول: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون، حيث نجد أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على الديون إلا بنسب صغيرة أقل من النسبة النموذجية، وهذا ما يدل على أن المؤسسة متحررة مالية
 - (4) نسبة صافي رأس المال العامل / مجموع الديون: تقيس هذه النسبة حجم رأس المال العامل بالنسبة لإجمالي أصول المؤسسة، حيث نجد أن رأس مال العامل للمؤسسة للسنوات الثلاث يمثل سوى 43%، 31%، 24% على التوالي من إجمالي الأصول.
 - (5) نسبة الأصول الجارية / الخصوم الجارية: توضح هذه النسبة السيولة العامة للمؤسسة، حيث تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، حيث نجدها مرتفعة جدا، فالمؤسسة تحتفظ بسيولة أكثر من حاجتها.
- من خلال النتائج التي توصلنا إليها من تحليل أهم النسب المالية التي اعتمد عليها يفر في تصنيف المؤسسات المتعثرة تؤكد من أن مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"، متعثرة مالية، لأن نسبة التدفق النقدي ونسبة صافي الدخل إلى مجموع الأصول تدل على أن المؤسسة على أن المؤسسة متعثرة ماليا، وهاتين النسبتين من أفضل النسب من حيث مقدرتها على التنبؤ بتعثر المؤسسات حسب يفر.

ثانيا: نموذج التمان:

يعتبر أكثر النماذج شيوعا في تقدير التعثر المالي للمؤسسات، حيث يتكون النموذج من خمس نسب متضمنة المعادلة التالية:

$$Z = 0.012 x_1 + 0.014 x_2 + 0.033 x_3 + 0.006 x_4 + 0.010 x_5$$

وعليه سوف نقوم باختبار وضعية المؤسسة وفق هذا النموذج:

الجدول رقم(3-26): النسب المالية الخاصة بنموذج التمان

2014	2013	2012	النسبة المالية	X
0.244	0.367	0.438	صافي رأس مال العامل / إجمالي الأصول	X ₁
-0.034	0.071	0.060	أرباح المحتجزة في الميزانية / إجمالي الأصول	X ₂
-0.053	-0.045	0.028	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / إجمالي المطلوبات	X ₃
0	0	0	قيمة سوقية لحقوق المساهمين/إجمالي الخصوم	X ₄
2.604	2.910	2.786	رقم الأعمال /إجمالي الأصول	X ₅
0.026	0.033	0.034	دليل الاستمرارية	Z

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

خلال فترات الدراسة سمحت لنا النسب المالية من تحديد وضعية المؤسسة، حيث أظهرت إحصائية التمان أن قيمة Z أقل من 1.81 خلال السنوات الثلاث (2012-2013-2014) على التوالي، حيث قدرت ب: (0.034، 0.033، 0.026) وهو ما يدل على أن المؤسسة في وضعية محرجة وهي معرضة لخطر التعثر المالي إن لم تتخذ الإجراءات التصحيحية حسب ما يدل عليه النموذج.

ويفسر هذا بمقارنة قيمة مع عناصر المعادلة بصفتها نسب مهمة لاحتمال تعرض المؤسسة للتعثر المالي

كالآتي:

– بالنسبة X₁ باعتبارها أحد نسب السيولة وما يلاحظ أن هناك علاقة ارتباطية بين قيمة Z وبين المؤشر إذ

أنه كلما قلت قيمة صافي رأس المال العامل انخفضت بدورها قيمة Z.

وهذا راجع لان صافي رأس المال العمل المنخفض يدل على عدم وجود سيولة وبالتالي يشير إلى أن الشركة متجهة إلى عدم القدرة على تسديد احتياجاتها والتزاماته وهذا ما يحتمل حدوث حالة تعثر.

– أما العنصر الثاني والمتمثل في الأرباح المحتجزة فإنه يلاحظ أن اغلب المؤسسة تتجه إلى حجز الأرباح، وذلك

يرجع لوجود العجز المتراكم لدى هته المؤسسة ووجود سيولة غير مستغلة، وهذا يؤثر على المؤسسة

– أما العنصر الثالث والمتمثل بنسبة الربح قبل الفائدة والضريبة إلى إجمالي الأصول والذي يطلق عليه معدل

العائد على الاستثمار فنجد أن هناك علاقة قوية بين قيمة Z، إذ أنه تنخفض قيمة Z بانخفاض معدل العائد

عل الاستثمار.

حيث تعد هذه النسبة أهم النسب المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي والتفرقة بين المؤسسات المتعثرة

والناجحة، ويفسر ذلك بأن هذا العائد هو الذي يضمن للمؤسسة استمراريتها سواء قبل فرض الضريبة أو بعدها.

– أما نسبة رقم الأعمال إلى إجمالي الأصول فتعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها في تحقيق مبيعات عالية. والمؤسسة في هذه الحالة تحقق معدلات منخفضة نوع ما وهو ما يفسر بعدم استغلال المؤسسة لأصولها الاقتصادية على الوجه المطلوب بهدف تحقيق رقم أعمال مرتفع.

ثالثا: نموذج كيدا:

يعتمد هذا النموذج على خمسة متغيرات مرجحة بأرقام مبنية على خمسة نسب تحدد قيمة Z وفق المعادلة:

$$Z = 1.042 x_1 + 0.42 x_2 + 0.461 x_3 + 0.463 x_4 + 0.271 x_5$$

والجدول الموالي يوضح أهم النسب التي اعتمد عليها هذا النموذج:

الجدول رقم (3-27): النسب المالية المستخدمة في نموذج كيدا

2014	2013	2012	النسبة المالية	X
-0.051	-0.041	0.033	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول	X ₁
0.000	0.000	0.000	حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	X ₂
1.078	1.735	1.939	الخزينة / الخصوم المتداولة	X ₃
2.604	2.910	2.786	رقم الاعمال / إجمالي الأصول	X ₄
0.232	0.230	0.380	الخزينة / مجموع الأصول	X ₅
1.712	2.167	2.321	دليل الاستمرارية	Z

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة

حسب هذا النموذج وتبعاً لقيمة Z وما سبق ذكره في الجانب النظري فإن المؤسسة في حالة أمان من التعثر لأن قيم Z موجبة على مدى ثلاث سنوات الدراسة.

رابعا: نموذج Sherrod

ما يميز هذا النموذج انه يستخدم كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في المصارف، إضافة إلى دوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المؤسسة وعدم وقوعها في التعثر المالي وهو يعتمد على 6 نسب كما هي مبينة بالمعادلة والجدول:

$$Z = 17 x_1 + 9 x_2 + 3.5 x_3 + 20 x_4 + 1.2 x_5 + 0.1 x_6$$

والجدول يوضح النسب المستخدمة في هذا النموذج:

الجدول رقم (3-28): النسب المالية المستخدمة في Sherrod

2014	2013	2012	النسبة المالية	X
0.244	0.367	0.438	صافي رأس مال العامل / إجمالي الأصول	X ₁
0.232	0.230	0.380	الخزينة / مجموع الاصول	X ₂
0.000	0.000	0.000	إجمالي حقوق المساهمين / مجموع الاصول	X ₃
-0.053	-0.045	0.028	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الخصوم	X ₄
0.000	0.000	0.000	إجمالي الأصول/إجمالي الخصوم	X ₅
0.000	0.000	0.000	إجمالي حقوق الملكية/أصول الثابتة	X ₆
5.19	7.41	11.43	دليل الاستمرارية	Z

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

حسب هذا النموذج نجد أن قيمة Z محصورة بين: $20 > Z \geq 5$ ، هذا يعني أنه يصعب التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة في هذه الفترة، ولكن قيمة Z في انخفاض من سنة لسنة حيث بلغت في السنة الأخيرة بالتقريب 5، وهذا ما يدل على أن المؤسسة في طريقها للتعثر المالي.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بعد استخدامنا لمختلف أدوات التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن "مرمورة"، اتضح لنا الأهمية الكبيرة للتحليل المالي لمخرجات النظام المحاسبي، فبعد قيامنا بعرض القوائم المالية التي تم الحصول عليها من المؤسسة للفترة (2012-2014)، قمنا بتحليلها بواسطة أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي وأسلوب تحليل الاتجاهات والمقارنات هذا فيما يخص تحليل الميزانية المالية، أما حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة قمنا بتحليلهما بواسطة النسب المالية وأسلوب تحليل الاتجاهات والمقارنات.

أولاً: تحليل وتفسير النتائج

فمن خلال تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية تبين لنا بأن المؤسسة محل الدراسة لا تقوم بتوظيف أموالها بشكل جيد، أما بالنسبة للهيكلة المالية نجد أن المؤسسة قادرة على تمويل احتياجاتها المالية ومع هذا تقوم المؤسسة بالاعتماد على الديون ولا تقوم بتوظيفها كما يجب، أما بالنسبة لنشاط المؤسسة فهي تتميز بسرعة في تصريف منتجها وهذا لكونه مادة أساسية وعليه طلب كبير، كما أن المؤسسة محل الدراسة استطاعت في سنة 2012 تحصيل مستحققاتها المالية من عند زبائنها قبل مواعيد تسديدها لديون مورديها، وأما في السنتين الأخيرتين من الدراسة فكانت مدة تحصيل المؤسسة لحقوقها تتوافق مع مدة تسديد ديونها، وعند استخدام مؤشرات التوازن المالي، نجد أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب أي هناك فائض مالي يمكن استغلاله لتغطية احتياجاتها المالية وهذا ما يمكنها من تحقيق التوازن المالي خلال سنوات الدراسة.

ومن خلال تحليل جدول حساب النتائج، نجد أن المؤسسة ابتداء من سنة 2013 تحقق في نتائج سالبة، وهذا راجع أساساً إلى أن القيمة المضافة للمؤسسة ضئيلة لا تغطي تكاليف المؤسسة، وكذلك ضخامة أعباء المستخدمين من دون تحقيق مردود للمؤسسة، وأما بالنسبة للقدرة المؤسسة على تمويل ذاتها فهي غير قادرة على تمويل ذاتها لأنها لا تحقق نتائج حتى يتم استغلالها.

ومن خلال تحليل جدول سيولة الخزينة، اتضح لنا بأن المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ولكن ابتداء من سنة 2014 وجدنا أن المؤسسة استطاعت توليد تدفق نقدي تشغيلي ولكنه ناتج عن العناصر غير العادية للمؤسسة ن خلال وهذا ما يدل على أنه هناك عجز في النشاط التشغيلي للمؤسسة قد يكون ناتج عن ضعف في الكفاءات المهنية للمؤسسة لأنها تعتمد على الكفاءات المتوسطة أكثر من الإطارات السامية.

كما أن تطبيق النماذج الإحصائية المعدة من طرف أهم الباحثين في مجال التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة، ولقد اعتمدنا على "نموذج ألتمان" الذي يعتبر من أهم وأكثر النماذج شيوعاً وقوة في تصنيف المؤسسات المتعثرة

والناجحة، والذي يعتمد على أفضل النسب المالية التي تقيس التعثر المالي للمؤسسة والمستمدة أساسا من التحليل المالي للقوائم المالية، ووفقا لهذا النموذج وجدنا أن مؤسسة مطاحن "مرمورة" معرضة لخطر التعثر المالي إن لم تتخذ الإجراءات التصحيحية حسب النموذج.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

من خلال تناولنا هذا الموضوع بالتفسير والتحليل وتدعيم الجانب النظري بالدراسة التطبيقية يمكن الإجابة على فرضيات الدراسة على النحو التالي:

– الفرضية الأولى: "النظام المحاسبي ساهم في دعم التحليل المالي بمعلومات وقوائم مالية حديثة".
من خلال دراستنا تم التأكد من صحة هذه الفرضية، فاستخدام النظام المحاسبي قدم العديد من المخرجات الحديثة وفقا للمعايير المحاسبية، حيث أصبحت البيانات المحاسبية أكثر دقة وتفصيلا، كما باتت تظهر في صيغ واضحة ومبسطة وفقا للمعايير الانفصاح المحاسبي كما تسهل كثيرا عملية القيام بالتحليل المالي.

– الفرضية الثانية: "تحليل القوائم المالية يعتبر مؤشرا كافيا للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة".
وعلى ضوء ما توصلنا إليه من خلال قيامنا باستخدام مختلف تقنيات التحليل المالي للقوائم المالية، يتم نفي هذه الفرضية هذه الفرضية، لأن التحليل المالي غير كافي بشكل مطلق على التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة، لأنه توجد عوامل أخرى خارجية تؤثر على نتائج المؤسسة لا يستطيع التحليل المالي تفسيرها، ونذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر العوامل الاقتصادية كالتضخم الذي يؤثر من خلال ارتفاع الأسعار الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، كما أن للتضخم تأثيرات أخرى على مستوى رأس المال العامل فهو يؤدي إلى زيادة في تقدير قيمة الديون من جهة ونقص في تقدير قيمة الأموال الخاصة من جهة أخرى، كما أن لطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة تأثير على أداء المؤسسة.

– الفرضية الثالثة: "إن النماذج الإحصائية المعتمدة في التنبؤ بالتعثر المالي لا تؤدي إلى نفس القرارات".
من خلال استخدامنا لمختلف النماذج الإحصائية المعتمدة في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة، تم التأكد من صحة هذه الفرضية، لأنه عند تطبيقنا لنموذج "بيفر" ونموذج "ألتمان" توصلنا بأن المؤسسة محل الدراسة بأنها مؤسسة متعثرة ماليا، وحسب نموذج "Sherrod" يصعب التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة، أما عند تطبيق نموذج كيدا المؤسسة محل الدراسة في حالة أمان من التعثر المالي، ولكن معظم الباحثين في هذا المجال يعتمدون أكثر على نموذج "ألتمان" الذي يعتبر من أهم النماذج وأكثرها استخداما في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال قيامنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول بأن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2012-2014) وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، ولكن رغم هذا تبقى المؤسسة تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة أساسا في:

- هناك تدهورا في أداء المؤسسة خلال فترة الدراسة: وهذا ما تم التأكد منه من خلال تحليل نسب السيولة التي تدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة أكبر من حاجتها أي أن المؤسسة على عدم استغلالها لأصولها استغلال أمثل، وتدهور في معدلات المردودية للمؤسسة.
- تحقق المؤسسة نتائج سالبة بسبب ضخامة تكاليف المستخدمين وتحقيق قيمة مضافة ضئيلة لا تغطي هذه التكاليف.

من خلال تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة تبين أن المؤسسة محل الدراسة في وضعية حرجة ومعرضة لخطر التعثر المالي إذا لم تتخذ الإجراءات التصحيحية.

الخطمة العامة

الخاتمة العامة:

تظهر مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة محل الدراسة، من خلال قدرة المؤشرات المالية المتعلقة بالسيولة، النشاط، المديونية والمردودية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها. وعلى قدرتها على توليد سيولة نقدية، كما يمكن من خلال استخدام هذه المؤشرات صياغة مجموعة من النماذج الإحصائية المعتمدة في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات، إما بشكل منفرد كنموذج بيفر، أو مجمعة كنموذج ألتمان وكيدا وSherrod.

كما أن التطور في القوائم المالية من ناحية الإعداد، التبويب وما تحتويه من المعلومات المتاحة، هذا بالإضافة إلى قدرة المحلل المالي في تفسير نتائج العلاقات بين هذه المعلومات والبيانات ما هو متاح من أدوات إحصائية ورياضية من التنبؤ المبكر بالتعثر المالي للمؤسسة مما يعطي للإدارة فرصة قوية وكافية لمواجهة العوامل المسببة لذلك، سواء بتغيير السياسات أو تعديل القرارات أو إعادة صياغة برامج العمل وغيرها من الطرق العلاجية تعرفها وتستخدمها إدارة المؤسسة أكثر من غيرها.

ومن هنا فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية على التحليل المالي للقوائم المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات من خلال الاعتماد على أدوات وأساليب التحليل المالي، ومن أبرزها التحليل باستخدام النسب والمؤشرات المالية، حيث تم معالجة إشكالية البحث نظريا ودعمناه بدراسة ميدانية لمطاحن مرمورة لاية قالمة. وقد تنوصلنا إلى مجموعة من النتائج سنحاول التطرق إليها مع وضع بعض الاقتراحات وإدراج بعض الآفاق المستقبلية المكتملة لهذه الدراسة.

النتائج المتوصل إليها:

بعد اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل لجملة من النتائج أهمها:

- التحليل المالي يعتبر من أهم طرق التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة إلا أنه بمفرده غير كافي لإثبات دقة التنبؤ بالتعثر المالي بشكل مطلق، وهذا بسبب وجود عوامل خفية أو طارئة كالحروب وزيادة معدلات التضخم تساهم في التقليل من دقة التنبؤ.
- يوجد عدة نماذج للتحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المالي، إلا أن النتائج تختلف من نموذج لآخر حسب الغرض من عملية التنبؤ
- عدم قدرة القدرة على التمويل الذاتي على تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة على المدى القصير.
- عدم قدرة المؤسسة على مسايرة التطور التقني والفني وإتباعها لوسائل تقليدية في إنجاز مهامها ما أدى لانخفاض معدلات كفاءتها، فعاليتها ومردوديتها خاصة في ظل ظروف المنافسة الشديدة.

- ارتفاع الفجوة بين الربح الإجمالي والربح الصافي يعود للمصاريف المختلفة الزائدة.
- التخلص من المنتج بأسعار زهيدة من أجل تمويل الخزينة وبسبب السعر المقنن الذي تفرضه الدولة.
- تدخل الدولة في تمويل خزينة المؤسسة مما يخفي بعض الفجوات المالية داخل المؤسسة ويؤدي إلى تضارب نتائج الدراسة في بعض الأحيان بسبب الدعم المالي المقدم من طرف الدولة والذي يصعب معرفته.
- عدم فعالية مسيري المؤسسة نظرا لعدم قدرتهم على فهم وحل المشاكل التنظيمية، التجارية المطروحة من جهة، ومن جهة أخرى ضعف التفكير الاستراتيجي لديهم.
- ضعف الاتصال الإداري بين المسيرين وبين العمال داخل المؤسسة.
- ارتفاع تكاليف العمال مقارنة مع المردودية الضعيفة أو الخسارة المحققة ما أدى إلى ظهور تكاليف معتبرة غير مغطاة بإيرادات حقيقية.
- تدهور توزيع القيمة المضافة
- صعوبة صياغة وتفسير إستراتيجية المؤسسة الذي يترجم بصعوبة تنفيذها.
- عدم ملائمة الجهاز الإنتاجي يمثل أحد أهم الأسباب الشائعة في حدوث التعثر المالي، لضعف طرق الإنتاج و أو لحياة المؤسسة للاستثمارات غير الملائمة بالنظر لاستثمارات المنافسين.

التوصيات:

- بناء على تحليل خطر التعثر المالي لمؤسسة مطاحن "مرمورة" فإنه وجد أن السبب الإداري وسوء التسيير هو الغالب في حدوث هذا الخطر، إذا نوصي بالاهتمام بتأهيل مسيري المؤسسة وإعادة رسكلة اليد العاملة.
- ضرورة اعتماد المحلل المالي للمؤسسة داخليا كان أم خارجيا، أن يسلك منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل المالي، وذلك من خلال استخدام أدوات وأساليب تجمع هي الأخرى بين سمّي لموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.
- القيام بعملية التحليل المالي بصورة دورية وفي كل وظيفة على حده سعيا لتحقيق الأداء الأمثل.
- الإطلاع على الطرق والتقنيات المالية المستحدثة والتي تتعلق بالنماذج الكمية
- ضرورة الاعتماد على تطوير الشفافية والإفصاح في المعلومة المالية المقدمة من طرف المؤسسة.
- تسريح العمالة الزائدة بهدف التقليل من التكاليف مقارنة بالعائد المنخفض الذي تحقّقه.
- التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا على المؤسسة القيام بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح لها بزيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة.
- اعتماد طرق التسيير الحديثة وذلك بإدخال أفضل التقنيات، البحوث، تطوير التكنولوجيات المستغلة، بهدف تقليل التكاليف وتحقيق جودة المنتجات.

أفاق البحث:

عالج هذا البحث إشكالية بعنوان كيف يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في التنبؤ على التعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية للفترة 2012-2014، ولقد حاولنا الإجابة على الأسئلة المطروحة باستعمال تقنيات التحليل المالي والنماذج الإحصائية المعتمدة في التنبؤ بالتعثر المالي، وكشفت الدراسة إن نموذج أثمان يعتبر من أهم النماذج ذات القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة.

إضافة لما سبق نقترح بعض أفاق البحث كما يلي:

- التنبؤ بخطر التعثر المالي باستعمال طريقة التحليل العاملي التمييزي أو باستخدام الأسلوب اللوجستي.
- التنبؤ بخطر التعثر المالي باستعمال أساليب الاقتصاد القياسي.
- دراسة ظاهرة التعثر المالي على مستوى المؤسسات المدرجة في السوق المالي-المسعرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- 1- أحمد التيجاني بلعروسي، النظام المحاسبي المالي، ط2، دار هومة، الجزائر، 2012.
- 2- إلياس بن ساس، يوسف قريش، التسيير المالي، دار وائل، الأردن، 2006.14
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 4- بن لعور محمد بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، ديوان المطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012.
- 5- تايه النعيمي عدنان، راشد فوائد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري، الأردن، 2008.
- 6- الخضير محسن أحمد، الديون المتعثرة الظاهرة- الأسباب، العلاج-، أترك للنشر والتوزيع، مصر، 1996.
- 7- الدهواري كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2011.
- 8- الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي -تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل-، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000.
- 9- زغيب مليكة، ميلود بوشنيقر، التسيير المالي، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 10- الزغبى هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، الأردن، 2000.
- 11- عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 12- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار الجيطلي، الجزائر، 2009.
- 13- عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي، الجزائر، 2011.
- 14- عبد الناصر نور، التحليل المالي - مدخل صناعة القرار-، دار وائل للنشر، 2008، الأردن.
- 15- عرباجي إسماعيل، اقتصاد المؤسسة، ط 2، دار المحمدية، الجزائر، 1996.
- 16- عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 17- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، دون دار النشر، فلسطين، 2008.
- 18- كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة المحلية والتحليل المالي -أسس، مفاهيم وتطبيقات-، ط 2، دار صفاء للنشر، 2002.
- 19- كنجر عيود كنجر وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن، ص60.
- 20- لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 21- محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، مصر، 2000.

- 21- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2013.
- 22- محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 23- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية، الجزائر، 1988.
- 24- نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1997.
- 25- نظير رياض محمد الشحات، الإدارة المالية والعولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2001، ص 469.
- 26- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2004، الأردن، ص 262.

2- مذكرات:

- 1- إيفي محمد، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص 102.
- 2- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقره، بومرداس، 2009.
- 3- بن رحمون سليم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، باتنة، 2013.
- 4- بن معزوز كمال، منهجية التحليل المالي في مركزية الميزانيات لبنك الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 5- بني خالد، مرعي حسين، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية، دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الأردن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، فلسطين، 2003.
- 6- الجرجاوي حليلة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 7- خنيوة محمد أمين، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008.

- 8- درغام سوزان، درغام ماهر موسى، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعايير الدولي رقم 7، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية بغزة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، فلسطين، 2008.
- 9- رياض حميدان شحادة العليمات، استخدام النسب المالية والتحليل التمييزي في التنبؤ بتعثر شركات التأمين، المساهمة العامة الأردنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، الأردن، دون سنة.
- 10- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 11- عاشور عادل، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2006.
- 12- علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخدامه للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.
- 13- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 14- قاسم محمد قاسم علي الجنيدي، التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي "دراسة تطبيقية في المصارف التجارية اليمنية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص 23.
- 15- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
- 16- محمد وليد فريد حمدان، بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي لشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعي التأمين والبنوك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008.
- 17- محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية-دراسة تطبيقية للمصارف الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص 61.

- 18- نسلي جهيدة ، أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 19- نيفين عبد الله ابو سمهدانة ، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، مذكرة لنيل ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل ، فلسطين، 2006.
- 20- هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات -دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

3- مجلات:

- 1- الجرجاوي حليلة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 2- الجرجاوي مي عبدربه، الكفاءة الائتمانية وعلاقتها بإدارة الأرباح "دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التسيير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- 3- جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 06، ديسمبر 2009.
- 4- الحمداني رافعة إبراهيم، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج **sherrod** للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، فلسطين، المجلد 05، العدد 10، 2013.
- 5- دحدوح حسين احمد، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 02، 2008.
- 6- رمو وحيد محمود ، محمد الوتار سيف عبد الرزاق، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100.
- 7- شهين علي، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلة للأبحاث الإنسانية ، المجلد 25، العدد 04، فلسطين.
- 8- العامري زهرة حسن، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2005.

- 9- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، دون سنة.
- 10- كرار عبد الاله عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج kida، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 30، جامعة الكوفة، العراق، 2014.
- 4- الجرائد:
- 1- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون 07-11، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، العدد 74، الصادرة في 25 نوفمبر 2007.
- 2- الجريدة الرسمية الجزائرية، قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة،
- 3- الجريدة الرسمية الجزائرية، قرار وزارة المالية، يحدد قواعد يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009
- 5- ملتقيات:
- 1- أحمد ضيف، محمد فتوح، التشخيص المالي - المفاهيم والأسس والمنطلقان-، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012.
- 2- بديسي فهيمة، شيلي وسام، المخاطر المالية واحتمالات الفشل المالي في المؤسسة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 21، 22 أكتوبر 2012، ص 13.
- 3- جاب الله الشريف، سليم طرابلسي، تشخيص الوضعية المالية المبنى على أساس المقاربة الوظيفية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012.
- 4- دحو سليمان، دور تحليل الميزانية المالية في التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، يومي 22، 23 ماي 2012.
- 5- رحيم حسين، زوينة بن فروج، قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، يومي 17، 18 جانفي 2010.

- 6- رقايقية فاطمة الزهراء، حللمي حكيمة، مساهمة المعلومة المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي -محمد الشريف مساعديه-، سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2010.
- 7- زعبيط نور الدين، نور الدين مزياني، دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في التنبؤ بخطر الإفلاس الشركة الوطنية للبتروكيما ء نموذجاً، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي مستجدات الألفية الثالثة للمؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات في بيئة المحاسبة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007، ص ص 05، 06.
- 8- سروال سمية ، التشخيص المالي الوظيفي ودوره في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012.
- 9- الشريف ريجان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية -من التشخيص إلى التنبؤ إلى العلاج-، مداخلة مقدمة للملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، يومي 21، 22 أكتوبر 2012، ص 14.
- 10- شوقي جباري، احمد طرطار، الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية -متطلبات التوافق والتطبيق-، جامعة محمد الشريف مساعديه، جامعة سوق أهراس، يومي 25/26 ماي 2010.
- 11- طرادخوجة هشام، حمبلي حسين، تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وأثاره، مداخلة ضمن الملتقى الوطني للتشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي -محمد الشريف مساعديه-، سوق أهراس، 22، 23 ماي 2012.
- 12- طرطار أحمد ، منصر عبد الغني، دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سوق أهراس، 23، 22 ماي 2012.
- 13- قرشي خير الدين، تشخيص خطر الإفلاس باستخدام مميزات الإفصاح الحالي وفق النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي -محمد الشريف مساعديه-، سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012،
- 14- لعجوز حسين، التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعديه ، سوق أهراس، يومي 22، 23 ماي 2012.

- 15- منور اوسرير، محمد مجبر، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية - حالة جدول حساب النتائج-، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية -تجارب تطبيقات وآفاق-، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17، 18 جانفي 2010.
- 16- مراد ناصر، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 17/18، 2010.
- ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 1-Nacer Eddine Saadi, **Analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**. l'harmattan, paris, France, -2009
- 2-K China. **Gestion et stratégie**. Edition Houma. 1^{ère} Edition. Alger. 2005.
- Chantal Buissart, M.Benkaci, **Analyse financière**, Berti Edition, Algérie, 2011, p47.

الملاحق

الملحق رقم 01

الميزانية المالية لسنة n جانب الأصول

الأصل	ملاحظة	إجمالي n	اهتلاك رصيد n	صافي n	صافي (n-1)
أصول غير جارية					
فارق الشراء					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراض					
مبان					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة علي الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزيائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم 02

الميزانية المالية لسنة n جانب الخصوم

الأصل	ملاحظة	إجمالي n	إهلاك رصيد n	صافي n	صافي (n-1)
أصول غير جارية					
فارق الشراء					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراض					
مبان					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة علي الأصل					
مجموع الأصول غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الحزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم 03

جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	(N-1)
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)			
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن الحسائر القيمة و المؤونات			
5- النتيجة العملية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

الملحق رقم 04

حسابات النتائج حسب الوظيفة

(N-1)	N	ملاحظة	البيان
			<p>رقم الأعمال</p> <p>كلفة المبيعات</p> <p>هامش الربح الإجمالي</p> <p>منتجات أخرى عملياتية</p> <p>التكاليف التجارية</p> <p>الأعباء الإدارية</p> <p>أعباء أخرى عملياتية</p> <p>النتيجة العملياتية</p> <p>تقدم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهلاكات)</p> <p>منتجات مالية</p> <p>أعباء مالية</p> <p>النتيجة العادية قبل الضريبة</p> <p>الضرائب الواجب علي النتائج العادية</p> <p>الضرائب المؤجلة علي النتائج العادية(التغيرات)</p> <p>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</p> <p>الأعباء غير العادية</p> <p>المنتجات غير العادية</p> <p>النتيجة الصافية للسنة المالية</p> <p>حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)</p> <p>النتيجة الصافية للمجموع للمدمج (1)</p> <p>منها حصة ذوى الأقلية (1)</p> <p>حصة المجمع (1)</p>

الملحق رقم 05

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن - 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم 06

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

السنة المالية ن _ 1	السنة المالية ن	ملاحظة	البيان
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصحیحات (تسويات) ل:</p> <p>_ الاهتلاكات و المؤونات</p> <p>. تغير الضرائب المؤجلة</p> <p>. تغير المخزونات</p> <p>. تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى</p> <p>. تغير الموردين و الديون الأخرى</p> <p>. نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</p> <p>تسديدات لحيازة قيم ثابتة</p> <p>التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)</p>
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			<p>الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية</p> <p>الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية</p> <p>تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)</p>
			تغير الخزينة خلال الفترة

الملخص:

تعالج هذه المذكرة موضوع مساهمة تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي استنادا إلى واقع المؤسسة الاقتصادية والتحديات التي تواجهها، وقد أثبتت الدراسات والبحوث العلمية أن التحليل المالي له دور كبير في تشخيص الوضعية المالية ورسم السياسات والخطط المستقبلية خاصة بعد تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

ويهدف إرساء مقارنة علمية وعملية جادة حول إشكالية البحث فكانت الدراسة الميدانية هي محاولة تطبيق نماذج إحصائية محكمة لها قدرة تنبؤية عالية بالتعثر المالي تركز على دمج بعض النسب المالية وبعض الأساليب الإحصائية التي أثمرت لنا نتائج عديدة ساعدت أهمها على التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، التحليل المالي، التنبؤ المالي، التعثر المالي.

Résumé :

Ce travail de recherche aborde le sujet de l'intérêt d'analyse des états financiers dans la prédiction de la défaillance financière, et cela en se référant à l'état des entreprises économiques et les défis auxquels elles sont confrontées, en effet les études et les recherches scientifiques ont montré que l'analyse financière joue un rôle important dans le diagnostic de la situation financière et l'élaboration des nouveaux systèmes et plans de gestion financière, ceci après l'adoption de l'Algérie d'un système de comptabilité financière inspiré des normes internationales de comptabilité.

Afin d'établir une comparaison scientifique et pratique de la problématique de cette recherche, nous avons procédé à une étude pratique à propos de l'application de quelques exemples de cas statistiques rigoureux ayant un potentiel prédictif très élevé en matière de l'échec financier, en faisant intégrer certains ratios financiers et certaines méthodes statistiques, aboutissant à la prédiction d'un éventuel échec financier de l'entreprise étudiée.

Mots clés : système de comptabilité financière, les états financiers, l'analyse financière, prédiction financière, la détresse financière.

